د. أحمد كمال أبو المجد

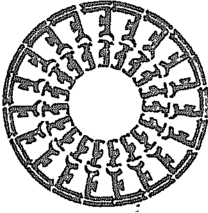
حوار.. لا مواجهة

دراسات حول الإسلام والعصر



● الكتاب السابع ●
● ١٥ ابريل ١٩٨٥م ●
● كتاب العربي ●
● سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي ●

بسم الله الرحمن الرحيم



كتاب العربي

مرآة العقل العربي

رئيس التحرير :

الدكتور محمد الرميحي

هذه السلسلة :

- تصدر عن مجلة العربي
- مؤقتا فصليا .
- تقدم مجموعة من المقالات والموضوعات لكاتب واحد أو موضوعا واحدا تتناوله عدة أقلام .

السعر

الكويت ۲٥۰ فلسا ، العراق ۲٥۰ فلسا ، السعودية ٥ ريالات ، الأردن ۲٥۰ فلسا ، سوريا ۳ ليرات ، لبنان ۳ ليرات ، مصر ۲٥۰ مليما ، السودان ۲٥۰ مليما ، المغرب ٥ دراهم ، قطر ٥ ريالات ، الامارات ٥ دراهم ، سلطنة عمان ١/٤ ريال ، اليمن الشمالي ۳ ريالات يمني(ش) ، اليمن الجنوبي ۳۰۰ فلس يمني (ج) ، ليبيا ۳٥۰ درهما ، تونس ٤۰۰ مليم ، الجزائر ٤ دنانير ، البحرين ۳۰۰ فلس ، بريطانيا ۱ جنيه ، فرنسا ۱٥ فرنكا ، اوروبا ۲ دولار / أو جنيه استرليني واحد ، أمريكا ۲ دولار .

تقديم بقلم : د. محمد الرميحي

العلم للذات والعلم للناس !

الجهل بالشيء مدعاة لتركه . . والجدل فيما هو مجهول مضيعة للوقت والجهد والطاقة .

والمعرفة لها شروط يستطيع كل عاقل أن يتبينها ، فهى لا تأتى فجأة ولا ترى فى منام ، انما هى جهد منظم ودائم وإعمال للعقل بين الضدين وترجيح الأفضل والانفع .

واذا كان حدس الانسان فى أشياء كثيرة يمكن قبوله فيما لا يضر بالناس ، فلا حدس ولا رجم بالغيب فى شؤون الناس . وقديما قال الحكيم العربي : (من تعلم العلم لنفسه فقليله يكفى ، ومن تعلم العلم للناس فحاجات الناس كثيرة) .

وهذا المعنى ينطبق على من يريد أن يتصدر الناس مرشدا ، ويخوض بهم بين أوجه الاختلاف ليوصلهم الى شاطىء الحقيقة والرشاد .

ولا يأتي علم الا بعد معاناة ، لا سيما اذا كان هذا العلم فيه إعمال للعقل والبصيرة .

وكلما انغمس الكاتب فى شؤون دنياه وتبصر فى أعماق مجتمعه ، كشفت معاناته عن حقائق جديدة يقدمها للناس .

والدكتور أحمد كمال أبو المجد الذى نقدم بعضا من كتاباته فى هذا الكتاب ، هو أحد الرجال الذين يعايشون الواقع شاهرين قلمهم مع الحق مدافعين عنه دون خوف ، فى وقت نحن أحوج فيه - فى وطننا العربي - الى قول الحق بالاجتهاد النير الذى يرعى حقوق الله والخلق فيما يقول ويكتب .

لقد أخذ الدكتور ابو المجد على عاتقه - من خلال إسهامه فى « العربي » أو خارجها - أن يقدم اجتهادا واضحا وصريحا ومسببا فيما يعن له ، أو يسأله عنه الناس فى شؤون الدنيا والدين ، واجتهاده لا يقيسه على الماضى فحسب وانما يأخذ فى حسبانه ما يفرضه المستقبل من مشكلات وتحديات سيواجهها الانسان العربي والمسلم فى السنوات القادمة ، ولقد شهدت الساحة الثقافية العربية فى السنوات الأخيرة نقاشا واسعا حول قضايا الاسلام والمسلمين ، تعددت فيها الاجتهادات وتضاربت فى بعض الاوقات ، وكان لزاما على ذوى الرأى والبصيرة أن يدلوا بدلوهم فى هذا النقاش .

وقد دخل البعض هذا النقاش من باب واسع هو العلم والمعرفة والحجة والمنطق ، ودخله البعض الآخر من باب ضيق هو باب التعصب والالمام ببعض الأمور والجهل بأكثرها . كل ذلك أثار من العواصف والخلافات فى طريق الاجتهاد أكثر مما أثار من وفاق ، وكادت الكوارث تحيط بنا من كل صوب .

أحد المحاورين واسعى الصدر والافق ، هو كاتبنا الذى نقدم له هـذا الكتاب . فهـو على تنقله بـين المواقـع السياسيـة والاكاديمية والاستشارية لم يزل شاهرا قلمه للمشاركة فى هـذا الحوار محاولا رسم خطوط عريضة لما يعتقد أنه حق وصواب ، وهو أيضا من الكتاب القلائل الذين لا يضيقون ذرعا بوجهات النظر الأخرى ان كان فيها حد أدنى من الموضوعية يناقشها ويحللها ويرجعها الى ظروفها الاجتماعية وأصولها القانونية ، داعيا الى أدب الحوار الذى اتفق عليـه العقلاء فى المـاضى ، ويتفق عليه العقلاء فى أى مكان وأية حضارة ، حوار لا يضيق بالمعارضة ولا يتحول الى جدل عقيم لا طائل منه ولارجاء .

ان الآراء التى يطرحها الدكتور كمال أبو المجـد فى هذا الكتاب ليست آراء نهائية وقطعية ، فمنذ عبد القاهر البغدادى* والى يـومنا هـذا والآراء بين الاجتهـادات الاسلاميـة تختلف ، وبعضهـا أوصـل بعض الفـرق الى التـطاحن بحـد السيف أو بخـلافـه ، وفى وقت آخـر الى التعـايش ، وتلعب الـظروف الاجتماعية والسياسية ، والشعوب المحيطة وقوة الأمة وضعفها أدوارا مختلفة القوة قد توصل الاختلاف الى التطاحن ، أو الاقرار بتقبل التعددية والاختلاف .

والخوف ليس من الاختلاف فهو رحمة ، والبشر كل البشر معرضون للخطأ والصواب ، ولكن الخوف كل الخوف أن يصل هذا الاختلاف الى حد القطيعة ، وتفتيت المجتمع الواحد الذى قد ينتهى بفتح الابواب للقضاء على كيانات المجتمعات الاسلامية واحدا اثر الآخر .

لقـد أدلى الكتاب والفقهـاء المسلمون ومـا زالوا يـدلون بآرائهم المختلفة حول ما يعرض عليهم ، ولسنا نقف فى هـذه

المرحلة كى ندين بعض السابقين او اللاحقين ، أو بأنهم لم ينطقوا عن الهوى ! انما دورنا هو إعمال العقل والبصيرة مقارنين بين ما حصل للأولين من تبدل فى المعاش والمعطيات ، وبين ما يجرى من تبدل لنا نحن العرب والمسلمين اليوم ، مبتعدين عن التحيز الضيق ، أو التضييق على الناس فيما سهله لهم ربهم . داعين الى ما نجتهد فيه بالحكمة والموعظة الحسنة ، وهذا بعض ما يعرض المؤلف هنا .

وقد قسمنا موضوعات الكتاب الى عدة محاور رئيسة هى : الدين والحياة ، والشريعة بين النظرية والتطبيق ، والعروبة والاسلام ، ثم المرأة فى الاسلام ، وأخيرا نظرة إلى المستقبل . وقد عالج الكاتب كل هذه الموضوعات خلال مشاركته ومسئوليته والتزامه بالقضايا الجوهرية المطروحة على الشباب العربي والاسلامى أينما كان . وكان منطلقه هو الحوار العقلانى ، من خلال معاناة حقيقية يستطيع القارىء أن يرصدها من خلال سطور ما كتب .

« والعربي » اذ تقدم هذا الكتاب السابع من « سلسلة كتاب العربي » الى القراء العرب لتعتقد أنه سوف يشكل مساهمة ايجابية فى الحوار الدائر .

ونطلب من الله السداد والتوفيق .

محمد الرميحي

* عبد القاهر البغدادى عالم من أئمة الاصول ، ولد ونشأ فى بغداد فى القرن الخامس الهجرى ، وكان يدرس فى سبعة عشر فنا . ومن أبرز تصانيفه « الناسخ والمنسوخ » « وفضائح المعتزلة » و « الملل والنحل » و « الفرق بين الفرق » . .

د . احمد كمال ابو المجد

من قضايا المسيرة الإسلامية

لكل كاتب أو صاحب فكر قضايا يخصها بالاهتمام الأكبر فيما يقرأ وما يكتب ، ويجد في تناولها متعة خاصة لا يجدها في سائر ما يعرض له من أمور . . ومن القضايا التي تستأثر بعنايتي وتنساب من حولها خواطري هذه الأيام قضيتان :

القضية الأولى :

الانتباه الى ما تتميز به حياتنا الثقافية والاجتماعية من وجود عدد من القضايا « المعلقة » ، التي طال حولها الجدل وتشعب وامتد عبر مئات من السنين ، ومع ذلك لم يحسمها العقل العربي ولم يستقر في شأنها الوجدان عند شيء يجمع عليه الناس أو يتفق عليه أكثرهم ، كما هو الشأن في أكثر الحضارات . . والذي ينبغي أن يشغلنا في هذه الظاهرة أن استمرار « تعليق » تلك القضايا من شأنه أن يستهلك جزءا هائلا من طاقة الانسان العربي والانسان المسلم في معاناة الآثار النفسية والسلوكية المترتبة على غياب « الحسم » و « الوضوح » في شأن هذه القضايا . . وأن يصرفه ـ ذلك ـ إلى التوجه نحو عديد من القضايا الأخرى التي لا تحمل الا رجاء ، فضلا عن أن تحتمل الترك والاهمال . .

وقد يكون من المفيد قبل أن نضرب الأمثلة لهذه القضايا المعلقة أن نرد هذه الظاهرة ـ جزئيا على الأقل ـ الى تعدد منابع المعرفة ومصادر القيم في حياة العربي المعاصر والمسلم المعاصر ، فالى جانب العناصر التراثية التي يمثل « الاسلام » و « الحضارة الاسلامية » مصدرها الرئيسي . . توجد عناصر أخرى « معاصرة » ، يتمثل جانب منها في الظروف الموضوعية القائمة التي تحيط بالعرب والمسلمين ، السياسي منها والاجتماعي والاقتصادي . . كما يتمثل جانب آخر منها في تأثيرات الحضارات الأخرى المعاصرة ، وبصفة خاصة تأثيرات الحضارة الغربية بمصدرها « الهيليني » العقلي ، ومصدرها المسيحي « الديني » ، ثم بعناصرها « النفعية » التي نمت وامتدت أغصانها فوق مصدريها اليوناني والمسيحي . .

ففي حياة العربي المعاصر والمسلم المعاصر . . لا تكاد تطرح قضية فكرية أو سلوكية الا ويجد الفرد نفسه محاصرا في شأنها بحلول واجابات متنوعة الى حد التناقض في كثير من الأحيان ، بعضها يمثل استجابة المصدر التراثي للمعرفة والسلوك ، وبعضها الآخر يعبر عن المصادر المعاصرة ، محلية كانت أو قادمة من حضارات أخرى . . ولنضرب بعض الأمثلة على هذه القضايا المعلقة ، وعلى حيرة الانسان العربي المسلم في مواجهتها :

١ ـ وأول هذه القضايا قضية « الدين » ذاته . . وما ينبغي أن يكون له في حياة الفرد والمجتمع من دور وتوجيه . . فلا زالت قضية الدين والتدين . . وعلاقة الدين بادارة المجتمعات وتنظيم شئونها السياسية والاقتصادية . . معلقة لم تحسم . . ولا زالت مواقف الناس الحقيقية في شأنها متراوحة بين العلمانية الخالصة التي تقتفى أثر المجتمعات الأوروبية (والامريكية) فيما انتهت اليه من اعلان استقلال الدولة عن الدين واستقلال الدين عن الدولة . . ومنع تدخل أحدهما في اختصاص الآخر عن طريق اقامة سور حاجز يفصل بينهما . . Awall of Separation[1] وبين النظرة الدينية الشمولية التي تستغرق أحوال الفرد والجماعة على اختلافها . . وتعالج أمورها من منظور ديني خالص ، يستمد شرعيته ومضمونه معا من النصوص الدينية التي يعتبر التسليم بها جزءا اساسيا من أجزاء اليقين الديني . وبين هذين الموقفين ، أو بالاضافة اليهما موقف ثالث . . يرى أن الدين ـ والاسلام بصفة خاصة ـ يمتد اختصاصه

الى جميع جوانب الحياة الفردية والجماعية للمؤمنين به . . ولكنه امتداد عناية ورعاية وتوجيه ، وليس ـ بالضرورة ـ اختصاص تدخل مباشر بالتنظيم وتقديم الحلول النهائية الثابتة . . ومعنى هذا من الناحية العملية ـ أن على « المؤمن » أن يعيش حياته محلقا في الكون من حوله بجناحين ، أحدهما جناح العقل والآخر جناح النقل (أي النصوص الدينية) . . وأن الامتحان الكبير الذي يواجهه طوال رحلته في هذه الحياة هو امتحان الاختيار المتوازن والصحيح بين المواقف الفكرية والسلوكية التي ينبغي أن يواجهها بسلاح العقل . . وتلك التي ينبغي أن يواجهها بسلاح النقل . . وقد نستطيع وصف هذا الموقف الأخير ـ الذي نخفي انحيازنا له ـ بأنه منهج تحقيق السعادة النهائية عن طريق التوافق المستمر مع القوانين والنواميس والقوانين المودعة في « الذكر » أى كتاب الله المنزل على نبيه المرسل ، وبيان هذا الذكر ، كما صح عن النبي ﷺ ، والقوانين التي بثها الله في « الكون » و « الانسانية » ، وهنا كتاب الله الأكبر الذي تنتظم تكوينه وحركته آيات من آيات الله « سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم » .

« ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت » ـ . . « وفي أنفسكم أفلا تبصرون » .

وليست قضية « الدين ودوره في المجتمع » قضية موقف فكري فردى كما يوهم العرض النظري الذي قدمناه . . بل إن الواقع العربي والاسلامي يصرخ من حولنا بما أدى اليه الاختلاف حول هذه القضية المبدئية والمنهجية من انقسام المجتمعات العربية والمسلمة أقساما ثلاثة ـ على أقل تقدير ، يمثل كل منها واحدا من الاختيارات الفكرية والسلوكية التي بيناها . . ولا زال الجدال بين ممثلي هذه الأقسام دائرا في حرارة تبلغ حد الالتهاب والاشتعال في كثير من لحظاتها . . ولا زال المستقبل العربي والاسلامي ينتظر الجواب في شأنها من جماهير العرب والمسلمين التي تملك أن تحسمها بانحيازها لواحد من تلك الخيارات . .

ان هذه القضية تمثل ـ في حياة المشتغلين بها ـ حجر الزاوية في كيانهم الفكري والنفسي . . وهو موقف مشروع تماما ، اذ هي قضية « هوية » الوجود ومآله ومصيره في آن واحد . . وحين يزداد الوعي بأهميتها وخطورتها ، مع تزايد الاحساس بتعقيدها وصعوبة حسمها . . فانه لا تترك في الفكر أو الوجدان بقية يمكن أن توجه الى ما عداها من القضايا الجزئية والتفصيلية . . ومعنى هذا ـ في

عبارة واضحة ـ أن تأجيل حسم هـذه القضية . . يؤجـل حسم عشرات من القضايا الأخرى . . ويترك الجيل كله في حالة من التوقف . . أو الحركة حول الذات . . يصعب معها تحقيق التقدم في أي ميدان من ميادينه . .

٢ ـ ومن القضايا التي تتصل بدور الدين في مجتمعاتنا العربية اتصالا وثيقا ، والتي لها مع ذلك تميز خاص ، قضية المناداة بتطبيق الشريعة الاسلامية . . وعلى تزايد عدد المنادين بهذا التطبيق واتجاه عدد متزايد من الحكومات العـربية الى تعديل أنظمتها التشريعية تعديلا يجعل منها « أنظمة اسلامية » . . فان حقيقة تطبيق الشريعة وطريقته لا تزال غامضة ، ومعلقة في كثير من جوانبها .

فهناك من يرى أن التشريع في الجماعة المؤمنـة لا يكون لغـير الله . . وأن التشريع من جانب البشر مشاركة لله تعالى في حاكميته . . وهو لـذلك يكـاد ـ عمليا ـ يحصر دائرة التشريع في النصوص ، ويخشى أشد الخشية من نداءات الأخذ بالمصالح واعتماد دور العقل في التشريع . . وقد يضيف بعضهم الى ذلك ألاّ حاجة بالعرب والمسلمين الى اقحام العقل في هذا الميدان لأن الكتاب والسنة يغنيان ، ولأن القرآن جاء كما يقول الحق سبحانه : « تبيانا لكل شيء » .

ثم قد يضيف بعض العامة الى ذلك كله تصورا مؤداه أن التشريع الاسلامي قائم وموجود . . وكامن في أقوال السلف والعلماء . . وأنه ما من مسألة تعرض لنا اليوم الا ولها حكم في الكتاب والسنـة ، ولها شـرح وتفصيل وتعليـل في مؤلفات السلف من الفقهاء والأصوليين . .

ويسـرف البعض في تصويـر تميز الاسـلام ، عقيدة وشـريعة عن كـل ما عـداه . . ويتصور ـ لـذلك ـ أن تـطبيق الشريعـة يعني ـ أولا ـ سقـوط كـل التشريعات الوضعية المطبقة في بلاد المسلمين . . واقامة نظام جديد تماما ، على أسس اعتقادية وأخلاقية جديدة . .

والى جوار هؤلاء . . فريق آخر يرى أن الشريعة مقـاصد قبـل أن تكون نصوصا ، وأن تكاليفها كلها ترجع الى « تحقيق مقاصدها » . . وأنها ليست الا « أمارات » و« دلائل » على تحقيق تلك المقاصد في حالات جزئية هي ما جاءت به النصوص . . وهم لذلك يطيعون النصوص ـ عن ايمان ورضا واقتناع ـ فيما جاءت به . . ولكنهم يقيسون عليها ، ويستحسنون ، ويشرعون بالمصلحة في غير ما جاء به النص . . بل انهم لا يرون تناقضا أو اختلافا رئيسيا بين ما جاءت

به النصوص وما يؤدي اليه الاجتهاد . . الا أن تحقق المصلحة فيما جاءت بـه النصوص القطعية تحقق يقيني ، وأن تحققها فيما يؤدي اليه الاجتهاد تحقق ظني وهو « أحسن ما قدرنا عليه » كما يقول أبو حنيفة عليه رحمة الله .

وأساس هذا الجمع بين النصوص والاجتهاد في منطق هذا الفريق أساس فكـري أصولي خـلاصته أن العقـل والنقل مصـدرهما واحـد ، هـو الخـالق سبحانه . . فالعقل نعمة على الخلق ، والنقل رعاية لأولئك الخلق . . وهمـا ـ جميعا ـ سبيلان صحيحان معتمدان في طلب المعرفة والاهتداء الى المصلحة . .

وهؤلاء ـ لذلك كله ـ لا يجدون حرجا ولا إثـما في توسيـع دائرة العقـل والافساح له ليؤدي دوره في ميدان التشريع . .

ونحن ـ هنا أيضا ـ لا نخفي انحيازنا الى هذا المنهج ، مضيفين اليه أن ما استقر عليه كثير من علمائنا من أنه لا اجتهاد مع وجود النص ينبغي أن يوضع في اطاره الصحيح . . فوجود النص (بمعنى الدليل الجـزئى النقلي ، من آيـة أو حديث) ، لا يلغي ـ بالضرورة ـ دور العقل والاجتهـاد . . اذ أن فهم مراد الشارع ، وتحديد مدلولات الألفاظ ، والترجيح بين النصوص المتعـددة التي يوحى ظاهرها بالتعارض . . كـل ذلك اجتهـاد لا يحول دونـه ورود الدليـل النقلي . .

وهنا أيضا نقول ان استمرار « تعليق » هذه القضية ، وغمـوض كثير من جوانبها يضفي على حياتنا الفكرية والسياسية جوا من القلق والحيرة يضاف الى الحيرة التي يتركها تعليق قضية الدين ودوره في المجتمع بعمومها .

٣ ـ ومن القضايا المعلقة كذلك ، قضية العلاقة بين العروبة والاسلام . . ومعلوم ـ دون اطالة لا يحتملها المقام ـ أن في الفكر العربي والاسلامي اختلافا حول هذه القضية . . انقسم فيه الناس أقساما ثلاثة :

فمنهم من لا يعرف له ولاء الا ولاء العروبة والقومية . . معلنا أن الدين قضية بين الانسان وربه . . وأن حركة المجتمعات العربية ثقافيا وسياسيا هي في الأساس حركـة توجههـا الثقافـة العربيـة وتتحدد اتجـاهاتهـا بحدود الـرابطة القومية . . ويرى هؤلاء أن في الالحاح على الاسلام ما يهدد الوحدة القومية ، بوضعه الأقليات غير المسلمة موضع الدونية أو موضع الشعور بالاغتراب . .

ومنهم من يرى أن الاسلام هو وحده مصدر القيم ومحدد مضمون الثقافة ، وأنه وحده ـ عند المؤمن ـ أساس الارتباط بالأمة ، وأن محاولة صرف المسلمين عن هذا الولاء الى ولاءات عرقية يعد رجعة الى الوراء ، وتفتيتاً لوحدة المسلمين ، وتوهينا لأخوة الاسلام،كما يرون فيما يصاحب الدعوة القومية ـ عند بعض دعاتها ـ من مناداة بالعلمانية ، أمرا مناقضا تماما لطبيعة الاسلام ولا يسع مسلما قبوله .

وفي النهاية يرى فريق ثالث ـ ومنهم كاتب هذه السطور أن القضية ليست قضية اختيار لازم بين « العروبة » و « الاسلام » ، فالاولى حقيقة تاريخية وواقع ثقافي وسياسي ، والاسلام عقيدة ونظام حياة ومصدر قيم وأخلاق وعلاقات . . والعربي المسلم يستطيع ـ دون أن يقع في التناقض ، أن يكون مسلما حسن الاسلام ، وأن يظل عربي الثقافة واللسان ، عربي التوجه السياسي . . مدركا لخصوصية الرابطة الثقافية والمصلحة التي تربطه بالعرب جميعا ، مسلمين وغير مسلمين . .

وهنا كذلك . . ورغم عشرات الكتب ومئات الأبحاث التي تناولت قضية العروبة والاسلام . . فلا يزال لها في واقعنا أصداء تفرض نفسها على حياتنا السياسية وعلى علاقاتنا الداخلية والخارجية على السواء . . ولا زال كثير من العاملين على تحريك الواقع العربي والاسلامي نحو مزيد من النمو الاجتماعي والثقافي والتقدم بمعناه الأوسع . . مختلفين بينهم ومنقسمين حول قضية العروبة والاسلام .

٤ ـ ومن القضايا المعلقة في حياتنا كذلك أمور أقل ارتباطا بالمنهج العام للحياة ، وان كان تعليقها ـ عند التأمل فيه ـ يرجع الى اختلاف مصادر المعرفة ومعايير السلوك ، ومن أهم هذه القضايا في تقديري ـ قضية المرأة ـ ودورها في المجتمع ، وعلاقتها بالرجل . . فلا زالت في وطننا العربي والاسلامي شرائح اجتماعية لا ترى في المرأة الا عورة ، ولا تتصورها الا متاعا ، ولا تؤمن بدور لها في المجتمع . . ناسية أن النساء ـ بصريح الحديث النبوي الشريف ـ شقائق الرجال . . وأن الناس جميعا ـ بصريح الآية القرآنية الكريمة قد خلقهم الله « من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء » .

وفي وطننا العربي كذلك فئات تضع المرأة حيث وضعتها حضارة الغرب بغير التفات الى اختلاف التصور الاسلامي العام للعلاقة بين الجنسين عن نظائره في حضارات أخرى . . متجاهلة ما أدى اليه تورط مجتمعات غربية عديدة في « الاباحية » المطلقة . . من تدهور للعلاقات داخل الأسرة . . واضطراب هائل في حياة الملايين بين الرجال والنساء . . ومغامرة غير مسئولة بمستقبل الملايين من « الاطفال » الذين ينشأون في هذا الاطار الاجتماعي المضطرب . .

وهنا ـ في هذا المجال بالذات ـ يستمر التناقض الصارخ قائما على أشده بين الرؤى الاجتماعية المختلفة . . ونماذج التفكير والسلوك المتناقضة . . ولا يدري الفتيان والفتيات ماذا يصنعون بأنفسهم ، وكيف يقيمون علاقاتهم بالجنس الآخر . . وأين مواضع الخطأ والصواب فيما يفعلون ويتركون من ذلك كله . .

هذه أمثلة للقضايا المعلقة في حياتنا . . والتي أرى في استمرار تعليقها صارفا للجيل كله عن التوجه لقضاياه الحقيقية ، ومانعا له من أن يواجه حاضره ومستقبله بفكر غير منقسم ، ووجدان غير مضطرب . . ونفس هادئة مستقرة قادرة على العطاء الذي لا يُنقص منه فصام ولا تبدده حيرة ولا يحول دونه عصاب .

أما القضية الثانية :

التي تشدني هذه الأيام ، ولا أحب أن أتحول عنها ، أو أن أشغل عن الحديث فيها والتذكير بها . .

فهي قضية التوجه الى المستقبل ، واستشراف صورته والاعداد لملاقاته . . ذلك أننا نحن العرب المسلمين ، أمة طال انكفاؤها على الماضي ، واشتغالها بقضاياه . . حتى تولد من ذلك ما يوشك أن يكون عجزا عن التوجه للمستقبل والنظر في أحواله . . وقد يكون بعض عذرنا في ذلك أننا نخوض معركة لتحقيق الذات والمحافظة على الهوية ، وأن هذه المرحلة بطبيعتها مرحلة بحث عن « الاصول » ومعرفة « بالجذور » وهي أمور مستقرة في أرض الماضي ، وجديرة بأن تشد الباحثين عنها الى صفحاته . .

ولكن طبيعة التحدي الذي يواجهه العرب والمسلمون ، وهم بعد في تخلفهم وتمزقهم وضعفهم واعتمادهم على الآخرين لا تحتمل استمرار هذا الانكفاء ،

واستمرار تلك الخصومة الغريبة مع الحركة ومع المستقبل . . ومعلوم لكل أحد أن استشراف المستقبل لم يعد رجما بالظنون ولا مجازفة عابثة لاستطلاع الغيب بغير علم ولا هدى . . ذلك أن علوم رصد الواقع وتسجيل مكوناته ، وتحليل تلك المكونات ، ومعرفة محركاتها وعناصر التحكم في سرعة تلك الحركة . كل هذه العلوم قد تقدمت تقدما هائلا خلال الخمسين سنة الأخيرة . . فاذا أضفنا الى ذلك ما تحقق من ثورة في علوم الاتصال ، وانهيار للاسوار الحاجزة بين الناس والشعوب . . والاتصال الوثيق بين ما يفعله شعب منها لنفسه وبين ما ينتظره من الآخرين . . لأدركنا أننا بحاجة الى حملة قومية واسعة النطاق لتطوير منهج تفكيرنا ، نظام تعليمنا ، وأدوات ثقافتنا واعلامنا بحيث تصرف أعناق علمائنا ومفكرينا وشبابنا عن الالتفاتة الدائمة الى وراء ، وتوجه تلك الأعناق وما تحمله من عقل وبصيرة وخيال لتعيش الحاضر وتتجه الى المستقبل . .

ان هذا التوجه للمستقبل لا بد أن يحمل معه بالضرورة استكمال حيازة الجيل لأدوات الحركة نحو ذلك المستقبل ، واستكمال الاحاطة بعلوم وفنون عديدة لا يمكن بغيرها أن تبدأ رحلة الاقلاع نحو الغد . .

ان الاعتياد على احترام قيمة الوقت . . وتعلم اسلوب التخطيط . . وتحريك ملكات الابتكار . . وتنشيط الخيال وتنشئة جيل كامل من العلماء المتخصصين في علوم الاتصال ، والمعلومات ، وتحليل الأنظمة . . واستخدام التقنيات المتطورة الخادمة لتلك العلوم ، كل ذلك يبدو لنا جزءا أساسيا من أجزاء التحرك الذي نسعى اليه ، حتى يكون لنا مكان في خريطة المستقبل التي تتسابق الى مواقعها حضارات وأمم وشعوب .

هذان ـ اذن ـ هما الشاغلان الكبيران اللذان تنساب معهما خواطري ، ويجري بهما ـ حين يجري ـ قلمي ليخط أسطرا تجد سبيلها الى القراء . .

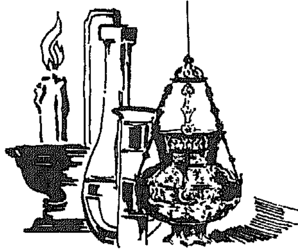
وفي اطار هذين الشاغلين ، وبغير قصد أو تدبير ، كتبت لمجلة العربي سلسلة من المقالات ، ظاهرها التنوع والتفرق واختلاف الموضوعات ، وحقيقتها الكامنة أنها تعبير أمين عن الاهتمام بهذين الشاغلين . .

ولعل القارىء بعد ذلك واجد فيها ـ حين تتاح له فرصة الاطلاع عليها مجتمعة على هذا النحو ـ بعض أطراف الخيوط التي نبحث عنها ونحن نجتهد

جميعا لتحريك واقعنا نحو مستقبل نراه أفضل وأوفر نصيبا من التقدم ومن الرشد . .

ولعل القارىء ـ في النهاية ـ لا تغيب عنه طبيعة المقال ، وأنه وسيلة لطرح الأفكار الرئيسية ، والاعلان عن المواقف المبدئية ، دون أن يكون الصيغة الملائمة للتحقيق العلمي والبحث المسترسل الذي يحيط بأطراف ما يعرض له من أمور . .

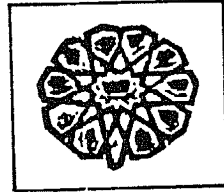
واذا أفلحت هذه المقالات ـ مجتمعة على هذا النحو ـ في أن تشد معي جانبا من القراء ومن الكتاب الى مزيد من الاهتمام بحسم قضايانا المعلقة ، وفي أن تشد بعضا منا عن دائرة الماضي التي حوصرنا فيها قرونا طويلة الى حقائق الحاضر ، وتوقعات المستقبل ، فانها تكون قد حققت أكثر ما أرجوه من ورائها . . والله من وراء القصد .



الفصل الأول

ضرورة الحوار

● الحوار المقطوع بين العرب والعرب!



من القضايا العامة مـا لا يستطيـع صاحب رأى ان يتناوله بالحديث مرة او مرتين . . ثم ينتقل الى غيره زاعما انه أعْذر بما قال . . وأدى امانة الكلمة بما كتب . . وحدد موقفـه واثبته على ملأ من الناس . . ذلك أن الامر فى قضايا الامم والشعــوب ليس امـر مــوقف يتخـذه الكاتب ، او رأى يسجله . . وانما هو مشاركة ومسئولية والتزام بالتغيير عن طريق الكلمة . . لذلك فان اعادة القول والالحاح به فى مثل تلك القضايا لا يمكن ان يكون تكرارا يُحـرج منه صاحبه . . وانما هو اصـرار على التـذكير بمـا ينبغى . والتـزام اخـلاقى ـ لا فكـاك منـه ـ بمواصلة السعى من اجل التغيير . .

---

* العربي العدد ٢١٨ يناير ـ كانون الثاني ـ ١٩٧٧م

ومن القضايا التي مسها وانغمر فيها هذا القلم مرات من قبل قضية الحوار بين العرب . . ضرورته . . ومنهجه . . وموضوعاته الرئيسية ، ولولا احساس غامر وقوى بان ضرورة هذا الحوار تزداد يوما بعد يوم ، وان الحاجة الى ارساء منهجه على قواعد وأصول يلتزم بها الاطراف جميعا ـ حاجة اساسية تشتد هي الاخرى يوما بعد يوم . .

ولولا الايمان بان القضايا التى تنتظر ان يتناولها هذا الحوار قضايا حيوية ومصيرية تتصل مباشرة بتأمين مصالح العرب جميعا فى يومهم هذا ، وفى غدهم القريب ومستقبلهم البعيد . . لولا ذلك كله . . لرددت القلم عن هذا الموضوع الشائك الدقيق ولصرفته الى احاديث اخرى ادنى مدخلا وايسر مخرجا واقل اثارة لعواصف الاختلاف . . .

ـ ولكن الامة العربية تعيش مرحلة من تاريخها عامرة بالحركة وبالحياة ، زاخرة ـ كذلك ـ بالمشاكل والعقبات والأزمات . . بالغة التأثير على مصيرها وعلى مستقبل ابنائها . ولكنها تخوض ذلك كله فيما يشبه الصمت . . فالقضايا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لا تطرح ـ بين الاشقاء العرب ـ على بساط البحث . . ولا تلتقى حولها عقول وقدرات القادة والرؤساء والعلماء . . فى جهد مخطط منتظم يكفل لدراستهم القدر الضرورى من العناية والجدية والاستمرار . .

ـ والاختلافات الموضوعية القائمة بين ظروف البلدان العربية المختلفة . . . فى تركيبها السكانى وبنيتها الاجتماعية . ونظامها السياسى وعمقها الحضارى . وفى ثروتها ونظامها الاقتصادى ، ثم فى علاقاتها الدولية والخارجية . . كل ذلك يمارس ويتطور بدوره فيما يشبه الصمت . . ولا يلقى الحديث عنه ترحيبا كبيرا . مع ضرورة رصده وتسجيله وفهمه وانطلاق الحوار منه . . .

ـ والمشاكل ، العارضة التى تطرأ بين الدول العربية ، المختلفة . اختلافا حول موقف تكتيكى . او تعارضا فى المصلحة بين بلدين . او تنافسا على التأثير فى مجال عربي او دولى . . هذه المشاكل تعالج باسلوب التراشق الاعلامى من بعيد . . ولا تعالج ـ للاسف ـ بالحوار الموضوعى من قريب . .

ومنهج التعامل بين اجهزة الاعلام العربية منهج تلقائي هـو اقرب ـ في حقيقته ـ الى غياب المنهج . . اساسه الدفاع المطلق المنفعل عن الذات ، وتبرير كل ما يصدر عنها . . والنقد المطلق لغيرنا ـ وان كان عربيا ـ واتهامه وتجريحه في كل ما يصدر عنه . . .

ـ والموضوعات الرئيسية التي ينبغي ان يدور حولها الحوار تكاد كثير من الاقلام ان تتجنبها . ويغلف الحرج والاحتراس المفـرط ما تتناوله بهـا اقلام اخرى . .

فالعلاقـات العربيـة مع الكتـل السياسيـة الرئيسية في العالم والاثـارة الاجتماعية والثقافية للانفتاح الاقتصادي والسياسي على الغرب او على الشرق ومنهج التعامل مع « اسرائيل » والصهيونية العالمية .

وقضية الوحدة العربية .

كل تلك الموضوعات الحيوية لا تنال من « الحوار العربي » الا اهتمامات متفرقة متباعدة لا تجمعها خطة ولا توجهها رؤية استراتيجية موحدة .

وتكاد الاقلام ان تتجنبها . . ويغلف التحرج والاحتـراس المفرط مـا تتناولها به اقلام اخرى . .

وهكذا . . لا الحوار العربي يبدأ بـالسرعـة الواجبـة والاهتمام الـذي يتناسب مع ضرورته . .

ولا منهجـه يتفق عليه بـين الاطراف العـربية حـرصا عليـه وضمـانـا لاستمراره ، وحفاظا على الود ان يفسده اختلاف الرأي في المسائل العارضة او الجزئية .

لذلك كله كانت العودة الى حديث « الحوار العربي » امرا مفروضا وكان الالحاح عليه ، والدعوة في اصرار الى طرق ابوابـه وفاء بـالتزام عـربي قومي . . . .

والسؤال الـذي يلح على كثيـرين من المؤمنين بـوحدة الامـة العـربيـة والمدركين للترابط العضوي الوثيق بين مصالحها ومشاكلها وافاق مستقبلها هو : لماذا لا يبدأ الحوار العربي ؟ ولماذا ينصرف العرب عنه الى حوارات اخرى مع اطراف غير عربية ، بعيدة في اوروبا وامريكا وافريقيا والعالم الاشتراكي ؟

الجواب عن ذلك قائم فى احتمالين :

اولها : ان تكون بعض الأطراف العربية فى سعيها الى الاصلاح الداخلى فى اقاليمها ، وفى اندفاع بعضها الى تدعيم كيانها المستقل الوليد ، وفى توفير مقومات الاستقلال والاكتمال الذاتى له ، قد ذهلت عن البعد القومى الطبيعى ليحركها ، وهو بعد لم تعد تمليه شعارات ولا نظريات سياسية ، بقدر ما تؤكده كحقيقة موضوعية ارتباطات المصالح على المدى القريب والبعيد على السواء . . وضرورات توفير الكفاية والاقتصاد فى مشروعات التنمية والتعمير والتصنيع ، كما صارت تمليه اعتبارات الامن والدفاع المشترك عن الكيان الحضارى والاقتصادى لهذه الافكار العربية .

وفى ظل هذه الغفلة عن البعد القومى للعمل الاصلاحى لا تظهر الحاجة بالوضوح الكافى الى ادارة حوار عربي . . ذلك ان الحوار قد ارتبط فى اذهان كثير من الاخوة العرب بمرحلة الكلام والشعارات وهى مرحلة لا يريدون العودة اليها ابدا بعد ان ذاقوا حلاوة العمل والانجاز فى ميادين التجارة والاقتصاد والتعمير . . .

الثاني : ان كثيرا من الساسة والقادة العرب يشفقون على انفسهم وعلى الامة العربية كلها من عواقب الحوار ، ويتصورونه مدخلا الى مزيد من الخلافات . . ويؤثرون لذلك ان يحافظوا على ما بقى من الود . . وما بقى من مظاهر التعاون . . ان هؤلاء يفضلون استمرار ابواب الحوار مغلقة . . حتى تظل الفتنة نائمة لا يوقظها ـ بالحوار ـ احد . . .

اننى اريد ان اصل من ذلك الحديث كله الى تقرير حقيقتين والى التقدم ـ بعد ذلك ـ باقتراحات ثلاثة محددة :



الحقيقة الاولى :

ان مستقبل العرب لا يمكن تأمينه ـ بحال من الاحوال ـ فى غيبة تخطيط استراتيجي ينبغى ان يبدأ بغير ابطاء . . وذلك رغم كل ما يبدو من مظاهر القوة الاقتصادية او السياسية القائمة اليوم فى الوطن العربي . . ويكفى ان اشير ـ توكيدا لهذه الحقيقة ـ الى الملاحظات التالية :

١ ـ ان موقف العرب من الدول الكبرى لم يعد موقفا موحدا ، ولم يعد كذلك موقفا منسقا توزع فيه الادوار . .

وهذا يعنى ان اطرافا عربية عديدة يمكن ان تستخدم ـ بوعى او بغير وعى ـ فى لعبة السياسة العالمية للدول الكبرى ويمكن ـ بذلك ـ ان يتفتت الكيان العربي من ناحية وزنه الدولى ، وان تتهاتر سياسات الدول العربية المختلفة نتيجة توزعها ـ ودا وارتباطا ومصالح ـ بين دول كبرى مختلفة .

ب ـ ان الاستراتيجية العربية فى مواجهة الكيان الصهيونى لم تعد هى الاخرى واضحة ولا محددة . . بل شغلت عنها ، الخلافات التكتيكية حول انسب المواقف المرحلية او الجزئية . . . وفى هذا الخلاف تمسكت بعض الاطراف بالمبادىء المثالية المطلقة . وشغلها الواجب عن الممكن ، واغفلت اثر المتغيرات العديدة التى طرأت على الصورة العربية وصورة المنطقة كلها خلال عشرين عاما .

وتعلقت اطراف اخرى بالممكن وحده ، إما لارتباطها الوثيق ومسئوليتها المباشرة عن ايجاد حل لمشاكل الواقع والمستقبل القريب ، وإما لضغوط داخلية عديدة تجعل انتظار الافضل والامثل ـ من زاويتها ـ تجميدا للموقف لا تحتمله اوضاعها . . وبين هذين المنطقين ضاعت الاستراتيجية الموحدة ، وصار الصراع العربي الاسرائيلي يدار ، فى الاعم الاغلب ـ من خلال رؤى متباينة ، ومواقف اكثرها ردود افعال غير مدروسة . او افعال تعكس النزاعات العربية الداخلية اكثر مما تعكس موقفا واضحا مدروسا فى الصراع العربي الاسرائيلي . .

جـ ـ ان قضية التنمية وان احتلت حقيقة جانبا كبيرا من اهتمام كل العرب المعاصرين ، الا ان التخطيط المتكامل البعيد المدى لا يزال فى شأنها املا يراود

المؤمنين بوحدة الامة العربية ، والمدركين لمخاطر نفاد المخزون من النفط تحت الرمال العربية ، او مخاطر اكتشاف مصدر للطاقة يحل تدريجيا محل ذلك النفط المخزون . . ويحول دون مبدأ التخطيط « التكاملى »،ان المصالح الاقتصادية كثيرا ما تبدو متعارضة فى المدى القصير ، بين بلاد تريد أن تقطع طريق التنمية قفزا بغير ابطاء ، سباقا مع الزمن ، ولحاقا بالدول المتقدمة التى عرفها العرب واختلطوا بها خلال معاملات البيع والشراء ومعاملات استيراد الخبرة وتوظيف الخبراء ، او خلال جولات السياحة والتعليم وتسويق المنتجات . . وبلاد عربية اخرى تعيش ازمة قلة الموارد وكثرة السكان واستنزاف الموارد فى معارك الدفاع عن ارض العرب ومصالحهم وكيانهم الحضارى كله . . وهى لذلك محتاجة الى المال السائل ، وان كانت غنية بالموارد البشرية وبالخبرة الفنية التى تعد ـ كالمال السائل تماما ـ عنصرا ضروريا من عناصر التنمية وتوفير الرخاء . .

الحقيقة الثانية :

ان ادارة الحوار حول هذه الموضوعات كلها ينطوى فعلا على مخاطر جسيمة ، فى غيبة الاتفاق على منهج موضوعى للحوار . .

وقضية المنهج وان بدت للبعض قضية فلسفية أو شكلية الا انها فى الواقع حجر الزاوية بالنسبة للحوار . . .

وما تعلمناه من حضارة الانجلو سكسونيين يفيد بأن الضمانات الشكلية والاجرائية لاى موضوع لا تقل أهمية ولا خطورة عن الضمانات المقصودة اساسا بالحماية والتأمين . . فحرية الكلمة مثلا وحرية الاجتماع ، مهما نصت عليها الدساتير واعلانات الحقوق تظل شعارا فارغ القيمة اذا استطاعت الحكومات ان تجر مخالفيها السياسيين الى محاكمات صورية مجردة من الضمانات الاجرائية فى التحقيق والاتهام وتوقيع العقاب . كذلك فان الاقدام على المفاتحة والمكاشفة والحوار يظل محفوفا بالمخاطر الكثيرة فى غيبة الاتفاق على منهج له يؤمن موضوعيته ، ويضمن استمراره ، ويضبط اصول ممارسته ضبطا يستقر فى التقاليد العربية . . وغيبة هذا المنهج هى المسئولة ـ فى تقديرى ـ عن تدهور

الحوارات التى بدأت حول عدد من قضايا العرب المصيرية . . والذى ادى الى قطع تلك الحوارات وانهائها فى معظم الحالات ، كما ادى فى حالات اخرى الى تحوله لمساجلات ومهاترات ضاع فيها الود ، وحلت محله الجفوة والقطيعة . . فى ضوء هاتين الحقيقتين . ضرورة الحوار . وضرورة الاتفاق على منهج سليم له ، اتصور ان البداية الطبيعية لاستئناف الحوار ـ العربي ـ محتاج الى المراحل التالية :

اولا : ان تتبنى جامعة الدول العربية الدعوة الى مؤتمرات علمية او ندوات للخبراء والعلماء المتخصصين لطرح ومناقشة الاستراتيجية العربية تجاه القضايا الرئيسية التى عرضنا لها . . ان من شأن هذه الندوات ان تحتل قضية الاستراتيجية مكانها الضروري في رؤية الساسة والقادة وصانعي القرارات واهتمامهم وذلك بتسليط الاضواء عليها من ناحية ، وطرح البدائل المختلفة فى شأنها من ناحية اخرى ، وتوفير زاد من المعلومات والحقائق التى نفترض ـ وهما ـ انها متاحة لكل صانعى القرارات فى الدول العربية ، على قدم المساواة . ان توحيد مصادر المعرفة والتقدير وعرض البدائل عرضا موضوعيا تفرضه الطبيعة العلمية لهذه الندوات من شأنه ان يوسع دائرة الارضية المشتركة حول موضوعات العمل الرئيسية عند الساسة والقادة العرب . كما ان من شأنه ان ييسر اللقاء حولها حين يجتمع القادة والساسة والرؤساء .

ثانيا : ان يضاعف الكتاب والمثقفون عنايتهم بضبط اصول الجدل وقواعد الحوار وآدابه ، وان يطالبوا اجهزة الاعلام فى الدول العربية المختلفة بالتزام تلك القواعد والآداب ، وان يهجر الى غير رجعة اسلوب الاثارة وحملات التجريح التى يتوهم البعض انها تقوى نظاما على حساب نظام او تعين حاكما عربيا على حاكم عربي آخر . . والحقيقة ان كل الانظمة العربية من ضحاياها ، وان كل الحكام العرب منها على خطر عظيم . . وغير معقول ـ مثلا ـ ان يجلس الاقتصاديون العرب والوزراء العرب والعلماء العرب ، يبحثون اوجه التعاون والتكامل والتنسيق فيما بينهم ، ثم تخرج الاذاعات والصحف العربية محملة بالوان من قوارص الكلم وفنون التجريح والسباب ، بالغة فى ذلك ـ احيانا ـ مبلغا من الهبوط والتدنى يصدم الضمير العربي ويخدش فى احيان كثيرة شعور الحياء العربي . . ثم هى ـ بعد ذلك ـ تنتقل من موقف الى موقف ،

ومن نقيض الى نقيض ، مستهينة بذكاء المواطن العربي ومستخفة بحقه فى ان يقيم كيانه العقلى والنفسي على اساس الثقة والتصديق واحترام الذات . . .

ان اساليب (التدليس) الاعلامى لم تعد سرا على احد ، ولم تعد ممارستها فنا ينفرد به احد دون احد . . واسلحتها كلها قد صارت متداولة ومعروفة : تحريف للكلم عن مواضعه . .

وتجريح بالحق وبالباطل على السواء . . .

وشحن للنفوس بالضغينة والبغضاء . .

وحجب لكل حقيقة . او جزء من الحقيقة يستفيد منه الطرف الآخر . . وتسقّط للعورات والعثرات ، وتضخيم لها . . .

واساءة ظن وتأويل لكل ما يفعله الاخرون . .

كل ذلك متاح وميسور . .

ولكنه فى حق الامة ومصالحها وفى مستقبل التضامن العربي كله جريمة لا تغتفر .. « وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم » .

ثالثا : ان يتجدد لدى الساسة والقادة الالتفات الى أهمية الدور المنوط بهم . . وأهمية التقائهم فى فترات متقاربة ومنتظمة . . وهذا الضمان الذى يبدو شكليا هو فى تقديرى واحد من اهم ضمانات الحوار العربي والعمل العربي المشترك ، فالقادة والساسة بشر ، تؤذيهم كلمات التجريح ، وتسخطهم عبارات النقد الذى لا يتحرى الانصاف ، ويعقد علاقاتهم - ومعهم علاقات شعوبهم - طوال فترات القطيعة والابتعاد . . .

ان الذين يلتقون دوريا ، او فى فترات منتظمة متقاربة لن يعز عليهم ان يطووا شقة الكثير من خلافات الاجتهاد والتكتيك ، وان يقربوا - تدريجيا - من نظرهم الاستراتيجي فى كل قضايا المصير .

وبعد . .

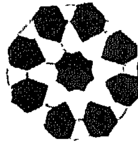
فان الامل فى المستقبل العربي واسع وكبير . . ولكن الطريق اليه محفوف بالمخاطر والمزالق . .

والقضايا المصيرية التى تحتاج الى عمل عربي مشترك لا يمكن ان تترك نهبا لعزلة المعتزلين . او غفلة الغافلين ، او خوف الخائفين من النظر والبت والحوار . .

كما انها لا يجوز ـ مطلقا ـ ان تترك نهبا لمحترفى التهجم والتجريح وايغار الصدور شفاء لامراض بعض الصدور . .

وليس هذا بحثا فى ضرورة الحوار ، بقدر ما هو نداء للكتاب والمثقفين ، وللساسة والقادة واولى الامر أن يختصروا الطريق ، وان يبدأوا الحوار العربي ثم لا يقطعوه . . وان يلتزموا فى ادارته وممارسته منهج الموضوعية واتساع الصدر للاختلاف فى امور هى ـ بطبيعتها وحيويتها ـ ميدان طبيعى للاختلاف . .

وسيظل هذا القلم ـ مع اقلام اخرى كثيرة ـ يردد هذا النداء . . لا يمل من تكراره . . حتى تستجيب له اقلام وعقول ، وتهوى افئدة ، وتبدأ جهود . . وأذكر ـ قبل ان اضع القلم عن هذه الكلمات ـ حكاية رمزية يرويها عميد الادب العربي الراحل الدكتور طه حسين عن معلم للقرآن كان يستهل دروسه كل يوم بتلاوة قوله تعالى : « اذا زلـزلت الارض زلزالهـا . . » حتى ضاق به بعض السامعين وراجعوه قائلين : متى تغادر حديث الزلزلة ايها الاستاذ ، فاجابهم قائلا « اغادره حين تغادر قلوبكم مكانها » .



● أدب الحوار الديني .

في غياب روح الحرية واحترام الانسان نجد أن قضية أدب الحوار تتخذ أبعادا خاصة حين تتصل بالحوار حول الدين وقضاياه .

ليس أمرا هينا على ضمير المسلم المعاصر أن يتأمل فيما يدور حوله من حوار حول قضايا الاسلام والمسلمين ، فان هذا الحوار لايكاد يبدأ جدالا بالتي هي أحسن . . حتى تتسلل اليه الحدة والشدة ، وتستولي على بعض أطرافه روح الضيق بالمخالفين . . والمسارعة الى اتهامهم في أفكارهم ونياتهم وأخذهم بالشبهة وسوء الظن . . واستثارتهم باللفظ الجارح والعبارة القاسية . . فيترك بعضهم ساحة الحوار ايثاراً للسلامة . . وضنا بالسمعة والكرامة . . ويختار بعضهم أن يدفع السيئة . . فيرد على الصيحة بأعلى منها . . ويتلقى التهمة فيوجه مثلها أو أشد . . ويتخير في ذلك كله أشد التهم ايلاما . وأكثر العبارات جرحا للكرامة . . وايغارا للصدر . . وزراية بالخصم عند جمهوره . . ثم لاتلبث « القضايا » « والهموم » التي بدأ الحوار ـ حين بدأ ـ بقصد خدمتها والاهتداء الى الرشد والصواب في شأنها أن تضيع وسط الصيحات العالية . .

العربي العدد ٣٠٤ مارس ـ اذار ١٩٨٤م .

والاتهامات المتبادلة . . ولايبقي في الساحة الا خصوم يتبارزون ويتناطحون . . غاية كل منهم أن « ينتصر » . . على خصمه . . وأن تخلو الساحة من كل أحد سواه ومن كل رأي . . سوى رأيه . .

ومن الحق ـ مع ذلك ـ أن نقرر أن هذا المنهج الفاسد طبع عربي سائد . . وأنه ليس وقفا على الحوار الديني وحده . . وأن نظرة سريعة على الحوار العربي الدائر من حولنا كفيلة بأن تردنا الى واقع أشد مرارة وأكثر ترديا . . فها هي الأقلام العربية مشرعة كالسهام المسمومة في مبارزات كلامية ، وغايتها القضاء على الخصم ورأيه ، وتلك هي الاذاعات العربية والصحف العربية . . يستخدم كثير منها سلاحا فعالا في « الحرب الأهلية العربية » التي بدأ بعضها منذ عشرات السنين ولايعرف أحد من أطرافها متى ولاكيف تنتهي . ؟

وفي مبارزات « الأقلام » و « الاعلام » تستباح الحقيقة ، ويزيف الواقع ، وتنتهك الكرامة ، ويُرجم أصحاب الرأي المخالف . .

ومع عموم البلوى على هذا النحو ، وارتباطها بقضايا الثقافة والسياسة ، وغياب روح الحرية وارتباطها بقضايا الثقافة والسياسة ، وغياب روح الحرية ، واحترام الانسان ، فان قضية « أدب الحوار » تتخذ أبعادا خاصة ، حين تتصل بالحوار حول الدين وقضاياه . .

● ذلك أن الصواب والخطأ في مجال « الحوار الديني » يتحولان في تفكير كثير من الناس وفي وجدانهم الى مرادفين للحق والباطل . . أو للهدى والضلال . . ومعنى هذا أن المهزوم في الحوار . . لن يعتبر في نظر خصمه ونظر الجمهور مخطئا في رأيه مجانبا للصواب في اجتهاده . . بل سيعتبر مجانبا للحق ، منحازا للباطل . . وقد يبلغ الحماس في وصفه بهذه « الخطايا » مبلغ اتهامه بالكفر والفسوق العصيان . .

● وفي مجال الدين وقضاياه كذلك تصور كثير من الناس أن الحقيقة لايمكن أن تتعدد وجوهها ، لأن الحق « واحد » لايتعدد ، ولأن الصراط المستقيم واحد . . والسبل المعوجة هي التي تتعدد . . ويرددون في هذا السياق قوله تعالى : وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ، ولاتتبعوا السبل » (الأنعام ١٥٣) وقوله : « فماذا بعد الحق الا الضلال » (سورة يونس٣٢) ـ كما يتعلقون بالاحاديث النبوية التي تتحدث عن الفرقة « الناجية » وهي فرقة واحدة ، من

ورائها اثنتان وسبعون فرقة هالكة . . ومن شأن التفسير الحرفي لهذه النصوص ، وعزلها عن سياقها المقصود ، أن تُضيق في نظر أطراف الحوار دائرة مايجوز فيه النظر والاجتهاد . .

والتأمل الهادئ والتأني في هذه النصوص ، والجمع بينها وبين نصوص أخرى عديدة تحث على النظر ، وتدعو الى الاجتهاد في البحث طلبا للحق والصواب . . كل ذلك يؤدي الى موقف مختلف تماما . . يتسع فيه صدر « الاسلام » لاختلاف الآراء . . ولايضيق عن الاجتهاد ولو انتهى صاحبه الى الخطأ ومجانبة الصواب . .

الدين وقضاياه

ان أطراف الحوار حول قضايا الاسلام والمسلمين جديرون جميعا بأن يذكروا أن وحدة « الحقيقة » لاتنفي تعدد زواياها ، واختلاف العقول في تفسيرها . . ولو استقام مايتوهمونه من ضرورة « اجماع » الناس واتفاقهم على فهم واحد . . لما نشأت بين المسلمين علوم التفسير والكلام « أصول الدين والعقائد » ، وأصول الفقه . . ولما سجل التاريخ اختلاف الصحابة في أمور عديدة وردت فيها نصوص قرآنية وأحاديث نبوية . . ولما سجل اختلاف التابعين وتابعي التابعين والأئمة أصحاب المذاهب من بعدهم . .

ان التوقف عند هذه الحقائق التاريخية جدير بأن يخفف من غلواء كثير من أطراف الحوار المعاصر حول الدين وقضاياه . . وذلك حين يذكرون أن أصحاب النبي « ﷺ » وتابعيهم ـ وهم على ماعرف عنهم من الورع والتقوى والحرص على وحدة الأمة ـ قد اتسعت صدورهم لهذا الخلاف ، فأداروه بينهم في صفاء قلب ، وعفة لسان ، وحرص متبادل على صون الكرامات وحفظ المودات . .

● ويبقى من خصائص الحوار الديني . . خصوصا في اطار الاسلام الذي يتميز بشموله والارتباط الأساسي بين عقيدته وشريعته وآدابه ، أن من اليسير على الاطراف في حوار دائر حول أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد ، أن

يضفي عليه بعضهم طابعا دينيا ، وأن يلقي على مائدة الحوار بنص يتعرض من قريب أو بعيد لموضوع الخلاف بين المتحاورين ، وبذلك يكتسب الحوار كل مايحيط بأمور الدين من قداسة ، وكل مايلحق المخطئين فيها من شبهات الاثم ، والانحياز للضلال فيتحول الحوار الى محاكمة . . يضطر فيه المخالف الى توجيه جهده كله للدفاع عن نفسه ، واثبات « براءته » من خطيئة الاستخفاف بالنصوص والاجتراء على الله والقول في الدين « بالهوى » .

لقد كان من آثار هذه الظاهرة غياب المنهج النقدي عن كثير من القضايا المهمة في نطاق البحث الديني ، وخوف كثير من العلماء الثقات الأتقياء من الجهر بآرائهم حتى لايتعرضوا لحملات تتجاوز « الرأي » وتقييمه . . لتمتد الى النيل من دينهم وتقواهم وأمانتهم وحسن نواياهم . .

ان المبالغة الهائلة في التخويف من تفسير القرآن الكريم ، ومن التصدي لتمحيص أسانيدبعض الأحاديث ، فضلا عن تفسير نصوصها . . ومن محاولة التجديد في بعض ما انتهى اليه علماء أصول الفقه ، كل ذلك قد أفضى بأجيال من المسلمين الى ترك الحوار الموضوعي النافع حول تلك القضايا . . وترك فجوات غير مضيئة في عقل المسلم المعاصر . . لايملك أن يطمئن ويستريح مع وجودها ، ولا تواتيه الجسارة على التصدى لها . . ومن المحاولات التي تستحق التسجيل والتنويه في هذا المقام ، حرص علماء الأصول على التمييز في نصوص القرآن الكريم بين النصوص قطعية الدلالة ، وتلك التي تحتمل التأويل واختلاف النظر . . وتفرقتهم في أقوال الرسول « ﷺ » وأفعاله بين ماهو « تشريع » صادر في نطاق قوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » وما هو اجتهاد يحتمل الصواب والخطأ . .

ورغم هذه التفرقة الأخيرة وجدنا عالما وفقيها معاصرا يقول شاكيا : « وهل أخرجتم من أعماله التشريعية سوى خصوصياته كزواج ما فوق الأربع ، وسوى جبلياته (أي أموره الخلقية) كالجوع والعطش والصحة والمرض . أما ماعدا ذلك من أقواله وأفعاله وسكوته فكل ذلك أدخلتموه في أعماله التشريعية فقلتم « ليسن لنا أن نرخي في غطاء الرأس عذبة ، كما كان (ﷺ) يفعل ، وقلتم عندما نقل عنه في الصحيح أنه (ﷺ) قبل ابنه ابراهيم وشمه « وفي الحديث مشروعية تقبيل الوالد لولده وشمه . . فهل كل ماكان من هذا النوع -

وهو لايعد ولايحصى ولا يخلو عنه (ﷺ) - في جل حياته الشريعية يوحي به[1] .

ان من الضروري - لذلك - وضع الحدود بين ماهو « ديني » أي جاء به « وحي » . . ولايكون لمؤمن ولامؤمنة بعده خيرة من أمرهم ، وبين ما هو من أمور الدنيا أو من أمور « العادات » كما يقول العلماء بحيث يستطيع المتحاورون في شأنه أن ينطلقوا في حوارهم ، باحثين عما يحقق لهم وللناس من حولهم مايحتاج الى الرعاية والحماية من مصالحهم وحاجاتهم . . دون أن يواجهوا - عند كل منعطف - بأنهم مارقون من الاسلام أو مستخفون بأحكامه . . أو هادمون لأركانه .

ان من هذا القبيل - على سبيل المثال - بعض ماورد عن النبي (ﷺ) في أمور الطب ، وكثير منه اقرار لما كان يفعله أهل البادية . . وفي ذلك يقول ابن خلدون في مقدمته : « والطب المنقول في الشرعيات من هذا القبيل وليس من الوحي في شيء ، وانما هو كان أمرا عاديا للعرب ووقع في ذكر أحوال النبي(ﷺ) التي هي عادة وجبلة ، لا من جهة أن ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل ، فانه (ﷺ) بعث لتعليمنا الشرائع ، ولم يبعث لتعريف الطب ولاغيره من العادات[2] .

عفة اللسان والقلم

● ويبقي في النهاية أن الحوار حول الدين وقضاياه أجدر وأولى من كل حوار بالتزام عفة اللسان والقلم ، والحرص على صون الكرامة وتقديم حسن الظن بالنية والقصد . فما أقبح أن يتنزل العلماء في حوارهم الى جارح اللفظ وسيىء العبارة متعللين بأن صدورهم تضيق وأن صبرهم ينفد . . وهم يدافعون عن الاسلام ويذودون عن مبادئه وأحكامه . . ان ذلك لايمكن أن يستقيم لمن يقرأ في صحيح مسلم أنه قيل للنبي (ﷺ) يارسول الله : « ادع على المشركين » فقال (ﷺ) : « اني لم أبعث لعانا وانما بعثت رحمة »[3] . . أو من يقرأ في صحيح البخاري أنه (ﷺ) قال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر »[4] فضلاً عن أن يستقيم شيء من ذلك لمن يقرأ قوله تعالى « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة

الحسنة » . . أو يستوقفه منهج القرآن وهو يحمي الكلمة ـ كتابة ومشافهة ـ بقوله سبحانه « ولايضار كاتب ولاشهيد » . . أو يمس قلبه أدب القرآن العظيم حتى حين يجادل المشركين بقوله : قل لا تسألون عما أجرمنا ولانسأل عما تعملون » . (سورة سبأ آية ٢٥) .

اننا ندعو علماءنا ومثقفينا الذين يحملون الأقلام ويعتلون المنابر فينا أن يتوقفوا قليلا عند تراثنا الذي يرفعون راياته في كل مناسبة ليتأسوا بالنماذج المشرقة التي يزخر بها ذلك التراث لأدب الحوار حول أدق قضايا الاسلام والمسلمين . .

● ندعوهم الى أن يراجعوا الحوار الرائع بين عمر رضى الله عنه ونفر غير قليل من صحابة النبي (ﷺ) فيهم عثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف وبلال رضي الله عنهم أجمعين . . حين أراد عمر ألا يوزع الأراضي المفتوحة على المقاتلين من بين المسلمين . . فلقد كان موضوع الخلاف مثيرا لتفسير آيات عديدة من القرآن الكريم ، وكان يحمل في طياته مصالح كبيرة لفئات يتفاوت نصيبها من الثروة والحاجة الى المال . . فما اشتد عمر رضي الله عنه في كلمته . . وما عنف أحدا من الصحابة في عبارة . . وما انتقل الحوار من شواهد الرأي وأدلته . . الى بواعث أصحابه ودوافعهم وانما تبادلوا رأيا برأي وحجة بحجة . . حتى اقتنع الصحابة قائلين ـ بعد الحوار الطويل « نِعم ماقلت ومارأيت » .

● وندعوهم أن يتقدموا ـ بعد ذلك قرنا ونصف قرن من الزمان ليطالعوا حوارا مكتوبا رائعا حول عديد من قضايا الاسلام ـ تبادله في رسالتين مشهورتين عالمان جليلان هما : امام دار الهجرة مالك بن أنس ، وامام مصر وعالمها الكبير الليث بن سعد . . فعلى الرغم مما اشتملت عليه هاتان الرسالتان من عرض لآراء ومواقف مختلفة في أمور عديدة بين هذين العالمين الجليلين فقد جاءتا آية مشرقة من آيات الحوار العف ، الذي نحتاج الى مثله اليوم وحسبنا أن نجتزيء من الرسالتين ، عبارات قصيرة تكشف عن هذا الأدب الرفيع :



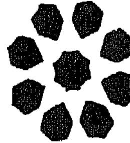
النصيحة لله وحده

يقول الامام مالك في مطلع رسالته « واعلم-رحمك الله - بلغني أنـك تفتي الناس بأشياء مختلفة مخالفة لما عليه الناس عندنا ، وببلدنا الذي نحن فيه . وأنت في أمـانتك وفضلك ومنـزلتك من أهـل بلدك ، وحاجـة من قِبَلَك اليك ، واعتمادهم على ما جاءهم منك ، حقيق بأن تخاف على نفسـك . . ثم يقول فانظر رحمك الله فيما كتبت اليك . . واعلم أني أرجو ألا يكون قد دعاني الى ماكتبت به اليك الا النصيحة لله وحده ، والنظر لك ، والضن بك فأنزل كتابي منزلته ، فانك . . تعلم أني لم آلك نصحا » . .

ويجيب الامام الليث عنِ هذه الكلمات الطيبة بمثلها قائـلا : « قد أصبت بالذي كتبت به من ذلك . . ووقع مني بالموقع الذي تحب » ثم يقول : وقد بلغنا عنكم شيء من الفتيا . . وقد كنت كتبت اليك في بعضها فلم تجبني في كتابي ، فتخوفت أن تكون استثقلت ذلك ، فتركت الكتاب اليك في شيء مما أنكرت ، وفيما أوردت فيه على رأيك » . . ويمضي الامام الليث مخالفا الامام مـالكا في العديد من آرائه وفتاويه في وضوح وصـراحة لامـداورة فيها ولامجـاملة على حساب الحق ولكنه يختمها بقوله : « وأنا أحب توفيق الله اياك وطول بقائك ، لما أرجو للناس في ذلك من المنفعة وما أخاف من الضيعة الا اذا ذهب مثلك مع استئناسي بمكانك ، وان نأت الديار فهذه منزلتك عندي ورأيي فيك فاستيقنه ، ولاتترك الكتابة اليَّ بخبرِكِ وحالك وحال ولدك وأهلك وحاجة ان كانت لك أو لاحد يوصل بك فاني أُسَرُّ بذلك » .

اننا نسوق هذه النماذج ، وغيرها في تراثنا القريب والبعيد كثير ، حتى يفيء الى أدب الاسلام في الحوار أولئك الذين ينصبون أنفسهم أوصياء على عقول الناس وماتخفي صدورهم ، يتهمون هذا . . ويفسقون ذاك . . ويشيعون بين المسلمين روح التردد في الاجتهاد والمشاركـة بالـرأي مخافـة أن تتناوشهم - في الصدور والظهور - سهام أولئك المتربصين ، لقد سـاد بسبب ذلك كله فقـه يحاصره الخوف من هذا الارهاب . . جوهره التشديد ، واساسه التوسع في سد

الذرائع ، والافراط الشديد في التحذير من البدع ، ومن كل فكر جديد أو نظام مجلوب ، حتى جمد المسلمون على الموجود ، وتجمد العلماء عن الخوض في كثير مما يحتاج الناس فيه الى اجتهاد جديد ، ولقد مات بسبب ذلك كثير من الأفكار حبيسة في الصدور . . وتراجعت كلمات هداية نافعة بعد أن كانت على أطراف اللسان . . وأقفلت بذلك أبواب الحوار بالتى هي أحسن . . لتفتح - بدلا منها - ساحات صراع وشغب ومبارزة . . ظاهرها الرحمة وباطنها الضياع والعذاب . وبقي أن يستجمع أهل الرأي والعلم أطراف شجاعتهم وان يتنادوا بينهم بالجسارة التي تفرضها امانة العلماء ، فلا يردهم عن قول الحق ، واعلان الرأي ، صياح الصائحين وشغب الشاغبين . . فانما الامر أمر شهادة بالحق لايجوز لصاحب رأي أن يحبسها في صدره أو على لسانه « ومن يكتمها فانه آثم قلبه » .



* هوامش

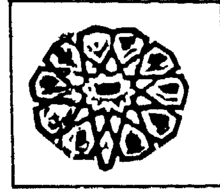
١ - اجتهاد الرسول للشيخ عبد الجليل عيسى أبو النصر ص٣٩ - دار البيان (الكويت) ١٩٦٩

٢ - ابن خلدون ، المقدمة ص ٤٦٧ من طبعة المطبعة الأميرية .

٣ - اخرجه مسلم من حديث ابي هريرة .

٤ - أخرجه البخارى عن عبد الله بن مسعود من كتاب « الايمان » .

● مواجهة مع عناصر الجمود .



يبدو ان الحوار المنظم بين اصحاب الافكار التي عاشت أزمانا طويلة في تناقض شديد وسوء ظن متبادل قد اضحى سمة بارزة من سمات عصرنا ، ولعل ذلك من آثار ما ولدته التجربة الطويلة مع الصراع الساخن والمعارك المستمرة من اقتناع بعدم جدواها ، خصوصا في عالم الفكر والاعتقاد . .

فمن حولنا حوارات عربية اسفرت عن لقاءات عند منتصف الطريق احيانا ، وعند مواقع بعض الاطراف احيانا اخرى . . وفي مواقع اخرى حددتها خارج دائرة الحوار احيانا ثالثة اخرى . . وقد شاركت في هذا الحوار اطراف تبادلت الاتهام والخيانة والانحراف سنوات طويلة وجعلت خصومة بعضها مع بعض جزءا ثابتا من اجزاء برنامجها المعلن . .

---

* العربي ـ العدد ٢٢٢ مايو ـ آيار ـ ١٩٧٧م

في اطار الفكر الاسلامي ، والحركات التي تنتمي اليه ، فان الحوار قائم على اشده بين تيارات عديدة متداخلة احيانا ، ومتناقضة احيانا اخرى ، تتوزع فكر المسلمين ومشاعرهم وولاءهم ، وتشد كثيرين منهم الى معارك جانبية تشتد ضراوتها احيانا اكثر مما تشتد ضراوة الصراع بين التيار الاسلامي بروافده المختلفة ، وبين تيارات اخرى وحركات تنازعه وتناقضه في اسسه الكبرى وقيمه العليا . . .

وحسبنا هنا ـ قبل ان نبدأ المواجهة التي اعلناها في عنوان هذا البحث ـ ان نلقي نظرة سريعة على اهم هذه التيارات المعاصرة ، وان كان بعضها قديما ضاربا بجذوره في تاريخ الاسلام وحضارته :

(أ) فهناك تيار « محافظ » يفسر السلفية بانها التزام ما انتهى اليه الاولون من السلف من آراء ومواقف واحكام ، لاينكر جواز الاختيار بينها ، ولكنه يرى في تجاوزها تجاوزا للاسلام ، وابتداعا فيه ، وفتحا لابواب الهوى ، وتحكيما للمعقول في الشريعة وقد جاءت حاكمة للناس لامحكومة بعقولهم واهوائهم .

(ب) وهناك تيار صوفي ، يرى ان مشكلة المسلمين في قلوبهم وليست في عقولهم ، وان اقبال المسلمين على الدنيا وتزاحمهم مع الامم على ثمرات الارض هو اساس الفساد ، وهو لذلك يدعو الى الايغال في العبادة ، والى الزهد في الدنيا كلها ، ويهون كثيرا من قيمة العقل ، وينقل كثيرا من اتباعه من هذا العالم الذي تحكمه السنن وتضبط حركته النواميس الى عالم غامض تختلط فيه ـ ولو بحسن نية ـ الحدود الفاصلة بين آداب السلوك واخلاقيات الايمان ، وبين المنهج الغيبي الخالص الذي يضع اقدام اصحابه على طريق قد لايسلم من الخرافة وتلبيس الحقيقة بالوهم . . .

(ج) وهناك فريق ثالث ـ لايزال يرفع راية الاسلام بيده ـ ولكنه مع ذلك يثور على اوضاع المسلمين كلها ، وينطلق الى ما يعتبره تحررا من قيود التراث كله ، وآخذا بثمرات العقول كلها ، ولايرى مخرجا من الواقع المرير الذي يعيشه اكثر المسلمين سوى ان نحذو حذو الغرب (الغرب هنا يشمل الغرب والشرق معا) فيما يأخذ وما يترك ، وفيما يقول وما يفعل . . وقد يجاوز هذا الفريق حدود الاسلام ومبادئه الاساسية وقيمه الكلية . . ويظل مع ذلك متمسحا بشعاراته ومصطلحاته . . .

(د) وهنـاك من وراء ذلك اخـلاط من الحركـات ترفـع لواء العمـل للاسلام ، منها ما يشغله ليلا ونهارا شعار « العودة لتطبيق الشريعة » « والحكم بما انزل الله » ومنهم من يجعل الوصول الى « الحكم » بمعنى الوصول الى السلطة السياسية والاستيلاء عليها ، ويتصور قيام « الحكومة المسلمة » بهذا المعنى الآلي نهاية لمشاكل المسلمين ، وتحقيقا للمثل الاعلى في العمل من اجل الاسلام .

ويتسع وقت كثير من هذه الحركات لكل ضروب المناورات السياسية الحزبية ، التي تقبل العمل الانقلابي احيانا ـ ولكنه قلما يتسع للاجابة العلمية المحددة عن وسيلة « الحكم بما انزل الله » وضرورة الإعداد لتطبيق الشريعة قبل رفع لوائها . . . وقد يرى بعض هؤلاء أن يستولـوا على السلطة اولا . . ثم يفكروا وينظروا ثانيا . .

(هـ) ومن وراء أولئـك جميعـا اجيـال ضخمـة هـائلة من الشبـاب ـ والكهول ايضا ـ مؤمنة بعقيدة الاسلام ، مبصرة لنظرته الكلية الى الحياة والخلق والانسان . . مدركة لدورها في ترشيد حياتها وحياة الدنيا من حولها . . وفي تعمير الكون واستخدام العقل لتحقيق هـذا التعمير . . ولكن هـذه الاجيال تحاصرها المحاذير والسيوف المسلطة من هذه الفرق المتناحرة التي يترصد بعضها لبعض . . ويستولى عليها ـ في احيان كثيرة ـ نوع من الحيرة والعجز عن تحديد الاتجاه فتبقي في مكانها تتلفت باحثة ، او تخطو خطوة هنا وخطوة هناك دون أن تندفع بطاقتها الهائلة الى طريق مرسوم .

٧ قضايا للمناقشة

وقد اعتاد هذا القلم ان يخوض ـ مع اقلام كثيرة ـ في الحوار الدائر بين هذه التيارات كلها ، ولكنه ـ هو الاخر ـ كان يخوض بحساب دقيق ، وبرفق مبالغ فيـه ، وحرص عـلى تجنب غضب اطراف تملك من اسلحـة التخويف الفكري صنوفا والوانا ورصيدا هائلا .

ولكن الاحساس المتزايد بشدة حاجة الدنيا من حولنا الى الاسلام بعقيدته الصافية ، ونزعته الانسانية السمحة ، وما يقيم عليه حياة الفرد والجماعة من

توازن يبعث السكينة وانسجام مع الكون ونواميسـه يقتلع كثيرا من اسبـاب الفصام والقلق وهما أخطر آفات العصر ، وافدح تبعات السرعة الهائلة التي تم بها اختراق الحاجز بين الحاضر والمستقبل بثورة صناعية تتزايد سرعتها بمتوالية هندسية رهيبة . . هذا الاحساس مقرون برؤية تعاظم موجة تمرد الجيل الجديد من شبـاب الاسلام عـلى استمرار هـذه المعارك العقيمـة بين اصحـاب هـذه التيارات ، ولهفته على ان يجد الطريق الذي يحفظ عليه قيمه الاسلامية العليا ، ويطلق في نفس الوقت طاقاته وقدرته على العطاء والابداع . . . هذان الامران معا . . وضعا حدا للصبر ، ونهاية للتردد . . وآذنا بمرحلة جديدة في الحوار الاسلامي . . توضع فيها النقاط فوق الحروف ، ولايعبأ فيها الكاتب بارهاب المرهبين ولمز اللامزين ، ويرتفع فيها فوق صخب أولئك جميعا قول الله تعالى : « وتخشى الناس والله احق ان تخشاه » .

والحروف التي اريد ان اضع فوقها النقاط بارزة واضحة في هذه الحلقة الاولى من حلقات المواجهة احرف سبعة ، تكتمل بها - فيما ارى - معـالم تيار اسلامي هو الغالب في صدور جيل باكمله من الشباب تحدثه به نفسه ، ويخافت به خشية الاتهام بالابتداع والضلال والخروج والمروق الى آخر هذه الصيحات التي يقذف بها في وجهه سدنة فكر متخلف يحملون سعة الاسلام عـلى ضيق افقهم ، ويحملون سماحته عـلى ضيق صدورهم ، ويلوون وضـوح مبادئـه المستقيمة لتلاقي التواء مزاجهم وطبعهم .

أولا : ان اقامة احكام الاسلام في عصرنا تحتاج الى اجتهاد عقلي كبير ، وللعقل سبيل الى ذلك لايسع عاقلا انكاره ، فالنصوص - قرآنا وسنة - محدودة متناهية ، والحوادث متجددة غير متناهية . . وحركة الزمن سنة من سنن الله ، وحركة التشريع لملاقاة تلك الحركة أمر من أمر الله . . خلود الاسلام وصلاحية شريعته لكل زمان ليست سرا ولا خرقا لنواميس الحياة تحار فيه الالباب .

وانما هو خلود مستمـد من قدرة الشـريعة عـلى هذا التجـاوب ، ومن اشتمالها على ادوات الحركة ومقومات التجدد . . ومـا فتح البـاب للاجتهـاد بالاجماع والقياس وطلب المصلحة ، واعتبار العرف ، الا هداية الى أبواب هذه الحركة ومدخلا لتحقيق المصالح ، ودرء المفاسد ، وتثبيت مـاينفع النـاس . وباطل ما شغبوا به ، جدلا فاسدا ، ولعبا بالالفاظ ، من أنه لامدخل للعقل في

التشريع ، لأن الحكم لله وحده وحق التشريع لايملكه أحد سواه ، دخولا في طاعته ، واعترافا بحاكميته . . باطل ذلك بالعقل ، وبالنقل المتواتر ، وبما تدل عليه بداهات الامور . . باطل بالعقل لما قدمناه من تناهي النصوص وتجدد الحوادث .

وباطل بالنقل الثابت في حديث معاذ حين ولاه النبي (ﷺ) قضاء اليمن وسأله عما يفعل اذا عرض له قضاء . . وافترض عليه السلام ان أمورا سوف تعرض لمعاذ في اليمن لايجد لها حلا في كتاب الله ولا في سنة رسوله عليه السلام ، ولذلك اقره ـ على اجتهاده اجتهادا لا يقصر فيه وأعلن أن ذلك مسلك من رسول الله يرضى عنه الله ورسوله . .

وباطل بما تواتر من اجتهاد النبي (ﷺ) ، واجتهاد الصحابة . . الاجتهاد في التفسير حين يوجد النص ، والبحث عن الحكم حين لا يسعف النص . .

والاجتهاد الذي نحتاج اليه اليوم ويحتاج اليه المسلمون ، ليس اجتهادا في الفروع وحدها . . وانما هو اجتهاد في الاصول كذلك . . وكم من مسألة تواجه المسلمين اليوم فاذا بحثوها وأعملوا الجهد طلبا لحكم الاسلام فيها افضى بهم بحثهم الى وقفة مع الاصول . . فقد يكون سندها حديثا ضعيفا لايعرفون ما يصنعون به . . وقد يكون مصدرها اجماعا سكوتيا يعارض حديثا ضعيفا . . أو قياسا يأخذ به فريق ويرده آخرون ، وليس ماترده الكثرة الغالبة من المعاصرين من امتناع في الاجتهاد في الاصول الا التزاما بما لايلزم ، وتقصيرا في بذل الجهد بحثا عما ينفع الناس . وما قبلته هذه الكثرة من كلام الامام الشاطبي في كتاب « الموافقات » من أن أصول الشريعة كلها قطعية (ومن ثم لايسوغ الاجتهاد في شأنها) يحتاج الى وقفة تأمل ومراجعة ، لان الامر أخطر وأجل من أن يسلم فيه لفقيه مهما علا قدره ، وقد استدرك على ذلك غير واحد من العلماء الثقات كالامام الشوكاني ، والقاضي أبو بكر الباقلاني ، وتابعهم في هذا الاستدراك كثير من المحدثين والمعاصرين . .

ثانيا : الاسلام نظام للحياة ، مبنى على ظواهرها ، محكوم بنواميسها ، مردودة أحكامه الى العلل المنضبطة التي تدركها العقول وأحكامه تدور مع هذه العلل ، ولاتنفصل عنها . ولو انفصلت لذهبت الرحمة وسقط العدل ، واستحال التكليف . . وليس للاسلام باطن يستأثر به أقوام دون أقوام . . الا

أن تكون تجربة روحية ذاتية من حق اصحابها أن يخوضوها وان يذوقوا ثمارها ـ في صمت وتواضع ـ دون أن يشغبوا على جماهير المسلمين بحديث عنها كله رموز واشارات ، تضر ولاتنفع وتضل ولاتهدي ، وتهتز بها في عقول المسلمين وضمائرهم الموازين . . والقول بغير هذا يتعارض مع توجيه الرسالة الاسلامية للناس كافة ، وتيسير القرآن للذكر ليعمل به الناس ، ومخاطبة لاولى الالباب . . ان التصوف جزء من تراث الاسلام ، وتاريخه وسيرة رجاله جزء من تاريخ الاسلام وحضارته . . نبه قلوبا لاهية ، وذكر كثيرا من عقول ناسية . . وادب كثيرا من اتباعه باداب الاسلام . وهو ـ حين يلتزم بالكتاب والسنة ـ رافد جليل من روافد العلم الاسلامي ، ولكنه يوشك أن يكون رافدا للقلة والخاصة الذين يحسنون الموازنة بين حقوق العقل وحقوق القلب . . وبين عموم الشريعة وخصوص الوجد الذي يلقاه سالك على طريق معرفة الله بالقلب . ولكن الشطط فيه كثير . . والمزالق خطيرة وامتزاج الخرافة فيه بالحقيقة واقع لامعنى للمكابرة فيه . . وآثاره السلبية حين يصل الى العامة حقيقة تاريخية أخرى لا يليق بمنصف أن يشكك فيها . . والاسلام الذي ينبغي أن نقدمه للاجيال من شبابنا هو اسلام الحركة والقوة والصحو والأخذ بالاسباب . . الاسلام الحي الذي جسده النبي (ﷺ) بسيرته وأقواله . . والذي تابعه فيه الصحابة من أمثال عمر رضي الله عنه ، والذي كان اذا تكلم اسمع واذا مشي اسرع ، واذا ضرب في الحق أوجع ، والذي كان الناسك حقا . .

ثالثا : مايسميه كثير من الناس « بالتراث » ويدعون الى المحافظة عليه والالتزام به حرصا على الاصالة ، يحتاج الى ضبط وتحديد وبيان لمكوناته . . ووزن لموقعها من الاسلام وموقع الاسلام منها . فالتراث تعبير غامض يشير الى النتاج الحضاري للامة منذ اكتملت لها مقوماتها . وتراث الامة الاسلامية ، على تنوعه واختلافه باختلاف الزمان والمكان ، هو مزيج من أمرين : من روح الاسلام ومبادئه ونصوصه وتوجيهاته . . ومن أمور لاتتناهى عددا من ظروف البيئة وخصائص الشعوب والامكنة وملابسات الحوادث . . والالتزام بهذا لايلزم ، وتوسيع غير جائز لرقعة الاسلام باضافة ماليس منه . . وتعبد بما لاقدسية له . . وتثبيت لما لاحاجة لاحد في تثبيته ، ومن هنا أقول مع القائلين

إننا نحتاج الى فرز التراث من ناحية وتجاوزه من ناحية أخرى : نفرزه لنعرف مايعد منه اسلاما ، ومايعد من عامة احوال الناس وظروف الزمان والمكان . .

ونتجاوزه لان من حق كل جيل - بل من واجبه - أن تكون له تجربته ، وأن يثري بها النصوص ويثريها بالنصوص غير مقلد وهو قادر على الاجتهاد . وحتى اذا انتقلنا من عموم لفظ التراث الى خصوص « الفقه » الذي يجمع أحكام الاسلام في العبادات والمعاملات فاننا نؤكد من جديد ضرورة التمييز بين الشريعة والفقه ، فالشريعة هي الجزء الثابت من احكام الاسلام ، الثابت في النصوص القطعية في ورودها ودلالتها ، والفقه تفسير الرجال لهذا الجزء الثابت المستمد مباشرة من النصوص القطعية ، وقياساتهم عليه ، واجتهادهم فيما لانص فيه ، وترجيحهم بين مابدا تعارضه من الادلة ، وهو اجتهاد بشر ، يتفقون ويختلفون ، وقلما يجتمعون ، وخطؤهم وصوابهم ليس تشريعا ولكنه يعكس حظ كل واحد منهم من المعرفة بالوقائع ، ومصادر الاحكام ، وقواعد التفسير ، واصول الترجيح كما يعكس ظروف الزمان والمكان . . ويعكس - بعد ذلك كله - رأيه ورؤيته للقيم والمصالح والاعتبارات . . وهو في ذلك كله يرمز الى الجزء المتغير من تراث الاسلام . . وباطل قول من قال ان الاول لم يترك للاخر شيئا . . فقد ترك له عالما كاملا غير عالمه ، ودنيا غير دنياه . . وتجربة جديدة لاتغني عنها تجربة قديمة . فتلك أمة قد خلت . . ولا « تسألون عما كانوا يفعلون » .

والنصوص في تطبيقها على الوقائع لابد أن يحدد معناها لغة واصطلاحا وان يعرف سبب نزولها ، وظروف تطبيقها ، اذ هي لاتنفك عن ذلك كله ابدا . . ومهما قال الاصوليون من أن العبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب فهذا أيضا لايؤخذ بغير مناقشة . . فكم فعل للنبي (ﷺ) - وأفعاله (ﷺ) نوع من أنواع السنن - جاء مرتبطا باطار موضوعي معين ، معالجا لظروف قائمة ثابتة وعارضة ، ومن هنا لايستغني مجتهد عن معرفة ذلك كله والتأمل فيه .

والنبي (ﷺ) بشهادة القرآن وحكمه الذي لايرده كلام فلاسفة ولامتكلمين ، « بشر مثلنا يوحى اليه » . والوحي اليه (ﷺ) هو جميع القرآن ، وبعض ماصدر عنه (ﷺ) من قول أو فعل او تقرير . . وليس كل

ماصدر عنه من هذه الاحوال الثلاثة وحيا يوحى فهذا ايضا باطل بالعقل وباطل بالنقل . . فبشريته (ﷺ) حاضرة في سيرته حضور نبوته . . وهو باطل بالنقل لقوله (ﷺ) « انما أنا بشر مثلكم ، فاذا امرتكم بشيء من رايي فانما انا بشر » وهو الحديث الذي تقول فيه رواية مسلم « انتم أعلم بشئون دنياكم » . . ومن الحق والانصاف لعلماء الاسلام ان نـذكر كثيـرا من الناسـين ، انهم فرقـوا ـ بعبارات مختلفة ـ بين ماهو تشريع من أقوال الرسول (ﷺ) وافعاله وما هو دون ذلك ، ذاهبين تارة الى التفريق بين ماهو من العادات ، وماهو من العبادات ، وذاهبين تارة اخرى إلى بيان ما فعله (ﷺ) اجتهادا منه « تحقيقا لمصلحة جزئية يومئذ وليس من الامور اللازمة لجميع الامة » ولقد قسم الامام القرافي المالكي تصرفات النبي (ﷺ) الى اربعة انواع : تصرفات بالرسالة ، واخرى بالفتيا ، وثالثة بالقضاء ، ورابعة بالامامة .

ومن هذا يتضح ان المجتهد لا يستغنى ابدا عن معرفةما يحيط بالنص من ظروف وما استند اليه من وقائع ، وبغير هذه المعرفة يكون تطبيق النصوص على الوقائع الجديدة امرا محفوفا بالصعوبة البالغة واحتمال مجانبة الصواب . . ولقد جوّد غيرنا ممن يأخذون بالنظام المعروف بنـظام السوابق القضـائية كثيـرا من ادوات هذا الفن ، مبينين انه لفهم حكم (قضائي) من الاحكام لا بد من ضبط منـطوقة . وحيثيـاته ، وذلـك بعد ضبط « الـوقائـع » التى اتصـل بهـا ذلـك المنطوق . . . فاذا جدت قضية جديدة « أعملوا النظر اولا فى وقائعها وملابساتها وربما اكتشفوا فى تلك الوقائع ما يميزها عن وقائع السابقة الاولى ، فخالفوا بينهما فى الحكم . وتوقفوا عن اعمال السابقة ، واجتهدوا من جديد . . . ولا نرى بأسا ولا اثما فى محاولة التعرف على ما وصلوا اليه فى ذلك وما صاغوه من معايير وضوابط . . الى جانب ما توصل اليه علماؤنا في هذا الميدان الدقيق .

رابعا : انه ان كان الاسلام نظاما شموليا بحكم وحدة مصدره ، وترابط قيمه وأحكامه ، وبحكم وحدة الكيان الانسانى الذى يتعامل معه . . واذا كانت هذه الشمولية تجعل منه دينا ودولة وعقيدة ونظاما كما يقال بحق . . فان هذا لا يعنى بالضرورة انه فصل احكام بناء الدولة ودقـائق نظام الاقتصـاد . . ولن ينقص من هذه الشمولية بحال ان يكتفى بتقرير المبادىء الاساسية التى تتصل اتصالا مباشرا بالقيم العليا التى جاء لنشرها وتثبيتها بين النـاس كقيم العدل

والحرية والمساواة بين الناس ، وتقديم الخير والاحسان ، وافشاء الود والسلام ، وتعميق الروابط بين الانسان والانسان وتربية العقول وتحريضها على التأمل فى الكون واستكشاف الجديد من خباياه . .

ولكنه لا يشغل نفسه بتفاصيل يمكن ان تهتدي اليها العقول وهى تطلب مصالحها وتجتهد فى هذا الطلب . . . او بجزئيات تتساوى ـ وان اختلفت ـ فى مدى ارتباطها بالمبادىء الاساسية والقيم العليا للاسلام . ومن هنا فان الدفاع الاعمى مثلا عن صورة من صور الحكم السياسى حملت يوما من الايام اسماء اسلامية ورفعت لافتات « الحكم الاسلامي » انما يدخل فى باب التعصب ولا يدخل في باب الاعتصام . . ذلك انه لا حكم إسلاميا الا ما قام على الشورىٰ ، وما اقام العدل وما ساوى بين الناس ، وما نصر الضعفاء ، وقام بحقوق ذوى الحاجات . . حاكما بينهم فى ذلك كله بما انزل الله .وعماد ما أنزل الله « العدل » و « القسط » الذى قام عليه امر السماوات والارض . .

وليعلم هؤلاء كذلك ان التجربة الانسانية لا ترفض لمجرد انها تمت فى ارض غير اسلامية او تحت راية غير اسلامية . . وان هذا لا يكفى وحده . لرميها رمية مسبقة قاطعة بانها تجربة « جاهلية » !! فالحق هو الحق ، والحكمة ضالة المؤمن ، والحضارات قيم ومبادىء من ناحية ونظم وادوات لخدمة هذه القيم والمبادىء من ناحية اخرى . . فاذا جوَّد شعب من الشعوب نظاما واستحدث اداة اكبر كفاءة واعظم قدرة على خدمة الاهداف ، ففى وسع المسلمين ان يأخذوا بها ، ما داموا يسخرونها فى النهاية لخدمة الحق والخير والهدى وسائر القيم التى كان بها الاسلام اسلاما . « ونعم المال الصالح للرجل الصالح » ، « ومن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله » .

خامسا : والاسلام لا يضع اصحابه فى صراع مع الحياة ، والمسلم الحق لا يكره الناس والدنيا ، ولا يقضى عمره في معركة وهمية مع قواها ونواميسها ، وأنَّى له ذلك وهى صنع الله الذى احسن كل شيء خلقه ثم هدى ، وانى له ذلك وهى ـ دون الاخرة ـ دار العمل ، وارض الابتلاء . . ثم كيف يكون هذا موقف المسلم فيها ، وقد اسبغ الله عليه فيها نعمه ظاهرة وباطنة . . وخلق له ما فيها جميعا ، ثم دعاه الى تعميرها . . . واحبَّ منه ـ بين ذلك ـ ان يرى اثر نعمته عليه ، وعلمه ان دعاء المسلمين الصالحين ان يقولوا « ربنا آتنا فى الدنيا حسنة

وفى الآخرة حسنة » ثم ان هذه الدنيا قبل ذلك كله هى ارض النبوات ، ومهبط الرسالات ، وطريق الابرار والصالحين والشهداء والصديقين .

ثم لماذا ، والتزاما باى شريعة ، يعيش المسلم عمره فيها منغصا معقدا محزونا معسِّرا على نفسه وعلى الناس تملؤه الشكوك والريب والمخاوف والظن السيء بالنفس وبالناس وبالحياة كلها . . !؟

واين هذا السمت المريض النكير من سمت النبى (ﷺ) الذى وصفته أم المؤمنين عائشة فقالت : « كان (ﷺ) هينا لينا بساما ، وكان ارق الناس » واين هذا الموقف العدوانى الحاقد الذى تضيق به صدور كثير من الشباب من حولنا من موقف النبى (ﷺ) الذى كان من دعائه المأثور : اللهم انى اعوذ بك من الهم والحزن . .

ان موقف المسلم من الدنيا قضية هامة فى ايامنا هذه . . وهى الباب الاول لما نراه من انحراف جماعات عديدة من الشباب . . فهم يبدأون بالعزلة وفى العزلة يلقنون كراهة الحياة ، وكراهة الناس . . ويقيمون فى انفسهم حربا باردة مع مخالفيهم ، وبعيدا عن نور المعرفة واشراقات السماحة تصدر الاتهامات السهلة بالتكفير على مخالفيهم . . وقد تتحول الحرب الباردة مع هؤلاء المخالفين الى حروب ساخنة . . تنطلق فيها فتنة مدمرة . . ان الموقف النفسى من الحياة هو المدخل لهذه المشكلة كلها وان كان ينطوى كذلك على عنصر فكرى يتمثل فى فساد التأويل للنصوص ، وهو فساد ظهر مثله فى صدر الاسلام ووصفه الامام الجليل ابن القيم بقوله « من سوء فهمهم للقرآن . . ظنوا انه يوجب تكفير اهل الذنوب . . » «.ولهذا يجب الاحتراز من تكفير المسلمين بالذنوب والخطايا فانه اول بدعة ظهرت فى الاسلام ، فكفر اهلها المسلمين واستحلوا دماءهم واموالهم . . » ثم يقول : « وسموا دارهم دار هجرة ، وجعلوا دار المسلمين دار كفر وحرب » .

ومن العجيب المؤسف ان جماعات من حولنا تجمع مئات من الشباب على هذه الجهالات المدمرة ، وتستخدمهم وقودا للوثات فى العقول او امراض فى الصدور ، والدول الاسلامية تكتفى بأن تسلط عليهم اجهزة الامن والنظام تتعقب ثمرات انحرافهم ، دون ان تعالج الامر فى منبعه واصله بتصحيح الموقف النفسى للشباب المسلم من الدنيا التى تحيط به .

سادسا : والمسلمون لا يملكون أن ينسحبوا من ساحة الصراع الاجتماعى والسياسى الدائر حولهم بين قوى القهر والاستغلال . . وقوى التقدم والعدل . . واذا كان اصحاب المذاهب المعاصرة قد اطلقوا عليه وصف الصراع بين اليمين واليسار فلا اظن المسلم المعاصر مضطرا الى اختيار واحد من هذه المصطلحات المحملة بما لا آخر له من خصائص هذه المذاهب وملابسات ذلك الصراع . . والاولى أن يظل الاسلام ، بإسمه وسمته وصبغته « اسلاما » وكفى . .

ولكن لا بد من موقف فى القضية نفسها . .

ومن عجب أن كثيرا من الكتاب المسلمين الذين تحرجوا من استعمال لفظ اليسار وقبول شيء مما يقول به دعاته . . لم يتحرجوا من استعمال لفظ اليمين والانضمام علانية الى اصحابه . .

ان المسألة ـ فى تقديرنا ـ تحكمها حقيقتان :

الاولى : ان الاسلام ـ رغم كل محاولات التوفيق والتلفيق ـ لا يمكن أن يقبل تفسيرا ماديا ملحدا للحياة وللتاريخ ، كما انه يرفض تفسير الحياة كلها على اساس الصراع ، وان كان المسلم المنصف لا يملك انكار دور الصراع فى دفع حركة الحياة . . كما لا يستطيع المسلم ان ينكر الصراع المنطقى بينه وبين اى نظام شمولي يحاول الحلول محل الاسلام في تفسير الحياة وتنظيم علاقات الناس فيها . . ومن هنا كان الصراع التقليدي بين دعاة الاسلام ودعاة الماركسية ، وهي مذهب واتجاه من مذاهب اليسار .

الحقيقة الثانية : ان نصوص الاسلام تتظاهر على محاربة الاستغلال وتوكيد قيمة العدل الاجتماعى ، والاعلاء من قيمة العمل ، والثورة على كل الاوضاع ـ مهما استقرت ـ اذا كانت تنطوي على الظلم والفساد ، واذا كانت تحرم العاملين ثمرات عملهم ، وتنحو بالمجتمع كله نحو زيادة غنى الاغنياء وفقر الفقراء . .

فالاسلام بهذا المعنى فى قلب الجهود المتضافرة من اجل التقدم والعدل . . يصدر فى موقفه هذا عن معركته الخالدة مع الظلم والطغيان . . ومعركته الخالدة الاخرى فى استثمار ـ قوى الكون وتعمير الارض بما ينفع الناس . .

والحقيقتان السابقتان ينبغى أن تظلا متميزتين فى عقل المسلم المعاصر

وقلبه . . . فلا يحمله رفضه للمادة الملحدة على أن يقف إلى جانب خصومها حتى فيما يعارض روح الاسلام ومبادئه وجوهر دعوته كلها . . ولكن ذلك واقع ـ للاسف المر ـ في حياتنا المعاصرة ، حتى وقف كثير من المسلمين الى جانب الظالمين على حساب المظلومين ، والى جانب الأمر الواقع ـ ولو كان ظلما وعدوانا ـ على حساب الجهاد من اجل التغيير ، والى جانب الجمود والمحافظة والتقليد . . على حساب الحركة التي امر بها الاسلام لنقل الناس ـ ما امكن ـ الى خير مما هم عليه في امورهم كلها ، : يقول ابن القيم رحمه الله : « والله تعالى بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكملتها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها ، والنبي (ﷺ) دعا الخلق بغاية الامكان ونقل كل شخص الى خير مما كان عليه بحسب الامكان » .

سابعا : والمواجهة التي بدأناها لا تقف عند حد الفكر وحده ، وانما تتناول كذلك الحركات والمؤسسات العاملة فى حقل الاسلام أو باسم الاسلام . . فهذه الجماعات والمؤسسات لا يجوز أن تترك هكذا فى هذا الشتات العجيب . . يحارب بعضها بعضا ، بل يكاد ينقطع بعضها لمحاربة البعض ، يشرد منها من يشرد . . وينقطع من ينقطع ، ويظلم ويقهر من يظلم ويقهر . . فى عصر يتقارب فيه اصحاب النظر المتشابه والمصالح المتكاملة ليكونوا « تيارا » قويا قادرا على الصمود فى معركة الاعاصير العملاقة والصدام المدمر بين المتنافسين . .

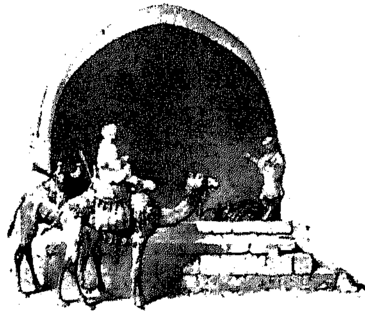
أفلا يستحق الاسلام من هذه الجماعات والحركات والمؤسسات وقفة صدق ـ لله وللمسلمين ـ تطرح فيها هذه القضايا وأمثالها . . بعيدا عن حمى تبادل الاتهام بالكفر والزيغ والضلال . .

والذين يجاهدون ـ كل على طريقته ـ حتى تكون الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا ، او المصدر الرئيسى الوحيد للتشريع فى بلاد المسلمين . . الا يجد هؤلاء حاجة ليجلسوا معا ويفكروا معا ، ويبحثوا معا تظلهم سماحة الاسلام ، وخصوبة حضارته ، ورحابة قاعدته الذهبية : « من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد » .

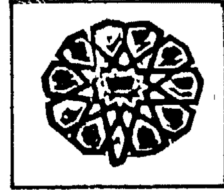
أفلا تستحق كل هذه القضايا جدالا بالتى هى احسن بالكلمة الطيبة ، والاجتهاد الذى تحوطه الضمائر اليقظة والعقول المتفتحة ، والنفوس الجسورة القادرة على التجديد بما ينفع الناس . .

الا يعلم الذين يتخلون عن تبعات هذا الحوار ، والذين يشفقون على انفسهم من عواقب المواجهة والصدام مع عناصر التخلف والجمود والانحراف فى كل فكر اسلامى معاصر .. الا يعلمون أن جيلا بأكمله من شباب الامة العربية والاسلامية يقف على حافة هذه المواجهة ويريد أن يطرق ابوابها تحيط به الحيرة ويتملكه الاحساس بالضياع وسط افذاذ من العلماء والحكماء يتكلمون لغة غير لغته ، ويناقشون مشاكل غير مشاكله ..

وبعد .. فلم يكن ما سطرت هذه المرة مجرد دعوة الى الحوار ، ولكنى اردت به أن يكون خطوة اولى على طريق المواجهة مع التخلف والجمود والعزلة .. مواجهة كان يسعنى أن اجنب نفسى عواقبها .. ولكن السيل قد بلغ الزبى ، وبلغت كثير من القلوب الحناجر ، وضاقت - علم الله - اكثر الصدور .



● التطرف غير الحرية *



المدخل - للحديث عن علاج ظاهرة التطرف أن نحاول « تحديد » الظاهرة التي نتحدث عنها .. وأن نحاول - في ايجاز - عرض مظاهرها .. وتشخيص أسبابها ثم يكون حديثنا عن العلاج وأخذنا به ، بعد ذلك ، لاقبله .. امرا منطقيا ترتقب ثمراته الطيبة ...

ان التطرف شيء غير الجريمة أو الجناح كما يقول رجال القانون .. فالجريمة أساسا هي خروج على القواعد الاجتماعية أو القانونية باتخاذ سلوك مناقض لما تقضي به تلك القواعد فهي اذن حركة في عكس اتجاه القاعدة ..

أما التطرف فانه - في جوهره حركة في اتجاه القاعدة الاجتماعية أو القانونية أو الاخلاقية ولكنها حركة يتجاوز مداها الحدود التي وصلت اليها القاعدة وارتضاها المجتمع

---

* العربي العدد ٢٧٨ يناير - كانون الثاني ١٩٨٢م

وهذه التفرقة بين الجريمة والتطرف تكمن فيها الصعوبة الحقيقية في التعامل مع « المتطرفين » . . اذ يبدأ المتطرف مسيرته ، كما يبدؤها سائر الناس ، من داخل القاعدة وفي اتجاهها الصحيح ولا يمكن - كذلك - بطبيعة الحال مؤاخذته خلال هذه الفترة لأنه يتحرك مع القاعدة الاجتماعية وفي اتجاهها . . بينما يمكن للدولة أن تؤاخذ « المجرم » وأن تحاسبه منذ اللحظة الأولى لنشاطه . . لأن هذا النشاط منذ بدايته يتحرك بصاحبه في اتجاه مضاد للقاعدة الاجتماعية ومعاكس لاتجاهها . . ومن أشد الأمور صعوبة تحديد اللحظة التي تتجاوز فيها عندها حركة المتطرف حدود الحركة المقبولة اجتماعيا والتي يمكن عندها فقط وصفه بالتطرف والغلو . ولهذا لاتعرف الأجهزة السياسية والأمنية كيف تضع خطوطا فاصله بين المعتدلين والمتطرفين .

ففي مجال التطرف الديني يبدأ « الفرد » متدينا عاديا « يأخذ نفسه بتعاليم الاسلام ومبادئه وآدابه ويدعو الناس الى الأخذ بذلك . . وهذا مسلك حسن وتوجه لايملك المجتمع ازاءه الا التعبير عن الرضا والتشجيع ثم يواصل المتدين . . مسيرته متجها نحو التشدد مع نفسه ومع الناس . . ثم يتجاوز ذلك الى اصدار أحكام قاطعة بالادانة على من لا يتابعه في مسيرته . . وقد يجاوز ذلك الى اتخاذ موقف ثابت ودائم من المجتمع ومؤسساته وحكومته . . .

ويبدأ هذا الموقف عادة بالعزلة والمقاطعة المبنى على اصدار حكم فردي على ذلك المجتمع ، بالردة أو الكفر أو العودة الى الجاهلية . . ثم تتحول العزلة والمقاطعة عند البعض الى موقف ايجابي عدواني يرى معه « المتطرف » أن هدم المجتمع ومؤسساته « قربى الى الله » وجهاد في سبيله لأنه مجتمع جاهلي منحرف لايحكم بما أنزل الله .

ان حق المجتمع في وضع حد لتطرف المتطرفين ومصادرة نشاطهم يرجع الى أن المتطرف يصل بأصحابه الى الاصطدام بعديد من القواعد الاجتماعية والقانونية غير القاعدة التي بالغوا في ممارستها والأخذ بها . فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قاعدة دينية وأخلاقية يستحق أصحابها الثناء . . ولكن المضي في ممارستها بغير حدود ولا ضوابط من شأنه أن يدفع بهؤلاء الآمرين والناهين الى الاعتداء على حقوق ليست لهم والى تهديد أمن الأفراد وحرياتهم وحقوقهم . . .

هذا في ايجاز هو التطرف . . . وتظل حدوده مع ذلك نسبية وغامضة . . ومتوقفة على معرفة حدود القاعدة الاجتماعية أو الدينية التي يتطرف المتطرفون في ممارستها . . .

فاذا انتقلنا بعد ذلك الى تشخيص الأسباب والمداخل المؤدية الى التطرف الديني وجدناها بالضرورة متعددة ومتنوعة ، ووجدنا لها مكونات بعضها فكري ، وبعضها سياسي ، وبعضها اجتماعي ، . . وتتفاعل هذه المكونات بنسب مختلفة باختلاف الظروف الشخصية والموضوعية التي تحيط بالفرد والمجتمع على السواء . . .

مداخل منهجية

١ ـ المنهج الحر في تفسير النصوص : ويعتمد على انتقاء آيات وأحاديث معينة ، والتمسك المطلق بحرفيتها ، دون التفات للمقاصد العامة للاسلام في عقيدته وشريعته . ودون ملاحظة « لوظيفة » الواجبات الدينية في تحقيق أهداف عملية فردية واجتماعية . . بل ودون التفات لأسباب النزول . أو معرفة بأصول الاستدلال اللغوي والفقهي . . ودون تمييز بين القاعدة العامة ، والاستثناء المرتبط بسببه ، ومن هذا القبيل اعتبارهم المجتمعات الاسلامية المعاصرة مجتمعات كافرة لأنها تحكم بقوانين وضعية ، والله تعالى يقول : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فؤلئك هم الكافرون » أو اباحة فريق منهم للعنف وتخريب مؤسسات المجتمع استنادا الى قوله تعالى « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فباذن الله وليجزي الفاسقين » (الحشر ٥) .

٢ ـ أخذ المعرفة « الدينية عن طريق السماع عن الخطباء والوعاظ والاستخفاف بآراء الأئمة المجتهدين ، والتسليم بحق الاجتهاد المطلق لزعمائهم فى حركاتهم .

ويتصل بهذا ما وصل اليه بعض أمراء تلك الجماعات من ادعاء الاجتهاد المطلق وممارسة الافتاء في أمور الدماء والأموال والأعراض . . بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير . وزعم بعضهم أنهم يتصلون « مباشرة » بالقرآن . . ولا

حاجة بهم للاستئناس بآراء علماء المسلمين على امتداد تاريخ الاسلام . . ونتيجة هذا « الافتاء » ان يتورط بعضهم في أمور تخالف صريح المعقول والمنقول ، وتخالف الشريعة مخالفة لا تحتمل التأويل . فقد قام بعض هؤلاء ـ استنادا الى مثل هذا الافتاء ـ بتزويج أخته وأمه المتزوجة دون أن تطلق استنادا الى أن زوجها كافر لرفضه الدخول في « الجماعة » بعد أن بلغته دعوتها ، أولانه مرتد ، لخروجه منها . . وأساس هذه الفتوى ان كفر الزوج الأول يترتب عليه ـ في زعمهم ـ فسخ عقد الزواج . . ولا حاجة بعد ذلك الى طلب التطليق من القاضي . . .

٣ ـ الطاعة المطلقة لأمير الجماعة . . وقد لايكون على علم بأحكام الشريعة ومقاصدها . . أو دراية بأساليب العمل الجماعي والسياسي . . أو تقوى تجعله يتحرج ويحتاط في أمور الدماء والأموال والأعراض .

ان هذه الطاعة المطلقة التي تستند الى « التبعية » في المنشط والمكره هي الباب الذي يندفع منه جموع الشباب الى مصارعها والى اهلاك الحرث والنسل من حولها دون أن تتوقف لتراجع أو تتدبر أو تتساءل . . وهي في تقديرنا الأداة الرئيسية التي تصبح عن طريقها تلك الجماعات دولة داخل « الدولة » أو نظاما يقيمه هؤلاء الشباب ويمنحونه الطاعة والشرعية والولاء . . التي سحبوها جميعا من الدولة وقانونها ومؤسساتها .

٤ ـ العزلة عن المجتمع ، والعزلة في منهج هذه الجماعات تؤدي احدى وظيفتين ، أو تؤديهما معا . . . الوظيفة الأولى ، تجنيب أعضاء الجماعة مقارفة المنكرات التي تملأ جوانب المجتمع ، وحمايتهم من أن يشاركوا في « منهج الجاهلية » . والوظيفة الثانية . . تكوين مجتمع خاص بهم تطبق فيه مبادىء الاسلام . . وتتسع دائرته شيئا فشيئا حتى تستطيع في النهاية غزو المجتمع الجاهلي من خارجه فالوظيفة الأولى اذن دينية وفكرية بينما الوظيفة الثانية سياسية وحركية . . .

على أن قضية العزلة عن المجتمع في منهج « الجماعات المتطرفة » ليست بهذه البساطة بل انها تتخذ عندهم صورا مختلفة . . فهناك الذين ينبذون المجتمع بالشعور وبالفعل بينما تكتفي الأخرى باعتزاله ونبذه شعوريا . . مبررة هذا المنهج بأن الجماعة الاسلامية تعيش هذه الأيام « مرحلة العهد المكي » . حيث

كانت الجماعة المسلمة مستضعفة لم تقو شوكتها بعد . . ويرتبون على هذا عدم وجوب صلاة الجماعة والعيدين ، وعدم تحريم الزواج من المشركات وعدم وجوب ردّ العدوان . وانما يجب ذلك كله حين تصل الجماعة الى عهد « التمكين » . . ووصل الأمر بهؤلاء الى اتخاذ هذا المنهج جزءا أساسيا من العقيدة « فيكفر من أنكر مراحلها وبالتالي يكفر من لجأ الى القوة في عهد الاستضعاف» ! ![1] .

أما الذين نادوا بالقطيعة الكاملة فقد وصلوا الى نتائج بالغة السخف والشذوذ . . فقرروا أن المشاركة في الانتخابات بالترشيح أو باعطاء الصوت كفر . . كما قرروا أن الصلاة في المساجد القائمة ردة عن الاسلام لأنها معابد الجاهلية الحديثة . . ونادوا فوق ذلك بالهجرة المادية ولو الى الكهوف والجبال ، مع ضرورة مقاطعة الوظائف العامة والمدارس والجامعات . . وفي تقديرنا أن فكرة « اعتزال » المجتمع هي أخطر مكونات المنهج الفكري والحركي للجماعات المتطرفة . . فالعزلة ـ بطبيعتها ـ هي البيئة السوداء التي تنفتح فيها أبواب العقل والقلب لتستقبل كل صور العوج والانحراف . . ففيها تغيب شمس الحقيقة . . وتختلف ألوان الاشياء . . وتتداخل أحجامها . . ويقف العقل والنفس معا على أبواب فصام حقيقي عن عالم العقلاء والأسوياء . . .

ثانيا ـ

اما الافكار الرئيسية او ما سميناه « الادوات الفكرية » لهذه الجماعات فعديدة . .

١ ـ منها فكرة « الحاكمية » لله وحده . . وما رتبوه عليها من نزع سلطة التشريع عن الجماعة . . ومغالاتهم في ذلك مغالاة سقيمة تنبع من جهل لا حدود له بمصالح العباد ومقاصد الشريعة . . والفكرة قال بها العلامة المودودي وتابعه المرحوم سيد قطب . . وجرت بها ألسنة آلاف من الشباب وأقلامهم . . وهي كلمة حق أفضت الى ضرر عظيم ، حرفت عن موضعها ، وسخرت لغير ما قيلت له . .

وفي ركابها تردد أقوال أشد تهافتا وسخفا كالزعم بأن الديمقراطية كفر ، لانها تسمح للأغلبية ان تصدر تشريعات تبيح المنكرات وتحل المحرمات . . ولو أن أحداً ـ أي أحد ـ علم هؤلاء شيئا من امور دينهم ودنياهم لما بقوا في هذه

الظلمات ، ولما اختلطت عليهم الامور هذا الاختلاط الذي تداخل فيه الحق مع الباطل . . والتبست معه المصالح والمفاسد ، ولما انطلقوا في الحكم على الاشياء من عالم صنعته لهم العزلة . . فصنعوا به للناس من حولهم ما صنعوا من خبط وخلط اخطر ما فيه ان آيات القرآن الكريم تغدو فيه وتروح على اطراف الالسنة والاقلام بلا منهج ولا ضابط ولا منطق ولا بصيرة . . وهو امر لا يشفع فيه حسن القصد ، ولا يعتذر عنه بخلوص النية .

٢ ـ ومنها ـ كما قدمنا ـ فكرة تكفير المسلم بارتكاب المعصية . . ووصف المجتمعات المعاصرة بالجاهلية وان صلى افرادها وصاموا وانفقوا من اموالهم ، ووصلوا ارحامهم . . وحجوا بيت الله العتيق . .

واذا كانت فكرة الحاكمية كلمة حق أفضت الى ضرر عظيم ، فان فكرة الجاهلية كوصف عام لمجتمعات المسلمين المعاصرين ، هي ـ فيما نرى ـ كلمة خاطئة . . إثمها اكبر من نفعها . ومن سد الذرائع ان يوجه جيل الشباب كله الى اسقاطها من قاموسه . . الا حيث تشير الى فعل بعينه من افعال الجاهلية المحرومة من نعمة الاسلام وما نزل على الناس معه من الحكمة والنور والكتاب المبين . . كقوله سبحانه « ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى » .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) لأبي ذر : إنك امرؤ فيك جاهلية . .

٣ ومنها التحديد الفاسد لفكرة الجماعة التي دعت احاديث النبي (صلى الله عليه وسلم) الى لزومها وعدم الشذوذ عنها . . فقد ذهب كل فريق من هؤلاء الشباب الى ان جماعته ولو كانت عشرة او عشرين هي جماعة المسلمين . . وان من بلغته دعوتها ولم ينضم اليها فقد كفر . . ومن لزمها حينا ثم تركها فقد ارتد . .

وعند هذه النقطة نصل الى تحديد بعض مداخل علاج الظاهرة وتناولها التناول الصحيح .

وأول هذه المداخل ان نعرف بعض الحقائق الاساسية عن ظاهرة التطرف الديني . منها على سبيل المثال :

١ ـ انها ظاهرة عالمية تشمل العالم الاسلامي كله . . ولا تقتصر على قطر دون قطر . . ومن هنا فان محاولة تشخيصها وعلاجها على أساس من الظروف القطرية المحلية لا بد أن يفضي الى خطأ في التشخيص وخلل في العلاج .

٢ ـ انها ظاهرة قديمة موصولة الحلقات وليست ظاهرة حديثة كما يتصور البعض . . فما ظهر دين ولا مذهب ولا قام نظام الا كان من بين أنصاره متطرفون ومعتدلون . . وانما موضع الخطورة في التطرف الديني أن القاعدة الفكرية والاعتقاديه التي ينطلق منها قاعدة بالغة الاتساع . . وان التعاطف والتشجيع الذي يلقاه هؤلاء المتطرفون في بداية نشاطهم باعتبارهم مظهرا حيا من مظاهر « الانبعاث الاسلامي » أو « الصحوة الاسلامية » يحول في كثير من الأحيان دون رؤية مداخل الشطط ومظاهر العوج والانحراف في منهج بعضهم وأفكارهم وأسلوبهم في الدعوة والعمل .

٣ ـ انها كما قلنا من قبل ، ان ضاق المقام عن التفصيل ، ظاهرة مركبة لها أبعادها الفكرية التي عرضناها ، ولها ـ فوق ذلك ابعادها ـ الاجتماعية والسياسية . . ومن ثم لاينبغي أن يكون تشخيصها ولا علاجها منحصرا في اطار رؤية واحدة مهما بدت لها من أهمية وخطورة .

التشخيص الدقيق مطلوب

وفي تقديرنا أن العلاج يكمن في أمور عديدة . . ولكنه بطبيعته علاج طويل . . لأنه يخاطب البنية الفكرية والنفسية لأجيال الشباب . . وهي مخاطبة لا يمكن أن تترك آثارا باقية الا اذا أتيح لها قدر من الاتصال والاستمرار .

وأول مداخل العلاج أن يتم التشخيص الدقيق . . في اطار من الاعتبارات العامة السابق شرحها ، وفي ضوء الظروف والملابسات المحلية التي تساهم في نشأة وتشكيل فكر تلك الجماعات وسلوكها . ان من الضروري ألا يكون الاعتماد الأكبر في التشخيص والتحليل في شأن هذه الجماعات بين يدي أجهزة الأمن مهما بدا من قدرتها ومن كفايتها . . ذلك أن التقدير السياسي شيء والتقدير الأمني شيء آخر . . واذا لم يكن من الانصاف أن نحمل أجهزة الأمن فوق ما تحتمل ، وان ننتظر منها الحل الشامل الكامل لهذه المشكلة . . فانه ليس من الانصاف كذلك أن تتصدى اجهزة الأمن لعمليات التشخيص السياسي

واقتراح الحلول . . وليس من الحكمة في شيء أن يعول على تقديراتها ورؤيتها وحدها في هذه الأمور .

والمدخل الثاني في العلاج يتصل « بتصحيح الفكر » وتقويم « العوج » المستشري في فهم الاسلام . .

وعلى المدى القريب فان العلماء والمثقفين مطالبون بأن يطرحوا المجاملة جانبا . . وأن يوضحوا مواضع الانحراف والخلل في منهج تلك الجماعات وفي أفكارها . . ذلك أن الحق قديم لا يبطله باطل ، وحرام أن تمسخ الشريعة السمحاء هذا المسخ النكد وأن تصد النفوس الطيبة المتفتحة لقبول الحق والمقبلة عليه بفطرتها السوية . . هذا الغبار المتطاير المسمم بالكراهية والشحناء والمزارة . . المقطوع الصلة في سمته وآدابه بسمت النبي (صلى الله عليه وسلم) وآدابه ورحمته بأصحابه وبالناس . .

ان قضايا الكفر أو الجاهلية ، والحاكمية . . والاعتزال والانقطاع . . قد صارت نهبا لاقلام الذين يعلمون والذين لايعلمون . . وتصدى للفتيا في شأنها من لاقدم له في علم أو فقه . . ولاحظٌ له من الحكمة ولا نصيب . . فهل نسي العلماء المحققون الصادقون أمانة الكلمة وميثاق الله الذي أخذه على العلماء ليبيننه للناس ولا يكتمونه . . ان أفكار المودودي وسيد قطب رحمهما الله موثقة . . ومنشورة . . كثير منها صالح مصلح مفيد . . ولكن منها أفكارا لابد أن ترد على أصحابها . . وان تبين المزالق التي تفضى اليها ، خصوصا حين يتصدى لتفسيرها ، وترتيب النتائج عليها اولئك الذين يتحللون من كل قاعدة للتفسير ، وكل منهج للاستدلال والترجيح لأنهم ، - بزعمهم - يتصلون مباشرة بالقرآن . .

أما على المدى الطويل فان القضية هي قضية النظام التعليمي كله . . والتعليم الديني على وجه الخصوص . . أولا يرى القائمون على هذا النظام وذلك التعليم انه قد آن الأوان لاعادة النظر في « منهج » التعليم الديني من أساسه . . وانه لا غنى عن تحديد دقيق لأهداف هذا التعليم . . وان السمت العام للاسلام ، باعتباره رحمة ونورا ومدخلا لتحقيق مصالح العباد يجب أن تكون له الصدارة في كل ما يقدم من علم في المدارس والمعاهد والجامعات .

وفي المجال الاجتماعي لايستطيع باحث أن يتجاهل حقيقة أساسية تكشف

عنها دراسة ظاهرة التطرف . . وهي أن مناخ السخط الاجتماعي والاحساس بـالاحباط . . وغيـاب العـدالـة التي تستقيم في ظلهـا مـوازين الثـواب والعقاب . . . ومعايير الفشل والنجاح هذا المناخ هو البيئة المثلى لاحياء ظاهرة التـطرف الديني وغـير الـديني ، ولانتشـار مـوجـات التمـرد والـرفض بـين الشباب . . اننا لا نعدو الحقيقـة اذا قلنا ان ظاهرة التطرف الديني ، في جزء منها على الاقل ، وبالمعالم التي حددناهـا لها في هـذا البحث هي صورة من صـور الرفض الاجتماعي والاحتجاج على غياب العدالة التوزيعية بصورها في نظام المجتمع . .

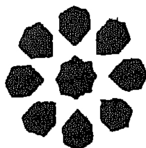
ان الاستفزاز الاجتماعي بصوره المختلفه ينبغي أن يختفي وأن تقل حدتـه بالتدريج قبل أن نتوقع هدوء بركان التطرف الديني وغير الديني .

وفي المجال السياسي لا نتردد في القول بأن التربية السياسيـة القائمـة على احترام الحقوق والحريات ، وعلى تربية الجيل كله على قبول الـرأي الآخر ، واتسـاع العقل والصدر للمعارضة . . . مدخل كبير الأثر في تذويب ما يلجأ اليه هؤلاء المتطرفون من عزلة وانفصال وحرب باردة ضد المجتمع وفئاته وأحزابه لا تلبث أن تستحيل الى حرب سـاخنة مـدمرة . . ان المجتمـع السياسي الـذي تتعايش فيه الافكار المختلفة وتعبر فيه المعارضة عن آرائها من فوق المنابر . لا يمنح للمتطرفين فرصة الاختلاء بـأنفسهم واعتزال الحيـاة . . ان الذي ينشـأ طفولته في جو الحوار بالكلمة لن يسهل عليه شبابه أن يستبدل بها سلاح القتل والتدمير . . والذي يجد له في صناعة قرارات المجتمع مكانا ونصيبا منذ نشأته يصعب عليه أن يفر في شبابه الى اغتراب يفرضه على نفسه .

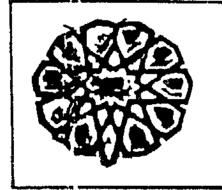
وتبقى فى النهاية كلمة . . ذلك أن ما قيل كله ليس الا مداخل ومفاتيح ، واشارات الى خيوط نراها مؤدية للعلاج . . ولكن الأمر ـ كما قررنا أكبر واخطر من أن يعالج على هذا النحو . . فكل كلمة من هذه الكلمات ليست الا رأس قلم وعنوانا يحمل وراءه الكثير . . ولا بد أن يؤخذ الأمر بما يستحقه من عمل منهجي . . يبدأ بالتشخيص والتحليل . . قبل أن يبدأ في اقتراح العلاج ، والأمر بعد لايحتمل التسويف والارجاء لأن الظاهرة قائمة في أغوار العقول وأعماق القلوب . .



وما لم يبدأ التعامل الفكري والنفسي مع هؤلاء الشباب فستظل الدائرة تأخذ مسارها . . تبدأ كما تبدأ دائما دعوة هادئة الى الله . . ثم لا تلبث الوجوه أن تعبس والصدور أن تضيق . . ولا تلبث فوهة البركان أن ترسل الحمم على أصحابها وعلى الناس



التجديد في الاسلام .



لا يكاد صوت يرتفع اليوم مناديا بالتجديد فى الفكر الاسلامى ، شاكيا من الجمود والانغلاق . . مناقشا في ذلك اقوال العلماء من السلف أو من المعاصرين . . أو داعيا الى مراعاة ظروف الزمان والمكان . . حتى تتناوشه من كل جانب صيحات المحذرين والمنذرين ، يذكرون بالمزالق والمخاوف والمحاذير . . ويؤكدون ان الدعوة الى التجديد مدخل لاسقاط الالتزام بالشريعة ، وباب شر ينفذ منه الحريصون على « تمييع » حقيقة الاسلام ، واذابة جوهره في جوهر حضارات وثقافات مناقضة لأصوله معارضة لمبادئه . .

العربي العدد ٢٢٥ اغسطس ـ آب ١٩٧٧ م

ويتجاوز بعض هؤلاء حدود هذا التذكير ، مطالبين بالكف عن نقد اوضاع المسلمين في وقت يحتاج فيه الاسلام الى مدافعين عنه في وجه موجات الالحاد والشك والمذاهب « الوافدة » اكثر من حاجته الى الناقدين الذين يأخذهم الحماس احيانا فيشتدون فى النقد ويحتدون ، شدة وحدة يستفيد بهما خصوم الاسلام الحريصون على توهين سلطانه على النفوس ، وصرف الناس عن مبادئه . .

ويمد بعضهم هذه « الحصانة » التى يطالبون بها لتشمل اشخاص العاملين باسم الاسلام ، ولتبسط لواءها على الحركات الاسلامية المختلفة على تباين طريقتها واسلوبها . . وحسبها ـ فيما يقولون ـ انها تريد اعلاء شأن الاسلام وأنها تعمل تحت رايته . .

وحين دعوت الى المواجهة الصريحة مع عناصر الجمود فى الفكر الاسلامى المعاصر لم تكن هذه المحاذير غائبة عنى وأنا ادعو الى ما دعوت اليه من ممارسة الاجتهاد في الفروع والاصول على السواء ، والى وضع النقط فوق الاحرف السبعة التى لا أزال ازعم انها تشكل معالم تيار فكرى اسلامى يتخذ طريقه الى التجديد والتشكل والنضج في عقول الآلاف من الشباب وقلوبهم على امتداد العالم الاسلامى . ولكنى قدرت ـ ولا ازال ـ ان خطر الجمود والعقم هو الخطر الاكبر الذى ينبغى ان نبدأ بالتنبيه اليه ، وان تحريك المسلمين ، عامتهم وعلمائهم الى خوض معركة التجديد والاجتهاد وتحمل تبعاتها يحتاج من الشجاعة والصبر الى اضعاف ما يحتاج اليه التذكير بهذه المحاذير . . لهذا . . واشفاقا على دعوة التجديد ان تقتلها فى مهدها صيحات التذكير بالمحاذير رأيت ان الدعوة الى مواجهة عناصر الجمود فى الفكر المعاصر لا تكتمل الا بأمرين :

اولهما : ان نضع المحاذير التى تذكر كلما ارتفعت دعوة التجديد فى اطارها الصحيح وان ننبه اليها مع المنبهين . . حتى يظل التجديد تجديدا في فكر المسلمين وتطويرا له . . لا خروجا على الاسلام ولا تحريفا لاحكامه ومبادئه .

الآخر : ان نضع امام القارىء ـ بعد ذلك ـ كفتى الميزان ، مؤكدين مرة اخرى حاجتنا الى ممارسة الاجتهاد ، رغم كل المحاذير ، وحسبنا ان نتنبه جميعا اليها . وان ننطلق بعد ذلك بلا مخاوف ولا شكوك ، ولو تابعنا تلك المخاوف ما حركنا ساكنا ولبقينا حيث نحن ، قانعين بالتبعية والتخلف ، تمر بنا مواكب

الامم والشعوب تحمل القيادة . . والسيادة . . ونحن نكتفى باعلان السخط والانكار . .

تجديد لا تغيير

ان الاسلام هو كلمة الله المنزلة فى كتبه والموحاة الى رسله تحمل الخير الخالص والحق الكامل ، واليقين المطلق . . ولكن هذا الدين « الالهى » حين يتصل بالانسان ـ ولا بد أن يتصل به ـ يتحول الى ظاهرة مركبة ، فيها الجوهر الالهى الكامل ، فيها شيء من خصائص عقل الانسان ونفسه ومزاجه بكل ما في الانسان من نقص وضعف واختلاف وتأثر بعوارض الزمان والمكان ، وكل ما يؤثر فى الكيان ولهذا فان حديثنا عن الاسلام ليس ـ بحال من الاحوال ـ دعوة الى التغيير فى الاسلام ، وانما هو حديث موجه الى فكر المسلمين وسلوكهم . . ولعل هذا المعنى الدقيق هو القائم وراء عبارة الحديث النبوى الشريف الذي يقرر ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها امر دينها [1] . فالتجديد ـ اذن ـ تجديد لأمر الدين ومكانته وسلطانه ، وليس تجديدا للدين نفسه .

هذه مقدمة لا بد منها لوضع الحوار حول التجديد فى الاسلام فى اطاره الصحيح .

ان الخيط الرفيع الذي يفصل بين التجديد في الاسلام ، وهو ضرورى ولازم وبين الخروج عن دائرته والانفلات من احكامه له جانبه المتصل بالعقل والاجتهاد وحدودهما . . وله جانبه النفسي المتصل بالموقف العام من الاسلام ، رضاً به وانقيادا لاحكامه ، او تمردا عليه ، واستكبارا على الدخول فى طاعته : والجانب العقلى والفقهى يكمن فى هذه الحدود الدقيقة بين الالهى والبشرى فيما يصل الينا من تراث الاسلام ، ويكمن ـ تبعا لذلك ـ في الحدود الفاصلة بين الثابت والمتغير فيما ينقل الينا من ذلك كله . .

وهذه التفرقة ترتد ـ عند محاولة ضبطها ـ الى خمس مسائل اساسية :

الاولى : التحقق من قطعية ورود النص او الدليل الذي يراد استمداد الحكم منه . . ومعروف فى هذا ان جميع نصوص القرآن الكريم قطعية الورود

من الله تعالى اى ان صحة نقلها الينا منذ نزل بها الروح الامين على النبى صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا ثابتة ثبوتا لا مدخل للشك معه ، وليس هذا مما تكلم وخالف فيه أحد من علماء المسلمين أو عامتهم . وما أثاره غيرهم فشديد الضعف بالغ التهافت ، لا يستحق ـ بحق ـ ان يتوقف عنده عاقل اما الاحاديث النبوية فمعروف أنها لم تدون فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم مخافة ان تختلط بالقرآن وانما بدأوا تدوينها فى العصر الاموى حين كتب الخليفة عمر بن عبد العزيز الى ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم والى محمد شهاب الزهرى ليبدأ فى جمع احاديث النبى صلى الله عليه وسلم وكان ذلك فى العام المائة من الهجرة ، ولم يتم التدوين المكتمل مع ذلك الا فى العصر العباسي اى فى القرنين الثانى والثالث للهجرة . وقام هذا التدوين على اعتماد رواية الرواة بعضهم عن بعض حتى تتصل الرواية بالنبى صلى الله عليه وسلم ، ويكون لنا من اتصالها ما يعرف بسند الحديث (اى سلسلة رواته) . . ولقد قسم العلماء الاحاديث المختلفة بحسب تفاوتها فى قوة السند اقساما متعددة . ولكن الدقة البالغة والاحتياط الشديد والجهد العلمى الذى لا نظير له فى وزن القدرة العقلية والقوة الاخلاقية للرواة ، واتصال بعضهم ببعض ، وتقييم ملكاتهم . . ووزن السند كله ـ تبعا لذلك ـ تعد جزءا فريدا من تراث الاسلام لا نعرف له نظيرا فى حضارة اخرى من حضارات العالم . ويعنينا من هذا الجهد الهائل انه بفضله توافر لدينا الاطمئنان العقلى الى كثرة من الاحاديث فى الاحكام وفى غيرها ، من ناحية ثبوت ورودها عن النبى صلى الله عليه وسلم .

الثانية : تحديد ما يعد تشريعا وما لا يعد تشريعا من اقوال النبى صلى الله عليه وسلم وافعاله واساس الحاجة الى هذا التحديد ما قررناه ، واجمع عليه المسلمون ، وشهد له القرآن الكريم من ان النبى صلى الله عليه وسلم بشر يوحى اليه ، وان بشريته حاضرة فى حياته حضور نبوته ، وان كثيرا من أقواله وأفعاله قد صدرت عنه بحكم تلك البشرية دون ان يكون المقصود منها التشريع وتقرير الاحكام الملزمة للناس من بعده . وقد يصرح النبى صلى الله عليه وسلم بان فعله للتشريع او انه من خاصة امره البشري وقد لا يصرح بذلك فيستعين العلماء بطبيعة الموضوع الذى ورد فيه الحديث ، وملابساته ، وما يحيط به من قرائن . .

الثالثة : تحديد ما يمكن ان يتغير من الاحكام بتغير الزمان ، وهذا ادق ابواب الاجتهاد واصعبها وأقربها الى مواطىء الزلل ، والحجة الرئيسية التى يثيرها الرافضون لهذا الباب جملة ، انه لا نسخ فى الاحكام بعد انقطاع الوحى بانتقال النبى صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الاعلى ، وان التغيير ـ بعد عهد النبوة ـ لا يمكن الا ان يكون تغييرا فى الفتيا او القضاء ، اى فى الاجتهاد ، والواقع ان الفارق بين الامرين لا يظهر الا حيث يكون فى الامر نص قرآنى او نبوى لا يحتمل التأويل ، ولكن تقوم القرينة على ارتباطه بواقعة معينة هى سبب نزوله وووروده ، فينفتح الباب عندئذ لمناقشة مدى الارتباط بين الحكم وسبب نزوله .

ومن هذا الباب ايضا ما نجده احيانا من قول بعض المجتهدين عن حكم معين ان ذلك كان ، « والناس حديثو عهد بشرك او جاهلية بمعنى انه اذا تباعد الزمن واستقر الايمان وزالت مخاوف الشرك الجلى ، لم يعد للاحتياط الذى جاء به النص ضرورة ولا لزوم » .

ويدرس العلماء المسلمون هذا الامر مع دراستهم للسنة كمصدر للتشريع مفرقين بين ما يعد منها « تشريعا عاما » وما لا يعد كذلك .

ومن الامثلة على ذلك النوع الاخير قول النبى صلى الله عليه وسلم « خالفوا المشركين ، وفروا اللحى واحفوا الشوارب » . . ويقول عالم معاصر هو الاستاذ عبد الوهاب خلاف عليه رحمة الله ان « فى نفس صيغة النص ما يدل على انه تشريع زمنى روعى فيه زى المشركين وقت التشريع والقصد الى مخالفتهم فيه . وازياء الناس لا استقرار لها »[٢] ونستطيع ان نضيف هنا قول الامام الجليل عز الدين بن عبد السلام : كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل .

الرابعة : مدى اعتبار « المصلحة » دليلا شرعيا يتمم النصوص او يعارض بعضها وفى تقديرى ان علماء المسلمين مدعوون الى اطالة النظر فى المصالح التى تحققها الاحكام . . فهذه المصالح هى غاية التشريع ، وهى أساس العلة التى يرتبط بها كل حكم شرعى ، والتى اذا زال . . واذا تغيرت تغير معها . . وهذا الفهم الرشيد للتشريع الاسلامى فى جملته وتفصيله ، فقد جاء النبى صلى الله عليه وسلم يحل للناس الطيبات ويحرم عليهم الخبائث . . ولذلك

حق ما قاله ابن القيم من ان كل مسألة خرجت من العدل الى الظلم ومن القسط الى الجور ومن الرحمة الى ضدها فليست من الشريعة وان ادخلت فيها بالتأويل .

على ان مما يستحق التسجيل هنا ان اكثر المعاصرين الذين كتبوا عن المصلحة قد غلب عليهم الاحتياط الشديد والخوف من المحاذير ، فربطوها بالنصوص ربطا شديدا يكاد يلغى دورها كمصدر مستقل من مصادر الاحكام .

الخامسة : ضوابط تفسير النصوص ، وذلك ان القاضى او المفتى ، والمجتهد بصفة عامة يملك ـ عن طريق التفسير ـ دورا كبيرا فى تحديد مضمون الاحكام الشرعية المستمدة من ادلتها الجزئية ، سواء أعلن ذلك ام لم يعلنه ، وسواء عرف ذلك هو أم لم يعرفه . . وكثيرا ما يكون هذا الباب اوسع ابواب التجديد لانه يلتزم أساسا بالنص ولا يحاول معارضته بدليل آخر ، ولكنه يحمّله ـ مع ذلك ـ كل ما يريد ، مما قد لا يكون مقصودا به اصلا ، او يختار من معانيه المختلفة اكثرها اتفاقا مع ميله واجتهاده واختياره . . وما اصدق وادق ما قرره احد رؤساء المحكمة العليا الامريكية فى شرح موقف القاضي من نصوص الدستور حيث يقول : « اننا نخضع للدستور ، ولكن الدستور هو ما نقرر نحن انه كذلك » .

ولهذا كان الاهتمام بضبط اصول التفسير وقواعده مدخلا هاما لوضع الحدود الفاصلة بين التفسير الذى تحتمله النصوص ، والتأويل الذى يلوى ذراع النصوص ويحملها مالا تحتمل والذى يدخل بذلك فى نطاق « تحريف الكلم عن مواضعه » وهو حكم بالهوى ، وانفلات عن دائرة النصوص .

هذا هو الجانب العقلي او الفنى من جوانب الخيط الرفيع الذى يفصل بين التجديد فى الاسلام والخروج منه . . وغنى عن الذكر ان من اهم ضمانات الاجتهاد توافر شروطه عند من يتصدى له . . وفى مقدمتها العلم بالكتاب وتفسيره واسباب نزوله ، وناسخه ومنسوخه . . والعلم بالسنة واقسامها ورجالها ومنهج وزن الاحاديث متنا وسندا . . والعلم بما وقع فيه الاجماع . . ومعرفة علل الأحكام معرفة تعين على قياس بعضها على بعض . . كما ان الاجتهاد الذى يتم عن طريقه تجديد الفكر الاسلامى لا يمكن ان يظل اجتهادا فرديا ينقض بعضه بعضا . ومن هنا وجب تنظيم الاجتهاد من خلال مؤسسات

يمارس العلماء فيها هذا الاجتهاد بطريقة جماعية منظمة ، تيسر اطلاعهم على مصادر معرفة الحق ومعرفة الواقع على السواء .

مسلمون ومعاصرون

اما الجانب النفسي فهو اخطر الجانبين جميعا ، واساسه ان المسلم وقد رضى الاسلام دينا ينبغى أن يكون راغبا بقلبه وعقله كله لتقبل احكامه الثابتة والالتزام بها مطمئنا الى ان هذا الالتزام كفيل بأن ييسر له السعادة فى أموره كلها ، وأن يوفر له من اسبابها مالا يوفره نظام آخر ولا تضمنه حضارة اخرى مهما انتشرت وارتفعت الويتها واتخذها الناس عنوانا على التقدم والعصرية . . وهنا لا بد لنا من وقفة عند قضية الاسلام والتقدم والعصرية . .

ذلك ان اصطدام المسلمين بالحضارة الغربية الاوروبية قد تم فى مرحلة كان الضعف السياسي والعسكرى غالبين فيها على المسلمين ، فكان طبيعيا ان يترك ذلك بصماته واضحة على الموقف النفسي تجاه الحضارة الغازية . . فاستقر فى وعى اكثر المسلمين ان الحضارة الغربية بمكوناتها العقلية وبنتاجها الفكري الذى استطاعت به تسخير الكون وتعميره ، مرحلة أكثر تقدما من كل ما عرفته البشرية ، وأن الاتجاه اليها ـ بكل مكوناتها ـ تحرك نحو الافضل ، وان لمتابعة اساليب الحياة وانماط السلوك السائدة فى الغرب هو معيار التقدم وضمانه على السواء . . واستقر هذا الموقف النفسي وانتقل من جيل الى جيل .

وهذا السلوك وان يكن مفهوما من الناحية الحضارية والتاريخية الا انه غير مبرر ولا مقبول . . ولا بد لنا ـ فى دفعه وتصحيحه من التذكير بأمور ثلاثة :

اولا : ان الحداثة والتقدم لا يمكن ان يكونا وحدهما معيارا للتقدم والتأخير . . .

ان العالم يتغير ، والمجتمعات تتحرك وتتطور ، ما في ذلك شك ، ولكن هذه الحركة لا يمكن ان توصف بانها تقدم الا بمقدار اقترابها من غايات محددة واهداف متفق عليها . . ان السخافات والحماقات ليست وقفا على الماضى وحده ولا على المجتمعات البدائية وحدها . . فحماقة الحرب والقتل والعدوان

صاحبت التاريخ الانسانى كله ، ولم تزدها اسلحة العصر الا خطورة وحدة . . فهل يعد ذلك تقدما ؟

ثانيا : ان الحضارة الغربية تمر بأزمة - ما في ذلك شك ايضا - فالمؤرخون واهل هذا العصر كلهم يكادون يجمعون على ان التقدم المادى والصناعى الذى هيأ للانسان درجة من السيطرة على ما حوله لم يحلم بمثلها من قبل لم يصاحبه تقدم في نوعية العلاقات الانسانية السائدة ، وان الثمن المدفوع لهذا التقدم قد دفع غاليا من امن الانسان واطمئنانه وتناسق مكوناته النفسية ، واستقرار حياته اليومية مع نفسه واسرته والناس جميعا .

ان حصيلة الكشوف العلمية الهائلة يمكن ان تلخص فى كلمتين اثنتين . . ان الانسان قد وجد العالم . . ولكنه فقد نفسه . .

ثالثا : ان الهزيمة النفسية التى حملت كثيرا من مثقفينا على الدعوة الى متابعة الغرب متابعة كاملة تنبع من رؤية تاريخية خاطئة تفترض دوام السيادة الحضارية للغرب . . مع ان التاريخ شاهد على ان هذا الاستمرار مناقض لقانون من أهم قوانينه . وهو قانون مداولة الايام بين الناس ، والا فهل كان يخطر ببال احد منذ ربع قرن ان الامبراطورية البريطانية التى لم تكن تغرب عنها الشمس ، ستؤول الى هذا الانكماش العجيب وان المواطن الانجليزى سينكفىء على ذاته مستغرقا في أزماته الاقتصادية المتلاحقة . . وأن العالم الرأسمالي الذي ظل سنوات عديدة يقتسم خيرات الامم وينهب ثروات الشعوب سيواجه ما واجه من تحد قاس املته ظروف منافسته وصراعه مع المعسكر الاشتراكى ؟ وبالمنطق نفسه . . لماذا يفترض المفكر المسلم او العربي ان بلاده ستظل حيث هى ضعفا وتبعية ؟ ولماذا لا ينقل مشاعره وحياته كلها من موقع التبعية النفسية الى مقام الاعتداد بالذات . .

ان النظر الى اللحظة التاريخية القائمة ، والتصرف على فرض ثباتها وابديّتها لازمة من لوازم النقص البشرى .

فاذا كان الحال كذلك ، وكانت الحضارة الغربية تعيش ازمة من اخطر ازماتها ، افلا يحق للمسلم ان يعيد النظر فى موقفه العام من تلك الحضارة ، وان يسترد قدرته على النظر الموضوعى اليها والى نفسه ، وان يكون اخذه منها على

اساس اختيار واع للمكونات التى يستطيع توظيفها فى تحقيق تقدم انسانى شامل .

ان استرداد الموقف النفسي ازاء الحضارات الاخرى هو الضمان لبقاء حركة التجديد فى نطاقها السليم ، ولتجنب الانزلاق بها الى مواطىء التبعية العمياء التى يسقط بها دورنا الحضارى فى ترشيد الكون . . .

وفى تقديرنا انه قد آن الاوان لينتهى هذا السيل من الكتابة عن حضارة الغرب من منطلق رد الفعل النفسي لهزيمة العرب السياسية والعسكرية فى مواجهتها ، فان هذا المنطلق هو الذى يحمل فريقا من المفكرين على ان يستسلم لها استسلاما كاملا فيختار طريق الاخذ عن ثقافة الغرب بخيرها وشرها وحلوها ومرها . . وهو الذى يدفع اخرين الى أن يتقوقعوا على انفسهم احتماء بالقديم ودفاعا عنه فيرفضوها جملة ، وينكروا كل عناصر القوة والخير فى تاريخها . . ان الحضارة الغربية لم تعد سرا على احد ومكوناتها الرئيسية قد صارت معلنة ومعروفة . . وعناصر القوة والرشد فيها قد صارت مسجلة وموثوقة وتحمل معها شهادة التاريخ . . وابرز هذه العناصر عنصر الاعتماد على العقل واستخدامه فى اكتشاف قوانين الكون . . والسعى الى تعمير الكون فى جانبه المادى وتنمية كل القيم الخادمة لهذا الهدف المعلوم . . اما عناصر العوج والانحراف فيها فترجع الى استيلاء هذا الهدف على كل ما عداه . . وترك القيم الخادمة لهدف آخر هو هدف توجيه حركة البناء والتعمير توجيها يخدم القيم الانسانية الاساسية التى تصنع سعادة الانسان ، وفى مقدمتها قيم العدل والاحسان وانشاء السلام . . ويستطيع العرب والمسلمون - اليوم - ان يودعوا امراض الهزيمة الحضارية ، وان يعاملوا حضارة الغرب معاملة الند للند ، فيأخذوا منها بمقادر ويتركوا بمقدار يهديهم في اختيارهم مايلتزمون به من قيم حضارتهم ومعالم رؤيتهم الشمولية للكون ، وترتيبهم الخاص لاولويات المصالح الفردية والجماعية .

وهذا الجانب من جوانب الخيط الرفيع الفاصل بين التجديد والسقوط فى التبعية هو الذى يميز دعوة كدعوة السيد احمد خان فى الهند حين قام فى نهاية القرن التاسع عشر يدعو المسلمين الى السير فى موكب الحضارة الغربية والى ان يقبلها المسلمون بكاملها . . وبين دعوة كدعوة الشاعر العظيم محمد اقبال الى تجديد

الفكر الديني فى الاسلام مع توكيد الذات الحضارية وتجنب الوقـوع فى اسار الحضارة الغربية التى كان يرى ـ من موقع القوة والثقة بالنفس ـ كل سوءاتها ونقائصها . .

وبعد . . فهذه هى المشكلة . . عالم اسلامى سيطر عليه الجمود الفكرى واستولت على مشاعر علمائه المخاوف والمحاذير . . وأصبحوا اسارى لانتاج المفكرين من اسلافنا القدامى يبحثون عن كل شىء فى كتب الاقدمين مع انها ليست منزلة من عنـد الله حتى تكون ارفـع من قيود الـزمن المتطور . . والى جوارهم ـ وبسبب جمودهم هذا ـ تقف كثرة من جيل جديد ضاق صدره بهذا الجمود ، ولم ينشأ مع ذلك على معرفة حضارته والاعتزاز بها . . فانطلق يحوم حول حضارة الغرب باحثا لنفسه عن مكان بين ابنائها ، متشبها ـ لذلك ـ بكل ما يفعلون ، ومتأسيا بكل ما يقولون ويكتبون . . .

وعلى الجانب الآخر حضارة غربية اكتشفت ـ منذ عصر التنوير ـ قدرة العقل الانسانى على اختراق حجب المجهول وظلماته ، فانطلقت ـ بغير حدود ـ تستعمل هذا العقل ثم تقدسه وتكاد تعبده . . فاطلقت به طاقات كامنة . . لم ترشدها قيم هادية او حافظة . . فكانت الازمة التى تحدثنا عن بعض مظاهرها واعراضها . . . .

والآن . . وبعـد ان وضعنا ايـدينا عـلى محـاذيـر التجـديـد فى الفكـر الاسلامى ، ورفعنا صوتنا مع أصوات المنبهين اليها والمذكرين بـأخطارهـا ، وبعد ان حددنا بعض معالم الخيط الرفيع الذى يفصل بين التجديد والانطلاق خارج الحدود . . أينتهي بنا الامر من جديد الى السكون القديم ؟؟

ان الاحساس الجارف بحاجة الدنيا الى هداية الأديان هو الذى يردنا بعد هذا الحديث كله الى ما بدأنا به . . ذلك أن المسلمين لا يستطيعون أبدا أن يؤدوا دورهم الذى يطمحون الى ادائه وهم على ما هم عليه من عزلة وجمود وتواكل واشتغال بجزئيات مقطوعة الصلة بواقع الناس . . بعيدة عن قيم الاسلام العليا وجوهر رسالاته الى الناس . .

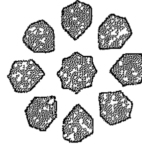
ولهذا فان المواجهة مع عناصر الجمود ومظاهره تظل الخطوة الاولى على طريق اخراج المسلمين من عزلتهم وضعفهم .

فالمعركة اذن معركتان . .

والوقفة وقفتان . .

وقفة مع النفس تنطلق بعدها القوى وينزاح فيها عن فكر المسلمين ركام التقليد العاجز وتطلق فيها عقول المجتهدين من سجنها القديم ويتجاوب فيها شرع الله مع واقع الناس . .

ووقفة بعد ذلك وليس قبله مع الدنيا كلها يمارس فيها المؤمنون دورهم الذى تناديهم من اجله ـ على غير معرفة ـ كل الشعوب التى تعبّ من ثمرات حضارة المادة والوفرة والاستهلاك فلا تزداد الا ظمأ وجوعا وتعبا وقلقا . .



* هوامش

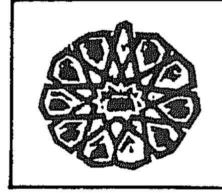
(١) رواه ابو داود فى سننه صحيح .

(٢) من بحث له بعنوان « مصادر التشريع الاسلامى مرنة » مجلة القانون والاقتصاد مايو ١٩٤٥ ومن هذا القبيل ايضا الرمل فى الحج (وهو الاسراع فى المشى عند الطواف) فقد قال فيه عمر ابن الخطاب رضى الله عنه : « ما لنا وللرمل ؟ كنا نتراءى به بين المشركين (اى نريهم قوتنا) وقد اهلكهم الله » ومع ذلك فان مما يلفت النظر ان عمر عاد فقال : « ولكنه أمر فعله رسول الله » ورمل . . وهذا الذى فعله عمر يرتبط ـ فيما نرى ـ بالاصل العام وهو متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم فى أمور العبادات كلها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : خذوا عنى مناسككم »

الفصل الثاني

الشريعة بين النظرية والتطبيق

الاجتهاد ونظرية الاسلام السياسية



من مظاهر الأزمة في حياتنا الثقافية المعاصرة أننا نردد جميعا في مناسبة وغير مناسبة أن اختلاف الرأى لا ينبغي أن يفسد الود ، وأن الاجتهاد في الأمور العامة حق مكفول لكل من حاز شروطه وأسبابه .. وأن تعدد الآراء في قضايا السياسة والاجتماع باب خير ورحمة ، ودليل ثراء حضاري يستحق أن نعتز به وأن نحافظ عليه .. ومع ذلك لا يكاد أحدنا ينحاز في قضيةٍ من القضايا الى رأي يلتزم به ويدافع عنه ويرى المصلحة في اتباعه ، حتى يضيق صدره بالمخالفين ، ويشتد قلمه ولسانه في اتهامهم بالخطأ أو بالخطيئة ، وتستولي عليه الرغبة في اسكاتهم ومصادرة حرياتهم ، والاستعانة في ذلك بكل أسلحة القتال الفكري ، ما يحل منها وما لا يحل ..

العربي العدد ٢٦٣ اكتوبر ـ تشرين الاول ١٩٨٠ م

ولا يعرف تاريخ الفكر الاسلامي قضية ثار حولها من الجدل والخلاف المتصل قديما وحديثا مثل ما أثارته قضية « الخلافة » « ونظام الحكم » فعلى أعتابها سُل أول سيف في الاسلام ، ومن أجلها ثارت الفتنة الكبرى بعد وفاة النبي ﷺ ، وبسببها تصدعت وحدة المسلمين ونأى بعضهم عن بعض . . وبين يدي وأنا أكتب هذه السطور عشرات من الكتب التي تتناول نظام الحكم الاسلامي ، وعشرات كثيرة من المجلات والصحف المتخصصة تتزاحم على صفحاتها الآراء المتعارضة حول قضية « الحكم في الاسلام » ، وترتفع في كثير منها حرارة الحوار ارتفاعا تذوب معه معاني الكلمات والمصطلحات ، وتختلط بسببه على أطراف الحوار مواضع الخلاف الحقيقي بينهم . . لذلك لم يكن غريبا أن تظل « المحاور الرئيسية » لقضية الحكم في الاسلام معلقة في « الفكر الاسلامي » وفي « الممارسة الاسلامية » تتوزعها الرؤى المتناقضة ، ويتبادل أصحاب تلك الرؤى بسببها ألوانا من الاتهامات . .

قضايا موضع خلاف

وفي اعتقادنا أن توحيد الفكر أو تقريبه حول هذه المحاور الرئيسية شرط ضروري يتعذر في غيبته توظيف الفكر لخدمة الممارسة والتطبيق . . ومشاركة منا في تقريب الفكر حول هذه المحاور نعرض في هذه السطور لعدد من قضايا « الحكم في الاسلام » لا يزال الخلاف الكبير قائما حولها :

أولا : اقامة « الحكم » الصالح جزء من رسالة الاسلام والسياسة الشرعية قسم من أقسام شريعته ، والنبي ﷺ كان رسولا وكان ـ ابتداء من الهجرة ـ حاكما ورئيسا : هذه المقولة ـ فيما نرى ـ ينبغي أن تحسم الجدل الطويل حول العلاقة بين « الدين والسياسة » في التصور الاسلامي ، وهو جدل تتداخل فيه أخلاط من المخاوف والأوهام والرغبة في الانتصار لقضايا أخرى غير قضية « نظام الحكم » . . منها على سبيل المثال تخاوف الكثيرين من تحول نظام الحكم الى نظام ديني تزول فيه السلطة السياسية عن أغلبية الجماعة بين يدي « رجال الدين » ومنها تخاوف كثير من الحكام وكثير من المفكرين من أن يكون « اقحام

الدين في السياسة » مدخلا لفرض بعض الآراء السياسية الذاتية باسم الدين ، أو مدخلا لافساد الدين وتأويله لحساب السياسة . .

والحقيقة العملية والتاريخية التي ينبغي أن تعلو على هذه المخاوف والأوهام تتمثل فيما يلي :

١ ـ ان طبيعة الاسلام هي المدخل الأول لحسم علاقة الدين بالسياسة في ظله ، فالاسلام ـ باستقراء نصوص القرآن والسنة وسيرة النبي ﷺ نظام شامل ، واهتماماته لا تتخلى أبدا عن جانب مهم من حياة الانسان . . واذا كان اجتماع الناس ضروريا ، وكان خضوعهم لسلطان سياسي أمرا متمما لهذا الاجتماع ، فلا يتصور أن يقف الاسلام موقفا محايدا من هذا السلطان . . ولذا قال الغزالي بحق : « الدين أساس والسلطان حارس ، وما لا أساس له فمهدوم ، وما لا حارس له فضائع »[1] وكان ابن تيمية يسمي قوله تعالى : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » آية الأمراء اشارة الى أنها تتضمن أصول الهدى الاسلامي في ممارسة « السلطة السياسية » . .

٢ ـ ان النبي ﷺ قد أقام بعد هجرته الى المدينة « دولة » بالمعنى الكامل لهذا المصطلح ، وأنه ﷺ قد كان رئيس هذه الدولة وحاكمها . . لهذا لا نقبل قول القائلين ان نظام المجتمع في عهد النبي ﷺ قد خلا من مظاهر الحكم وتنظيم الدولة ، وأنه ﷺ كان نبيا ورسولا ، ولم يكن ملكا ولا حاكما[2] . . لا نقبل هذا القول لأنه ـ فيما نرى ـ غير صحيح أولا ، وغير منتج ثانيا !

(أ) فهو غير صحيح لأن النبي ﷺ قد سارع فور هجرته الى المدينة ـ على ما قدمنا ـ الى تنظيم المجتمع الجديد للمؤمنين فكتب الوثيقة المعروفة بدستور المدينة[3] وأقام على أساس مبادئها المدونة دولة بالمعنى الفني الكامل لهذا المصطلح عند أهل الاختصاص ومارس فيها فعلا أمور الحكم والرئاسة حتى لم تكن هناك « وظيفة من الوظائف التي يمكن أن يقال عنها انها سياسية من اعداد الأداة لتنفيذ العدالة ، أو تنظيم الدفاع أو بث للتعليم ، أو جباية للمال أو عقد معاهدات أو انفاذ سفارات الا كانت هذه الدولة تؤديها على عهد رسول الله ﷺ[4] .

(ب) وأما أن هذا القول غير منتج فلأن بساطة تكوين الدولة في عهد النبي ﷺ لا تصلح دليلا على أن الحكم والرئاسة خارجان عن مهمة الاسلام في

الجماعة ، ذلك أن طبيعة الزمان والبيئة ما كانت لتسمح بمزيد من التركيب والتعقيد في بناء جهاز الحكم وضبطه وتنظيمه . . ولكن الشورى كانت أصلا ، والعدل كان أساسا ، ومسئولية الرعاة والرعية كانت مبدأ ، واقامة ذلك كله كانت ولا تزال واجبا مفروضا . . وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب . . والأبنية التنظيمية على ما هو معروف ومقرر ـ تزداد مع الزمن والتطور دقة واحكاما وتركيبا . . وهذا هو الفارق بين وجود المبدأ وبين صياغته وتركيبه . .

وأغرب من ذلك المماراة في أن النبي ﷺ كان يجمع الى صفة الرسالة أنه كان حاكما سياسيا ومؤسسا لدولة سياسة ، والاصرار على أنه كان نبيا رسولا ولم يكن ملكا . ان هذه المماراة تسقط من حسابها البعد التاريخي المتمثل فيما قدمناه من أن النبي ﷺ قد أقام أكثر من عشر سنين في المدينة وسط أتباعه من المهاجرين والأنصار ، وفي اطار مجتمع جديد ليست فيه سلطة سياسية أخرى حتى يقول قائل ان مهمته كانت تقتصر على الدعوة وتبليغ الرسالة وأنه ترك المجتمع السياسي القائم يسير في طريقه ويأخذ مداه تحت لواء سلطة سياسية منفصلة عنه وعن أتباعه . . ولقد كان النبي ﷺ فعلا رئيسا لهذا المجتمع وحاكما فيه بأمر الله وهو ما نص عليه العهد المدون الذي اشرنا اليه في موضعين منه أولهما : « وأنكم مهما اختلفتم في شيء فان مرده الى الله والى محمد » . والآخر : « وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فان مرده الى الله والى محمد رسول الله ﷺ . . » . . ولقد مارس النبي ﷺ هذه الرئاسة ، واتبع في ممارستها مباديء وأساليب لا يخلو الحال فيها من أمرين لا ثالث لهما : ان نقول ان هذه المباديء وتلك الاساليب شرع من شرع الله الموحى به وجزء من نظام الاسلام في السياسة والحكم ، أو نقول انها اجتهاد من اجتهاد الرسول ﷺ في سياسة الناس وتدبير الحكم وأنها جزء من هديه وسابقة من سوابق هدايته يتأسى بها المسلمون بعد ذلك جيلا بعد جيل . . أما الفرض الثالث وهو أن نسقط هذه الحقيقة التاريخية من حسابنا وأن نتحدث عن مهمة النبي ﷺ كما لو كانت قد تمت في فراغ فلا نظنه منهجا علميا سائغ القبول ، اذ ليس من منهج العلم الانسلاخ من حساب الواقع ورؤية التاريخ . .

ويبقى بعد ذلك أن الاستدلال في هذا المقام بمثل قوله تعالى : « وما محمد الا رسول » استدلال في غير موضعه ، واستخلاص يجاوز حدود المقدمات . .

اذ المقصود من هذه الآية وأمثالها توكيد نبوة محمد ﷺ واثباتها . . وليس المقصود ـ أبدا ـ نفي ما عداها من صفاته . . تشهد لهذا بقية الآية حيث تقول : « قد خلت من قبله الرسل » . . وأما نفي صفة « الملك » عنه ﷺ في مثل قوله لعمر رضي الله عنه : « مه يا عمر أتظنها كسروية . . انها نبوة لا ملك » فلا يعدو أن يكون اشارة الى ما يقتضيه مقام النبوة والتبليغ من تحمل المشاق والتجرد للدعوة ونبذ الترف الذي يصاحب « الملك » . . خصوصا وقد كان « الملك » مقترنا في الذاكرة العربية بالترف المضل . . والظلم المذل . . على النحو الذي تصفه الآية الكريمة من سورة النمل على لسان ملكة سبأ : « ان الملوك اذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة . . »

ويلحق بهذا الخطأ في الاستدلال خطأ آخر يتمثل في محاولة التمييز المطلق بين رئاسة النبي ﷺ للمؤمنين ورئاسة من بعده . . ذلك أن النبي ﷺ كان ـ بشهادة القرآن ـ بشرا رسولا . . واذا كانت طاعته في أمور الدين واجبة بالشرع ، وثابتة بالنص باعتبارها طاعة لله سبحانه ، ونزولا على أمره الثابت بالوحي . . فان الدخول تحت رئاسته السياسية التنظيمية قد احتاج ـ الى بيعة وعقد . . على ما رأينا في بيعة العقبة قبل الهجرة ، وكالعهد الذي عقده مع المهاجرين والأنصار ويهود المدينة بعد الهجرة . .

ولهذا أيضا أوجب الله الشورى على نبيه ﷺ بقوله : « وشاورهم في الأمر » وهو الذي يوحى اليه ويتلقى الحكمة عن ربه . . بل ان هذا الوجوب ليتخذ في الاسلام دلالة خاصة حين نذكر ما ينبهنا إليه الفخر الرازي في تفسيره من أن هذه الآية انما نزلت في أعقاب خروج النبي ﷺ لملاقاة المشركين في أحد نزولا على رأي أصحابه وخلافا لما كان يميل اليه من البقاء في المدينة ومقاتلتهم فيها . . فكأن الحق تعالى يقول له : عليك بالشورى حتى وان ظهر خطأ الرأى الذي أسفرت عنه . . لأن الخطأ مع رأي الجماعة أهون من الصواب العارض مع رأي الفرد .

ان المفارقة بين نظام النبي (ﷺ) في الحكم ونظام الخلفاء من بعده تحتاج الى وقفة متأنية تضبط فيها الحدود بين المقولات المختلفة ، وتسمى من خلالها الاشياء بأسمائها وأوصافها الحقيقية . . . ان النبي (ﷺ) كان نبيا يوحى اليه . وكان بشرا يسوس جماعة المسلمين بشريعة هي شريعة الله ، وباجتهاد هو

اجتهاده الذي يمتزج فيه هدى النبوة . . بخصائص البشرية . . وهذا الامتزاج لا حيلة لأحد معه وليس الى دفعه من سبيل . . ولهذا احتاج الصحابة في كثير من المواقف الى أن يستوضحوه (ﷺ) كما استفسر منه الحباب بن المنذر يوم بدر قائلا : يا رسول الله أهذا منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدم عنه أو نتأخر ، أم هو الرأي والحرب المكيدة . . ولكن الذي يعنينا من هذا أنه (ﷺ) كان حاكما ورئيسا للدولة . . كما كان نبيا رسولا . . وأن الحكم بهذا قد صار جزءا من نظام المجتمع الاسلامي لا يتصور أن يسقطه الاسلام من حسابه ، أو أن يترك الناس في شأنه بغير مبادىء هادية تكفل اندماج « السياسة الشرعية » في التصور الاسلامي الشامل للحياة وللانسان .

ما هي الخلافة ؟؟

ولكن هل الخلافة التي تعاقبت حلقاتها منذ عهد الرسول الى سقوط الخلافة العثمانية هي نظام الحكم الاسلامي ؟

ان هذا السؤال بدوره ينقسم الى شقين يحتاجان الى وضوح مطلق في العرض والى ضبط كامل في تلقي المصطلحات . .

الشق الأول . . ما هي الخلافة . . وهل هي نظام اسلامي مخصوص محدد المعالم ، مكتمل التفاصيل . .

والشق الثاني . . هل الحكم الاسلامي « نظام حكم ديني » بالمعنى المتعارف عليه حديثا « للحكومة الدينية » . .

اذا صرفنا النظر مؤقتا عن المعنى اللغوى للخلافة . . فسوف نجد أن الناس استعملوا مصطلح الخلافة قديما وحديثا وفي أذهانهم أخلاط من المعاني والأفكار . .

أ ـ فالخلافة عند البعض هي كل نظام للحكم ، أو كل حكومة تمد سلطانها ليشمل الأمة الاسلامية . . وهي بهذا « تشخيص تشريعي » للأمة الواحدة ، وتعبير سياسي عن رابطة الاسلام التي تتجاوز الحدود الجغرافية والقومية . . وكثير من الذين يتحمسون لنظام الخلافة وينادون باحيائه انما يتحمسون في الحقيقة لهذا المعنى ، وقد لا يعرفون سواه . .

ب ـ وهو عند البعض كل نظام يقيم الشريعة ويدعو للاسلام . . وهذا تعبير سياسي عن التزام « الحكومة » « بالشريعة » . . والمناداة « بالخلافة » في هذا المعنى أقرب الى المناداة بتطبيق الشريعة في المجتمع ، وليست بالضرورة دعوة الى تطبيق نظام مخصوص من أنظمة الحكم السياسي في الجماعة . .

وقد يجتمع هذا المعنى مع سابقه فتغدو الدعوة لاحياء الخلافة ركنا من أركان الدعوة للاسلام يحقق وحدة الأمة كما يحقق دخولها في « حكم الله ومنهجه » .

جـ ـ أما في المنظور التاريخي فالخلافة تعبير يصف سلسلة طويلة من نظم الحكم التي تعاقبت على المسلمين بعد وفاة النبي (ﷺ) ، وحال وحدتهم واجتماع شملهم ، وحال تفرقهم أقطارا وممالك . . وهي في بعض صورها « خلافة » راشدة ، أو صالحة كخلافة الأربعة من أصحاب رسول الله (ﷺ) أبي بكر وعمر وعثمان وعلى . . وفي بعض صورها الأخرى ملك عضود يقوم على التسلط والقهر ويجترىء على كثير من الحقوق والحريات . . ويمتزج فيه العدل بصور شتى من الجور . . وان اتخذ لنفسه اسم الخلافة ورفع رموزها وطقوسها . .

وفي ضوء ما تقدم يبدو لنا عقم الجدال المستعر هذه الأيام وعلى امتداد عشرات من السنين حول « الخلافة » . . اذ هو جدال حول أمور عديدة متداخلة . . لا يمكن حسمه الا بعد التمييز بين هذه الأمور وتحديد الموقف من كل منها على حدة . . ومن الأمثلة القريبة على تداخل معاني « الخلافة » المتعددة الجدل الطويل الذي ثار حول الموقف من « الخلافة العثمانية » التي سقطت في مطلع القرن العشرين . .

فالذين دافعوا ويدافعون عن ذلك النظام انما يفعلون ذلك تعلقا بأمور ثلاثة ، بعضها أو جميعها :

أهمها أنها كانت حكما يتوجه بنفوذه وسلطانه الى « الأمة الاسلامية » متجاوزا حدود الأقطار والقوميات (*) . .

وأنها كانت حكومة تعلن التزامها بالشريعة الاسلامية ، وتطبيق أحكامها على الرعية ما وسعها ذلك التطبيق .

وأنها ـ في النهاية ـ كانت قلعة اعتصام للمسلمين في وجه غزو سياسي وعسكري وفكري أوروبي .

أما الذين سعوا الى ازالتها ، أو لم يروا ـ على الاقل ـ في تلك الازالة بأسا كبيرا فقد كان من بينهم من لا شبهة في انتمائه الاسلامي وحرصه على الهوية الاسلامية للدولة والمجتمع . . وانما دفعهم الى هذا الموقف ـ الذي أساء كثيرون فهمه ـ أن الخلافة العثمانية لم تعد في أخريات أيامها تعبيرا صحيحا عن فلسفة الاسلام في السياسة والحكم . . فقد زايلتها الشورى ، وغاب عنها العدل ، وفارقتها قاعدة مسئولية الراعي أمام الرعية . . كما أنها من الناحيتين الاجتماعية والفكرية قصرت أشد التقصير في الاجتهاد لمصالح الرعية ، وتراخت قبضتها في سباقها مع منافسيها . . فعجزت عن سد الثغور ورعاية المصالح ، وقعدت همتها عن التعليم والأخذ بأسباب العمران والمدنية . . ولم تعد لذلك كله قادرة على رفع راية الاسلام والتحدث باسمه ومواجهة الأخطار العديدة المقبلة على شعوبه . . ولهذا كان موقف أولئك النفر من العلماء والمصلحين المسلمين الذين شاركوا في نقد الخلافة تعبيرا عن موقف اسلامي صادق في مواجهة رمز اسلامي عاجز لا قبل له ولا طاقة بمواجهة تحديات العصر ومزاحمة الحضارات الأخرى . .

وبعد ذلك كله نعود فنتساءل . ما الذي بقى لنا اليوم من نظام الخلافة ؟

اننا لا نجد في أصول الاسلام ونصوصه واجماع علمائه المجتهدين ما يدعونا اليوم للتمسك بلفظ الخلافة . . اذ العبرة كما يقول علماؤنا انما هي بالمقاصد والمعاني وليست بالألفاظ والمباني . . وقد كان مصطلح الخلافة عند نشأته على عهد أبي بكر رضى الله عنه مجرد تعبير عن تعاقب أمراء المؤمنين على رئاسة الدولة الاسلامية بعد وفاة النبي (ﷺ) ، ولم يكن أبدا تعبيرا عن نظام سياسي مكتمل المعالم محدد القسمات . . وآية ذلك ـ كما لوحظ بحق ـ ان طريقة اختيار رئيس الدولة ، هي احدى القسمات الرئيسية لكل نظام من أنظمة الحكم ، قد اختلفت ولم تستقر على أسلوب واحد طوال حكم الخلفاء الأربعة ، فضلا عمّن جاء بعدهم من الأئمة والخلفاء . .

ومع ذلك لا نذهب في ترتيب النتائج على هذه المقدمة الصحيحة مذهب القائلين بأن « العقل البشري هو الواضع لنظام الخلافة » (٦) .

والحق أننا لا نجد تفسيرا مقبولا لاصرار كثير من الناس على اتخاذ موقف حديٍّ مطلق في هذه القضية المركبة .. فلماذا يصر كثير من الناس على أن « الخلافة » نظام الهي خالص .. ويصر بعضهم على أنه نظام بشري خالص ..

ان الحقيقة في هذه القضية ، كما نراها ونرى الشواهد الكثيرة الواضحة عليها أن الاسلام قد وضع للحكم مبادىء وأركانا بغيرها لا يكون النظام ـ في حقيقته ـ اسلاميا وان رفع لواء الخلافة .. وتدثر بشماراتها ومصطلحاتها .. وأن أى نظام للحكم لا يمكن أن يكون اسلاميا الا بمقدار ما يقوم على الشورى ـ ويقيم العدل ، ويحترم حقوق الناس وحرياتهم ، ويقرر مسئولية الحكام ، ويوجه جهده للحكم بشريعة الله .. ولقد آن الأوان لدعاة الاسلام والمنادين بتطبيق أحكامه أن يتنبهوا الى التناقض الصارخ الذي تنطوى عليه أنظمة للحكم أو نظريات وتصورات للخلافة تقيم ركنا واحدا من هذه الأركان وتهدر أركانا أخرى لا تقل في « التصور الاسلامي » شأنا ولا خطرا .. وليت هؤلاء يستشعرون أن غياب « سلطان القانون » على الحكومة ، وتحولها الى حكومة رجال تعلو اراداتهم فوق القانون وفوق ارادة المجموع أمر لا يجتمع في اهاب واحد مع دعاوى « الخلافة » وتطبيق الشريعة والحكم بما أنزل الله ..

نعم .. ان الحرية المطلقة والعدل المطلق والمشاركة الكاملة في الحكم غايات ومثل لا تدرك بحذافيرها ، وانما هي نماذج « تتجه » اليها الجماعات ، ولا تبلغ منها الا نصيبا يزيد وينقص .. ولكن يظل صحيحا مع ذلك أن غياب هذه الامور « محبط » للعمل ، وأنه بقدر هذا الغياب تغيب الصفة الاسلامية عن نظام الحكم .

ونحن لا نستطيع ـ مع ذلك ـ أن نزعم مع القائلين أن نظام الحكم في الاسلام نظام مصدره الاجتهاد .. وأن ما جاء عن اجتهاد يمكن أن يستبدل به غيره .. وأن الفكر السياسي الاسلامي في نظام الحكم هو فكر بشري خالص .

وانما الأمر هنا ـ فيما نرى ـ وسط هاتين المقولتين .. ذلك أن الاسلام قد كتب على « المسلمين » الشورى والعدل ومساءلة الحكام ، مبادىء ثابتة لا تسقط بإسقاط المجتهدين .. وترك لهؤلاء المجتهدين أن يضعوا « القوالب والصيغ » التي تستطيع من خلالها تلك المبادىء أن تؤتي أكلها في اطار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يخضع المسلمون لتأثيرها كما تخضع سائر الأمم ..

وهذا المسلك من الشارع ـ سبحانه ـ آية علم ، ودليل حكمة ، وباب رحمة ، وبه وحده يتحقق لنظام الحكم الاسلامي ما يراد لـه أن يحققه من تثبيت قيم صالحة في علاقة الراعي بالرعية ، وعلاقة الناس بعضهم ببعض ، ومن فتح الأبواب أمام الاجتهاد البشري بحثا عن « الحد الأقصى الممكن » من المصالح المتحددة في ظل ظروف وملابسات ـ هي الاخرى متغيرة ومتجددة .

ليتنا نتنبه الى هذه الحقائق الكبرى في منهج الاسلام التشريعي وليتنا نفرغ من الجدل الطويل حول قضية الاسلام والدولة . . لنتوجه بالعمل والعلم ، الى بناء الدولة ، بدلا من الحديث الطويل عنها .

* هوامش

(١) أورد الغزالي هذه العبارة في كتابه « الاقتصاد في الاعتقاد » منسوبة اليه أو الى غيره بعد أن قال : « ان الدنيا والأمن على الأنفس والأموال لا ينتظمان الا بسلطان مطاع . . »

(٢) ذهب الى هذا المرحوم الشيخ على عبدالرزاق في كتابه المشهور « الاسلام وأصول الحكم » حيث يقول (ص ١٣٦ من طبعة مكتبة الحياة ـ بيروت) ١٩٦٦ : « ان محمدا (ص) ما كان الا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين لا تشوبها نزعة ملك ، ولا دعوة لدولة . . وأنه (ص) لم يقم بتأسيس مملكة . . وما كان ملكا ولا مؤسس دولة » والى هذا أيضا ذهب الاستاذ محمد خلف الله في بحث له بمجلة العربي .

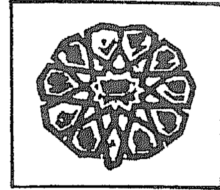
(٣) ارجع اليها في السيرة النبوية لابن هشام ، وكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، مجموعة الوثائق السياسية في عهد النبي (ص) للدكتور محمد حميدان ص٣٩ ، وانظر تحليلا جيدا لها في مؤلف الدكتور محمد سليم العوا : النظام السياسي للدولة الاسلامية ص ٤٧ ـ ٥٨ .

(٤) الدكتور محمد ضياء الدين الريس ، النظريات السياسية الاسلامية .

(٥) هكذا كانت على الأقل قبل أن تنحرف الى تبنى سياسة « التتريك » وتتخذ موقفا جائرا تجاه العرب وقوميتهم .

(٦) الدكتور محمد خلف الله أحمد في دراسته المنشورة بمجلة العربي العدد ٣٠٧ .

العقل وتطبيق الشريعة الاسلامية .



الحوار الدائر منذ فترة عديدة داخل المجالس التشريعية وعلى صفحات العديد من المجلات والصحف في الاقطار العربية حول تطبيق الشريعة الاسلامية ، يكشف عن خلافات فى النظر الى المسألة برمتها ، يتجاوز بعضها الاختلاف الفقهى حول تفاصيل القضية وجزئياتها .

ويستطيع الباحث أن يتبين داخل هذا الحوار تيارين رئيسيين يختلفان فى موقفهما من الشريعة وكيفية تطبيقها على المجتمعات المعاصرة . .

ومن المصلحة ان نتبين معالم هذين التيارين ، والمنطلقات الاساسية لكل منهما ، حتى لا تتداخل المواقف وتختلط الآراء ، وحتى لا تتوه القضية فى زحام جدل ظاهره الاختلاف داخل الاطار الواحد ، وحقيقته الانبعاث من اطارين مختلفين متباعدين . .

العربي العدد ٢١٤ سبتمبر - ايلول ١٩٧٦ م

والموقف الاول

يبدا من النصوص الشرعية وينتهى اليها ، ويكاد اصحابه يتخذون لهم مبدأ وحيدا ، هو اعلان قبول تلك النصوص والاستعداد الفورى لتطبيقها كلها بلا قيد ولا تحفظ . . وهم يرون ان القضية فى جوهرها لا تخرج عن اتخاذ موقف صريح من النصوص ، فاما أن تقبل جملة وتفصيلا ، واما أن ترفض صراحة ، ويعلن الرافضون ذلك بلا مواربة . .

أما الموقف الثانى

فيبدأ بعيدا عن النصوص كلها . . بل ربما كانت بدايته خارج الشريعة الاسلامية كلها . . يبدأ اصحابه بالنظر الى مصالح الناس كما يتصورها الناس ، والى اوضاع المجتمعات الاسلامية وغير الاسلامية ، والى الواقع المستقر باعتباره مقياس المصالح والمفاسد . . وهم لا يتصورون الا ان يكون التشريع عملا اجتماعيا خالصا ، يرجع فيه الى تقدير الجماعة ، ويمارس فيه العقل ـ بغير قيد ـ بحثه الحر عن الحقيقة والمصلحة . .

واذا كان أكثر المشاركين فى الحوار الدائر لا يفصحون صراحة عن انتمائهم الى تيار أو آخر من هذين التيارين ، ويكتفون بتخطئة بعضهم البعض ، فانه يعنينا هنا أن نتبين المنطلقات الاساسية لكل تيار ، وان نحدد النتائج المترتبة فى خصوص القضية العملية المطروحة ، وهى قضية تطبيق الشريعة الاسلامية واتخاذها مصدرا رئيسيا للتشريع . . كما يعنينا فى النهاية ان نقدم ـ فى تواضع ـ تصورا ثالثا للقضية ، مرتبين عليه ـ كذلك ـ نتائجه العملية . .

الموقف الاول :

أ ـ والمنطلق النفسى لهذا الموقف منطلق مزدوج ، فهو فى جزء منه تعبير عن شوق قديم طويل لرؤية الاسلام مرفوع اللواء ، ورؤية احكامه نافذة الكلمة ،

ودعامة اصحاب الرأى المسموع فى تنظيم المجتمع . . وهو فى جزء اخر منه تعبير عن روح محافظة تحرص على « تميز » الاسلام فى عقيدته وشريعته ، عن طريق تطبيقه كاملا ، غير « مطعم » بمكونات مستمدة من حضارة غير حضارته ، وغير متصرف فيه « زيادة او نقصا او استدراكا او تحفظا » ، نزولا على ما يسميه دعاة ذلك التطعيم مراعاة ظروف العصر ومقتضيات التطور . .
ولهذا يفزع اصحاب هذا الموقف من عبارات « التجديد » و « التطور » ، و « تطوير التشريع » وغير ذلك مما يفتح الباب ـ فى تقديرهم ـ للعبث بجوهر الاسلام وتطويع احكامه لأهواء الناس .

ب ـ أما المنطلق الفكرى لهذا الموقف فيستمده اصحابه من أصول ونصوص مختلفة :

١ ـ وأول هذه الاصول ان الاسلام كله جاء من عند الله ليطاع الله سبحانه باقامة أحكامه . . وهذه الطاعة لا تكتمل الا اذا كان التطبيق شاملا وعاما ومباشرا . . ويشهد لهذا الاصل قوله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى انفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما » .

وقوله تعالى : « أفحكم الجاهلية يبغون ، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » .

ومن ثم فالتردد فى تطبيق الشريعة الاسلامية تردد فى الايمان واهتزاز فى العقيدة ومخالفة عن امر الله ، ومُشَاقَّة لرسوله صلى الله عليه وسلم .

٢ ـ ان التشريع عمل الهى خالص ، لا يشترك فيه البشر ، ومحاولة اشتراكهم فيه منازعة لله تعالى فى الحكم ، وتطاول على السيادة الالهية فى المجتمع الاسلامى ، ذلك ان التشريع « حكم » ، ولا حكم فى المجتمع الاسلامى الا لله تعالى ، « ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون » .

٣ ـ انه لا سبيل للنظر العقلى الخالص فى امور التشريع ، اذ لا سبيل لمعرفة الحق فى مصالح الناس الا بالرجوع الى الخالق سبحانه الذى « يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » . وما يراه بعض الناس مصلحة قد يراه الاخرون مفسدة ، وما تراه الاغلبية حقا ومنفعة قد يكون عين الضلال والمفسدة .
والكثرة وحدها ليست دليلا على موافقة الحق واصابة وجه المصلحة . .

اذ « لا يستوى الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث » والناس اكثر انقيادا لدواعى الهوى ،وأسرع استجابة لما يحقق المنافع الظاهرة والعاجلة ، ولو حمل فى طياته اعظم المفاسد الآجلة . . ولا مخرج للناس من ذلك كله الا بالانقياد للشريعة التى تردهم الى ما قد يخفى عليهم من وجوه المصلحة . . « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم،والله يعلم وانتم لا تعلمون » .

٤ ـ انه لا يجوز التردد أو التحفظ فى تطبيق حكم من احكام الشريعة الاسلامية بدعوى مراعاة روح العصر او ظروفه ، ذلك ان ما يسمى روح العصر ليس فى حقيقته الا تراكما لاوضاع واعراف نمت فى غيبة الاسلام على حساب مبادئه . . ولا يجوز ـ بحال من الاحوال ـ ان تكون معيارا تحتكم اليه نصوص الاسلام مبادئه . .

ان الشريعة هى المعيار والحجة على كل عصر . . وليست العصور حجة ولا معيارا لها . .

فالشريعة حاكمة على أهواء الناس ولا يجوز أن تكون محكومة بتلك الاهواء او تابعة لها .

٥ ـ ويترتب على ما سبق ان جميع احكام الشريعة الاسلامية واجبة التطبيق فورا ، اذ لا يجوز التدرج فى تطبيقها بعد عهد النبوة وبعد أن اكمل الله الدين وكشف بالنصوص عن حكم الله فى كل مشكلة . . والقول بالتدرج ـ فى منطق هذا الرأى ـ ترخص يمليه الضعف ، وتحايل تأباه النصوص .

هذا هو الموقف الاول ، واضح لا لبس فيه ، له منطقه المستقيم ونتائجه الطبيعية المتمشية مع هذا المنطق . .

الموقف الثانى

اصحاب هذا الموقف يتصورون الدين فى جوهره دعوة للعقيدة الخالصة ، وللاخلاق الفاضلة ، صحبتها توجيهات عامة لتنظيم المجتمع ، ضربت لها الامثلة ، بعض الامثلة ، فى كتاب الله وسنة رسوله ، ومارسها المسلمون ممارسات متعددة ومختلفة فيما بينهم خلال عصور التاريخ الاسلامى المتعاقبة . .

وهم لا يرون فى هذه الممارسات الا اجتهادات بشرية ، تستحق أن تستأنس بها الاجيال اللاحقة دون أن تقف بالضرورة عندها ، أو تلزم نفسها بها . .

ويرى اصحاب هذا الموقف ـ فوق ذلك ـ ان الدين قد تضمن دعوة عامة لاستعمال العقول وتقليب الابصار فى الكون وفى التاريخ ، وفى النفس . . وأن هذه العقول قادرة على اكتشاف مواضع المصلحة ، مطالبة بأن تعمل على هذا الاكتشاف .

كما يرون أن الوقوف المطلق عند النصوص ومحاولة تطبيقها كلها تطبيقا حرفيا على الواقع المتجدد منهج يصطدم بأصلين لا يمكن التضحية بهما :

الاول : أن الدين ـ بنصوصه التشريعية ـ جاء رحمة للعالمين ، وهو لا يكون رحمة الا اذا استجاب لحاجات الناس وحقق مصالحهم ، والنصوص التشريعية التفصيلية قد كانت استجابة لحاجات الناس حين نزلت لانها واجهت مشاكلهم كما كانت يوم نزلت . . فاذا تغيرت المشاكل وتبدلت الاوضاع كان لابد أن تتغير الاحكام وان تتطور استجابة لسنة الله فى الكون كله . .

الثانى : أن النصوص ـ مهما تعددت ـ فهى محدودة بالقياس الى المشاكل المتجددة . . والسوابق الثابتة من عهد النبوة وعهد صدر الاسلام مهما تعددت كذلك فهى محدودة العدد ، بالقياس الى ما يطرأ كل يوم من اوضاع جديدة ومشاكل لم تكن تواجه الناس فى العصر الأول . . واذا كان المشرع نفسه قد وكل الى العقل مهمة مواجهة هذه المشاكل الجديدة . فمعنى هذا ان العقل مؤتمن ، وانه قادر على اكتشاف مواضع المصلحة . . وبذلك تكون النصوص « قرائن » على المصالح ، وتكون السوابق « ممارسات » فى طلب هذه المصالح ، ينفتح الباب معها لاعمال العقول فى امور التشريع .

وفوق ذلك كله يرى اصحاب هذا الموقف أن العالم من حولنا ملىء بالتجارب الانسانية التى تم رصدها وتحليلها ، والتى استعين فى فهمها وتقييمها بكل ما وصلت اليه العلوم الحديثة فى ميادين الدراسات الاجتماعية ، فالانظمة السياسية والاقتصادية والمعاملات التجارية المختلفة ، والجرائم وعقوباتها . . وكلها أمور يتناولها التشريع الاسلامى ، لم تعد رموزا غامضة ولا خفية ، وانما صارت سجلا انسانيا موقعا لا يملك مشرع معاصر أن يسقطه من حسابه . .

واذا كانت القاعدة الاسلامية ان الحكمة ضالة المؤمن ، فلا حرج على المسلمين أن يستعينوا فى أمورهم التشريعية بكل تجربة انسانية . .

هذان هما الموقفان ، وهاتان هما المدرستان . .

فأين نقف منهما ؟ وكيف يمكن ان يتحرك المجتمع بقضية تطبيق الشريعة الاسلامية دون أن يعوق حركته الشد والجذب المتبادلان من هذين المنهجين ؟؟

الموقف الثالث

نحن نرى أن فى كل من الموقفين جانبا من الحقيقة .

فالمسلم لا يكون مسلما الا اذا اختار الالتزام بشريعة الاسلام ، وأيقن أن ما ثبت عن الله تعالى او عن نبيه صلى الله عليه وسلم ، فهو المصلحة بعينها ، والرحمة كلها ، والعدل كله . . والا اذا ادرك الفارق الجوهرى بين احكام البشر . وحكم الله . . فالبشر ـ كل البشر يؤخذ من كلامهم ويترك ، ويقبل من آرائهم ويرفض ، ويناقشون فيما يقولون ويفعلون . . والتسليم لهم ـ بغير مناقشة ـ ذل وعبودية ، واهدار لنعمة العقل وملكة البحث .

أما حكم الله تعالى وحكم رسوله (صلى لله عليه وسلم) ، فالايمان به رسوخ فى العلم ، والتسليم له عز ، والاستقامة على أمره مدخل لكل خير . . والمسلم ـ مع ذلك كله ـ يعرف أن النصوص لم تتناول بالتفصيل كل شىء ، وان الله تعالى بين حكمه فى أشياء ، وسكت ـ رحمة بنا ـ عن اشياء . . وهذا السلوك تفويض لنا بالاجتهاد ، ودعوة الى استعمال العقول ، واستجلاء وجوه المصالح ، والمفاضلة بين الحلول والبدائل . .

وممارسة هذا الاجتهاد ليست عدوانا على النصوص بل هى التزام بها ، وبالاصول العامة للاسلام . . وهو يعرف كذلك أن النصوص الاسلامية حين تناولت امور التشريع المختلفة تناولت بعضها بالتفصيل الشامل والتحديد الذى لا يترك مجالا لتأويل او اجتهاد . . وتناولت بعضها الآخر بالعموم والاجمال، حتى يتسع للناس ـ من بعد ـ مجال الاختيار بين الحلول المختلفة التى تدخل فى نطاق ذلك العموم وفى اطار هذا الاجمال . وهو لذلك يعرف ان للعقول سبيلا مع هذا النوع الثانى من النصوص . والمسلم المعاصر حين يدعو فى ايمان وحماس لتطبيق الشريعة الاسلامية يفعل ذلك وبين عينيه الحرص على الالتزام الكامل

بالنصوص ، والاستعداد التام لممارسة الاجتهاد فيما لم تتناوله النصوص او تناولته بالعموم والاجمال ، وهو لا يرى فى هذين الامرين تناقضا ولا تعارضا ، بل يرى فيهما وجهين لحقيقة واحدة هى الالتزام بالاسلام فى نصوصه الصريحة وفى دعوته الواضحة لاستعمال العقول . .

واصحاب هذا المنهج الاخير ، يحتاجون ـ فيما أرى ـ الى تذكير الفريقين جميعا بأمور أربعة اساسية من شأنها أن تعين على وضع الجهد المبذول لتطبيق الشريعة الاسلامية موضعه الصحيح :

الامر الاول :

ان من الخطأ العلمى الفادح محاولة الفصل بين حكم تشريعى وبين أصوله الحضارية والفكرية ، وذلك أن التشريع فى جوهره مفاضلة بين القيم ، وتوفيق او ترجيح بين المصالح المتعارضة ، واختيار لواحد من الحلول البديلة التى يطرحها الواقع لمعالجة مشكلة من المشاكل ، ثم هو فى النهاية تقنين لهذا الاختيار ، وتثبيت له باضفاء حماية الدولة عليه ووقوفها بسلطانها الى جواره . واذا كان من المسلم به ان لكل حضارة نظام القيم الخاص بها ، وما يترتب عليه من ترتيب للمصالح وأولوياتها ، فان « الاختيار التشريعى » لا بد أن يعكس نظام القيم والمصالح الذى تتبناه تلك الحضارة . .

لهذا فان من الاخطاء الجسيمة التى نلمحها كثيرا خلال مناقشة احكام الشريعة الاسلامية ، محاولة عزل بعضها عن نظرة الاسلام الشاملة للحياة ، والقيم والمصالح . . ثم الحكم عليها بمعايير مستمدة من رؤى حضارية اخرى ، تعكس نظرة مختلفة الى القيم والمصالح داخل الجماعة . .

ولعل هذا الخطأ لا يظهر فى شىء ظهوره فى مجال الجرائم والعقوبات . . فالقانون الجنائى من أشد فروع القانون ارتباطا بترتيب القيم والمصالح داخل الجماعة . . ولهذا ايضا احتدم الخلاف بين اصحاب المدرستين اللتين عرضنا لهما حول تطبيق عقوبة القطع فى جريمة السرقة . . وكان من اسبابه أن بعض الب[illegible]ين قد انتزع هذا الحكم من سياقه التشريعى والحضارى واخضعه للتقييم بمعايير تعكس رؤية حضارية مختلفة . . ان فى ترتيب المصالح ـ وفقا للرؤية

الاسلامية ـ ان حماية امن الناس فى انفسهم ومساكنهم واموالهم قيمة اجتماعية لها أولوية كبيرة ، يناسب تشديد الحماية القانونية لها ، بتشديد العقاب الرادع على كل عدوان يتهددها . . ولهذا كانت عقوبة القطع فى حقيقتها موجهة لحماية هذه القيمة ، ولم تكن من اجل المال وحده . . ولهذا لم يشرع الاسلام عقوبة القطع فى جريمة « غصب المال » وانما أوجبها فى السرقة التى يتسور فيها المعتدى حدود « الحرز » الذى احاطه به المالك ملكه ، وهو ما يجعل منها صورة مصغرة لجريمة « الحرابة » التى يخرج فيها الجانى على أمن الناس ويقطع عليهم طريقهم والتى اوجب الشارع فيها عقوبة القطع كذلك . .

الامر الثانى :

ان الشريعة غير الفقه ، كما أن الدين غير التدين . . فالشريعة هى مجموع احكام الله تعالى الثابتة عنه وعن نبيه صلى الله عليه وسلم ، والتى تنظم افعال الناس . . ومصدرها كتاب الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) . أما الفقه فهو عمل الرجال فى الشريعة ، استخلاصا لاحكامها وتفسيرا لنصوصها ، وقياسا على تلك النصوص فيما لم يرد فيه نص ، وطلبا للمصلحة فيما يعرض من امور السياسة ، واذا كانت الشريعة حاكمة كما يقال بحق . . فان الفقه محكوم بكل ما يحكم عمل الرجال وسلوكهم فى الجماعة .

والطاعة الواجبة على المسلم انما هى طاعة الشريعة . . وليست طاعة الفقه ورجاله . .

ولذلك كان ابو حنيفة رضى الله عنه يقول « انالامر اذا جاء عن الله تعالى او عن نبيه (صلى الله عليه وسلم) فهو على العين والرأس . . واذا جاء عن الصحابة فاختلفوا فيه أختار من آرائهم ، لانهم بصحبتهم للنبى (صلى الله عليه وسلم) وأخذهم عنه لن يفوتهم الحق مجتمعين ، ولن يخرج عن آرائهم مختلفين . . اما اذا انتهى الامر الى فقه التابعين وتابعى التابعين فقد كان رضى الله عنه يجتهد كما اجتهدوا ، ويقول : « هم رجال ونحن رجال » .

ان هذه التفرقة الاساسية حين تستقر وتحدد خطوطها كفيلة بأن تذوّب حدة الكثير من الخلافات القائمة . . فلا يعذر احد في خروجه على الشريعة او

رفضه لها او استدراكه عليها . . ولا يلام أحد اذا اجتهد فخالف اجتهاده اجتهاد الفقهاء . . او كان له ـ فيما ذهبوا اليه ـ رأى جديد . .

ان الذين يضعون الفقه والشريعة فى اطار واحد ، يصفونه كله بأنه « التشريع الاسلامى » الذى لا بد من تطبيقه بحذافيره كلها ، يرتكبون خطأ فادحا فى حق الاسلام وفى حق الناس . . فهم يدخلون على الاسلام ما ليس منه . . ويلزمون الناس بما لا يلزم ، ويفرضون عليهم من الحرج ما لم يأذن به الله .

الامر الثالث :

ان مجال الاجتهاد فى التشريع مجال واسع وكبير ، لان ما لم تتناوله النصوص كثير بالقياس الى ما تناولته . وليس ذلك ـ كما يتوهم البعض ـ قدحا فى الشريعة ، ولا هو نيل من قول الله تعالى « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء » بل هو آية الحكمة ودليل الكمال فى شرع الذى خلق الانسان ويعلم ما توسوس به نفسه ، والذى يعلم ـ وله المثل الاعلى ـ أن العالم يتطور ، وأن أشكال الحياة تتغير ، وأن مشاكل الناس تتبدى فى قوالب جديدة . . لانه سبحانه كما أودع ناموس الحركة فى الكون والمجتمع ، اودع نعمة العقل فى الرؤوس ليلاقى شرعة الحركة بمثلها ، وليستجيب للتطور فى الحياة بتطوير فى الاحكام ، هو وحده الكفيل بحماية الشريعة وتحقيق مقاصدها الدينية . .

ان من حق بعض الناس ان يعجزوا عن رؤية الدنيا وهى تدور ، ولكن ليس من حقهم ان ينكروا هذه الرؤية على من امكنه الله منها ، وليس من لم ير حجة على من رأى . . ولا الجاهل حجة على العالم . . والذين يرفضون ان ينظروا الى ابعد من مواقع اقدامهم ، ويتصورون أن من حقهم ان يضربوا بين المسلمين وبين سائر العالم بسور غير ذى باب ، او يتخيلون ، أن المسلمين يستطيعون أن يقيموا مجتمعهم على صورة نماذج المجتمعات الانسانية التى قامت منذ الآف السنين ، وان يستغنوا بذلك عن الاجتهاد من جديدهاولئك يحرثون فى البحر ، ويطلبون غير مطلب . . ولن تتوقف الحياة لتناقش خيالهم المريض . .
وانما المسلم الحق من تعلق قلبه بالله ، وارتبط هواه بشرع الله ، ثم هو يمسك ـ

فى ذلك كله ـ بزمام الحياة ، يتحرك بها وتتحرك به . . ويزكى ـ بعمله وجهده ـ اصول الخير التى بذر الاسلام بذرتها الأولى لتنمو شجرتها ، وتتعدد ازهارها ، وليرتفع من أصلها الثابت « فرعها فى السماء » .

الامر الرابع :

ان الواقعة الاجتماعية هى السند المادى لكل نشاط تشريعى فقهى . . ومعنى هذا ان جزءا كبيرا من الاجتهاد يجب ان يتجه الى رصد الظواهر الاجتماعية وفهمها وتحليلها وتصور الحلول التشريعية المختلفة التى تتعامل معها ، وتحليل النتائج العملية التى تترتب على كل اختيار فقهى مطروح . . ذلك ان التشريع ليس نظرا فلسفيا ولا رياضة عقلية ، وانما هو رعاية لمصالح الناس بسلطان الحكم ، ولذلك قال الامام الشاطبى بحق ان « تكاليف الشريعة ترجع كلها الى تحقيق مقاصدها فى الخلق » .

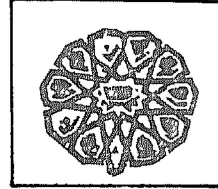
وحين يمارس الاجتهاد ، وتعرض على المشرع والفقيه ورجل السياسة حلول متعددة تقبلها الشريعة الاسلامية وتتسع لها ، فان الاختيار حينئذ لا بد ان يحكمه فهم الواقع الاجتماعى وتحليل حركته ، لذلك وجب أن يستقر فى ذهن دعاة الاسلام والمنادين بتطبيق الشريعة ان الجهد الفقهى الخالص لا بد أن يتممه عمل اجتماعى واسع ، حتى تأتى ثمرته رحمة حقيقية للناس ، ومخرجا لهم من الضيق ، ورفعا للحرج . .

وبعد . .

فهذا كله رأي . . دفع اليه الحرص على ان لا تتوه قضية تطبيق الشريعة الاسلامية تحت ركام جدل طويل . . والا يخير المسلمون بين موقفين متطرفين جعل الله لهم سعة فى التوفيق بينهما . . كما دفع اليه الحرص على أن يكون خطونا على طريق الاسلام خطوا موفقا رشيدا تظلله السماحة ، ولا يعكر صفوه ضيق الصدر او ضيق الافق . .

وحين يكون الامر امر رأى واجتهاد فلا نقول الا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه « هذا أحسن ما قدرنا عليه ، فمن جاءنا بخير منه قبلناه ».

قضية الشورى .



من الخطر على أي تجربة انسانية أن يتصدى الباحثون لحل مشاكلها فى مرحلة متقدمة من مراحل تطورها . . وهم يستعملون « المناهج » و « القوالب » التى استعملوها خلال المراحل الاولى لنشأة تلك التجربة . .

وتجارب المسلمين فى أمور السياسة والاقتصاد وتنظيم المجتمع ـ كما نقرر دائما ـ ليست مستثناة من النواميس العامة التى تحكم حركة المجتمعات . . خصوصا حيث يكتفى الشارع فى تنظيمها بوضع المبادىء العامة وارساء الاصول المجملة . . دون أن يحدد للناس وسائل تطبيق هذه المبادىء وتفاصيل العمل بتلك الاصول . . ذلك أن اكتفاء الشارع بالاجمال دون التفصيل ينطوى ـ عند التأمل ـ على تفويضه الناس فى اختيار الوسائل والتفاصيل التى يرونها أكثر قدرة على تحقيق مقاصده فى رعاية مصالحهم . . كما ينطوى على اقرار ضمنى بجواز اختلاف وسائل التطبيق وصوره باختلاف الازمنة والامكنة والظروف المحيطة بواقع التطبيق . .

العربى العدد ٢٦٢ سبتمبر ـ ايلول ١٩٨٠ .

نسوق هذه المقدمات كلها لما نلاحظه - مع اتساع الحوار الدائر هذه الايام حول رؤية الاسلام السياسية وموقفه من نظام الحكم - من فارق هائل بين مستوى من البحث والمناقشة يجرى فى اطار نظري خالص تحكمه النصوص وحدها ويتحرك فيه الباحث وسط تقريرات عامة لمبادىء قررها العلماء بعبارات غامضة خلال مراحل تاريخية كانت المجتمعات فيها على درجة كبيرة من البساطة ، وكانت اكثر مشاكل التنظيم والتطبيق التى نعيشها اليوم لاتزال فى ضمير الغيب ، وبين مستوى آخر تحددت فيه قسمات المجتمع ، ونظمت هيئاته ومؤسساته ، ووزعت بينها وظائفها . . وكشفت ممارسة ذلك كله عن مشاكل محددة لايعرف حجمها الحقيقى الا من واجهها وواجهته . .

ان الاصرار على الاكتفاء بمناقشة التجارب والمشاكل المعاصرة فى اطار المستوى النظرى العام الذى بحثناه ، يعنى فى الواقع اهدار ثمرات التطور التاريخى عبر حقب كاملة واسقاط قيمة التجربة الانسانية المتراكمة فى موضوع البحث . . وهو اصرار يضع التجربة المعاصرة في اطار « تاريخي » يفرضه عليها ، ولا يسمح - لذلك - بتقديم حلول تواجه الجوانب الحقيقية القائمة للمشاكل المعاصرة . . انه - بدلا من هذه المواجهة الضرورية - يحصر المناقشة كلها فى اطار عديم الجدوى ، ويجعل الآراء المختلفة التى تتقيد بهذا الاطار ، نوعا من المبارزة الكلامية التى تقصر عن الاحاطة بعناصر المشكلة المطروحة أو حتى فهمها ، فضلا على أن تجد لها حلا مقبولا . .

ومن الميادين التى تظهر فيها هذه المفارقة بين مستوى تركيب المشكلة وتعقيدها ومستوى الجدل الدائر حولها . . ميدان السياسة والحكم ، وما يتعلق به من مباحث الشورى . .

لقد اقتصر الطرح التقليدى لقضية الشورى فى الفكر السياسى الاسلامى على بحثين أساسيين هما مدى وجوب الشورى . . ومدى الزامها . . والمقصود بوجوب الشورى تحديد مدى التزام الحاكم بالالتجاء الى المشاورة ، وما اذا كان

ذلك التزاما جازما يدخل فى دائرة « الوجوب » أم انه غير جازم يدخل في دائرة الندب .

أما الزام الشورى ، فقضية يأتى دورها بعد التجاء الحاكم الى طلب الرأى من رعيته ، علمائها ومجتهديها وأهل الحل والعقد فيها . . ومدار البحث فيه على تحديد قيمة « الرأى » الذى تميل إليه أكثرية اهل الشورى ، وما اذا كان الحاكم ملزما باتباعه ، أم يظل على حريته فى الاختيار بينه وبين غيره من الآراء . .

وحتى فى اطار هاتين القضيتين لم تسلم المناقشة من خلط واضح بين وجوب الشورى والزامها ، ورأينا عددا غير قليل من الاقدمين والمحدثين يتحدثون عن الامرين كما لو كانا أمرا واحدا . . أو يسوق بعضهم دليلا معينا يسند به رأيه فى المسألة الاولى . . بينما يسوقه غيره ليسند رأيا يراه فى المسألة الثانية . ولكن الذى نحرص عليه هنا هو الاصرار على أن هذا الطرح التقليدى لقضية الشورى لم يعد صالحا ولا كافيا لمناقشة مباحث الشورى فى المجتمعات الاسلامية المعاصرة . . وكثير من النصوص التى يستدل بها ويسند بها أصحاب الآراء المختلفة آراءهم لايمكن الاستدلال بها ، أو لايمكن ـ على الاقل ـ أن تنهض حجة على ما يريد أصحاب هذه الآراء أن يتوصلوا اليه . .

ولا بد هنا ان نقرر رأيا سبق أن أبديناه وهو أن الاسلام فى أمور السياسة والحكم قد اكتفى بتقرير عدد من المبادىء جاءت بها نصوص قرآنية وأحاديث نبوية ، فهي لذلك ملزمة لا حجة لأحد في تركها ، ولكن الله لم يفصل ـ عامدا عالما سبحانه ـ كيفية وضع هذه المبادىء والاصول موضع التنفيذ حتى يكون الناس في سعة من أمرهم ، وليختاروا في تطبيق تلك المبادىء ما يحقق مصالحهم كما تحددها ظروف البيئة والزمان والمكان . . وعلى رأس هذه المبادىء العامة في أمور السياسة والحكم « مبدأ الشورى » . . فهو سبحانه قد أوجبه على رسوله بقوله تعالى : « فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر . . » كما أوجبه على المسلمين بقوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » . . ولكن التجارب السياسية التي مرت بها المجتمعات الاسلامية وغير الاسلامية قد دفعت بأجهزة

الحكم في الدولة الى مراحل متعاقبة من التطور نحو مزيد من التركيب والتعقيد ، يناسب التطور الهائل في تركيب المجتمعات نفسها وفي تعقد العلاقات الاجتماعية وتشعبها بين الناس أفرادا وحكاما من ناحية أخرى . فانفصلت مهمة التشريع عن مهمة التنفيذ ، واستقلت وظيفة القضاء ضمانا لحياد القائمين عليه ولتخصصهم في اقامة العدل بين الناس . . بل ان وظيفة التشريع نفسها صارت وظيفة مركبة . . بعضها من طبيعة قانونية تتعلق « بشرعية » التشريع ، وبعضها من طبيعة سياسية واجتماعية تتعلق بملاءمة التشريع ومدى حكمته كاسلوب في سياسة المجتمع وتنظيمه،وتطور دور الرعية ـ هو الآخر ـ في ابداء المشورة . . وصار من الطبيعي أن يختلف باختلاف ميادينها . . فهو في أمور التشريع غيره في أمور الادارة وتنظيم المرافق والخدمات ، واتخاذ القرارات والمواقف ورسم السياسات في أمور المجتمع الداخلية والخارجية .

كما أن الثورة العلمية والصناعية فى وسائل الاتصال ، قد غيرت تماما قيمة ما كان يحتج به قديما من استحالة استشارة الكافة لتعذر الاتصال بهم،كما أن تشعب العلوم الحديثة من اقتصاد واجتماع وادارة وتشريع فى أمور المعاملات ، أو الجنايات . . كل ذلك جعل « أدوات » الاجتهاد وشروطه تخضع بالضرورة ـ هي الاخرى ـ للتغير السياسي .

فى ضوء ذلك كله لا يمكن أن يكون الحديث العام المرسل المجمل عن الشورى والزامها الا كلاما نظريا عاما ، وجدلا حول أدلة لا يتخلص بها الاشكال . . واصرارا ـ كما قدمنا ـ على تجاهل حجم المشكلة القائمة نزولا عند حجم الدليل التاريخى الذى ولد يوم ولد ليواجه المشكلة فى بساطتها الاولى .

ان نقطة البدء فى تناولنا للشورى لا يمكن أن تكون مجرد حصر النصوص التى عالجتها أو رصد السوابق التى دارت حولها . . وانما تكون ـ فيما نرى ـ بتحديد المشكلة كما تعرض فعلا فى اطار الواقع القائم . . ثم يكون الرجوع الى النصوص والسوابق ـ بعد ذلك ـ جزءا من محاولة التصدى للمشكلة بالتناول والعلاج . . اذ بهذا وحده ، تتحدد الجوانب التى عالجتها النصوص

وواجهتها ، والجوانب التى لم تكـن مطروحة أو قائمة عندما جاءت النصوص أو وقعت السوابق فنلتمس لها ـ بالضرورة ـ حلولا يمكن أن تتجاوز النصوص ، وهو تجاوز لا غرابة فيه ولا شذوذ ، اذ لا تطالب النصوص برأى فيما لم تأت أصلا لتناوله أو علاجه . .

ان المباحث الحقيقية التى يثيرها مبدأ الشورى ، كما يعرض اليوم هي :

أولا تحديد المستشير . . لأن الالتزام بالشورى ـ أيا كانت طبيعته ـ يرتبط ارتباطا واضحا بطبيعة عمل المستشير ، وأساس ما يملكه من حق الطاعة وسلطة الأمر . . وتصوير قضية الشورى كما لو كانت مجرد التزام يضعه الاسلام على عاتق حاكم فرد . . تصوير غير سليم ، لأنه يفترض بقاء قضية الحكم والسياسة محصورة فى تلك الثنائية البسيطة . . ويستبعد من « خريطة الحياة السياسية » سائر المؤسسات التى اقتضى التطور الاجتماعى والسياسى قيامها ، ومشاركتها للحاكم الفرد ، أو لرئيس الدولة كثيرا من سلطاته .

فالمستشير اذن قد يكون رئيس الدولة ، وقد يكون رئيس الوزارة وقد يكون وزيرا من الوزراء . . ومن المستحيل تحديد طبيعة التزامه بالشورى . . قبل تحديد طبيعة اختصاصه ، وحدود ذلك الاختصاص .

ثـانيا : تحـديد نـطاق الشورى ومـوضوعهـا ، أو « متعلقها » كـما يقـول الاصوليون . . وذلك بالنسبة لكل مستشير على حدة . . وفى هذا نرى غير قليل من التداخل والغموض فى كلام علمائنا الأقدمين . . فمنهم من يقول ان نطاق الشورى يقتصر على الامور التى لم يرد فيها نص . . وهو ما يتضمن ـ تبعا ـ أنه يتصور الشورى فى مجال الامور التشريعية أو مجال الاحكام الشرعية . ومنهم من يراها مقصورة على الامور المباحة فى شئون الحياة وأمور الدنيا ، استنادا الى أن المشاورة كانت من النبي (ﷺ) « فى مكائد الحرب ولقاء العدو تطييبا لنفوسهم وتأليفا لهم على دينهم وليروا أنه يسمع منهم ويستعين بهم وان كان الله أغناه عنهم بوحيه »[1] .

بينما يميل الامام الشافعي رضى الله عنه الى أن الشورى تجرى كذلك فى أمور الاحكام ويعلل ذلك قائلا : « انما يؤمر الحاكم بالمشورة لكون المشير ينبهه إلى ما يغفل عنه ويدله على ما لا يستحضره من الدليل لا لتقليد المشير فيما يقوله فان الله لم يجعل هذا لأحد بعد رسوله »[٢] .

ويضيف آخرون الى هذا ذكر عدد من السوابق التى استشار النبي صحابته فى أمرها مع تعلقها بالاحكام الشرعية - فيذكر الامام الثوري - على سبيل المثال أن رسول الله (ﷺ) استشار أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فى أسارى بدر ، وأنه « استشار اصحابه يوم الحديبية »[٣] كذلك عرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه عدة مسائل تشريعية على أهل شوراه من بينها مسألة عقوبة شارب الخمر ومسألة أرض العراق التى فتحت فى عهده »[٤] بل يذكر بعض العلماء أن الشورى تجرى كذلك فى أمور القضاء . فيروى الطبراني (فى الاوسط) وأبو سعيد فى « القضاء » عن علي رضي الله عنه قال : « قلت يا رسول الله ان عرض لي أمر لم ينزل فيه قضاء فى أمره ولا سنة كيف تأمرنا ؟ قال : تجعلونه شورى بين أهل الفقه والعابدين من المؤمنين ولا تقضى فيه برأيك خاصة »[٥] - بل ان ابن قيم الجوزية رحمه الله يوسع نطاق الشورى لتشمل « الفتيا » فقرر[٦] أن المفتى « ان كان عنده من يثق بعلمه ودينه فينبغى له أن يشاوره ولا يستقل بالجواب ، ذهابا بنفسه وارتفاعا بها أن يستعين على الفتاوى بغيره من أهل العلم » . . ويعلل هذا صراحة بأن الله تعالى ، « أثنى على المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم ، وأنه تعالى قال لنبيه « وشاورهم فى الامر » . .

لهذا كله ذهب بعض الباحثين الى أن « كل أمر مما لم يرد فيه نص يمكن ان يكون محلا للشورى ما دام يتعلق بمسألة تعد من الشئون العامة للامة[٧] .

ثالثا : مدى « وجوب الشورى » .

وفى هذا ذهب رأى الى أن مبدأ الشورى لم يرد على سبيل الوجوب وانما على سبيل الندب . . وعلى هذا أكثر كتاب « الاحكام السلطانية » فى التاريخ

الاسلامى . . وعلى رأسهم القاضى أبو يعلي الحنبلي ، والماوردي وكذلك ابن حزم الظاهـرى ، وابن قيم الجوزيـة[٨] ، وذهب رأى آخر الى أن المشـاورة واجبة . . من ذلك ما ينقله القرطبي عن ابن عطية من أن « الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الاحكام ومن لا يستشير أهل العلم فعزله واجب » .

ولا نريد أن نتابع هذه الاقوال ولا أن نخوض فى أدلتها ذلك أننا نعتقد ـ مع حرصنا على توقير علمائنا الاوائل والاعتـراف بفضلهم ـ أن أكثرهـا قد سيق ودافع عنه أصحابه وفي خواطرهم « صورة » واحدة من صور الشورى اختلفت من فقيه الى فقيه . . وأن تقريراتهم ، فى عمـومها ، لا تكفى اليـوم وحدهـا للاستدلال . . لأن موضوع هذا الاستدلال غير محدد . .

ثم اننا نعتقد اعتقادا جازما أن هناك ترابطا لازما بين القضايا العديدة التى أثرناها فى شأن الشورى . . فلا يمكن الحديث عن « وجوب الشورى » هكذا باطلاق . . اذ يتصور أن تكون واجبة فى أحوال ومندوبة فى أحوال . . وغير مطلوبة أصلا فى أحوال ثالثة أخرى . . وهذا التـردد بين الاحكـام التكليفية المختلفة ليس الا نتيجة لازمة لارادة الشارع سبحانه أن يترك الناس فى سعة من أمرهم مع توجيههم الى عموم مبدأ الشورى . . وهى ارادة يكاد يبديها استخدام كلمة جامعة عامة هى كلمة الامر فى قوله تعالى « وشاورهم فى الامر » وقوله : « وأمرهم شورى بينهم » . .

رابعا : مدى الزام الشورى للمستشير . .

وهذا هو المبحث الذى أطال علماؤنا الحديث فيه ، بـالعموم نفسـه الذى عالجوا به كافة قضايا الشورى . . فذهب فريق الى أنها ملزمة للمستشير (هكذا بـاطلاق) ، وذهب آخـرون الى انها معلمة لـه ، ان شاء أخـذ برأى الـذين استشارهم فيها وان شاء أخذ بغيره . .

وموقفنا فى هذه القضية كذلك أنـه لا يمكن اتخاذ مـوقف واحد من صـور الشورى المختلفة واحوالها التى تختلف باختلاف المستشير والمستشار وموضوع

المشورة . . وأن الجدل الطويل الذى ثار قد بدأ بالنصوص وانتهى بها متجاوزا عن الاختلافات الاساسية بين الصور المختلفة للشورى وأن هذا التجاوز يؤدى بالضرورة الى سوء فهم النصوص ، أو سوقها فى غير مساقها ، وتحميلها فوق ما تحتمل ، كما يؤدى الى تساهل شديد فى تفسير السوابق واستخراج الحجة منها . . نتيجة تقصير فى تحليل تلك السوابق وضبطِ ملابساتها ، وربط الاحكام المستفادة من هذه السوابق بتلك الملابسات وحدها . . بحيث يدور حكم السابقة وجودا وعدما مع وجود تلك الملابسات وعدمها . .

ان هذا المنهج كله يضيع فى طيات المنهج الشكلى القائم على الانحصار فى النصوص واشباعها تحليلا لغويا ومنطقيا دون التفات كامل الى « الموضوع » الذى تعالجه . . ومن قبيل هذا المنهج الشكلى ما يقول به الفقيه الكبير ابن حزم الظاهرى الذى نعترف له بقوة العارضة ودقة استخراج الاحكام من أدلتها ، ونعرف له مكنته الكبيرة فى الاصول والفروع والعقائد . . ولكنا مع ذلك كله - لا نجده مقنعا فى رفضه القول بالزام الشورى (على اطلاقها) استدلالا بأنه سبحانه قال « فاذا عزمت فتوكل على الله » فمرد الامر الى النبي (ﷺ) لا اليهم . . ونسأل من زعم لزوم المشاورة فان قالوا لا يصح شىء من الشرع الا بمشاورتهم كلهم أتوا بالمحال والحرج ، وان قالوا يصح بمشاورة البعض . . قلنا فمن يكون هذا البعض ؟ وكم حده ؟ فصح أن الآية ندب » .

ان هذا النوع من التدليل يترك المشكلة بكل ما فيها ، ويذهل عن مضمونها كله مستغرقا فى تحليلات وتخريجات نظرية خالصة . . تضفى على بعض النصوص عموما ليس لها . . وتؤدى - بالضرورة الى ادخال الامور بعضها فى بعض على نحو تفوت معه المصالح ، وتنفصل به النصوص عن وظيفتها فى حفظ مصالح الناس . . بل ان ابن حزم - رحمه الله - فى حرصه المعهود على ان يدور مع النصوص وحدها ، يقفز الى النتيجة التى يريدها قفزا متجاوزا عما يمكن أن يقال - وقد قيل فعلا - من أن التوكل انما يكون على الله فى الاحوال كلها . . مما لا يقدح فى لزوم المشاورة ، أو أن العزم والتوكل على الله انما يكون فى الامر الذى

يصدر فيه الرسول (ﷺ) عن وحي الله تعالى . . أما ما لم يكن فيه وحى فلا دلالة لهذا النص عليه ويبقى على الاصل من التزام الشورى فيه ، ان الحديث يمتد بنا كثيرا لو حاولنا تعقب المزالق والاخطاء التى أدى اليها - فى تقديرنا - تجهيل المشكلة والالتزام فى طرحها بالصيغة التقليدية التى طرحت أول العهد بها . . ثم محاولة اخضاع السوابق والشواهد كلها للنتائج النظرية المستخلصة على عجل من النصوص المعزولة عن موضوعها . .

ان من هذا القبيل - فيما نرى - أكثر ما ذهب اليه العالم المعاصر الدكتور سعيد رمضان البوطي فى مقاله له بمجلة العربى فهو - على سبيل المثال - يبدأ حديثه بتصور عام للشورى يربطها باستخراج الاحكام الشرعية . . ثم يلاحظ أن من شروط الامامه الكبرى أن يكون صاحبها عالما متمكنا فى الشريعة الاسلامية واصولها قد بلغ فى ذلك رتبة الاجتهاد أو داناها . . وأنه اذا لوحظ ذلك « زال وجه الغرابة والعجب من أن لا يلزم هذا الحاكم المسلم برأي الاكثرية فى مجلس الشورى . . » . . « وليس بعيدا أن ينقدح فى اجتهاد الحاكم أن حكم الله فى الامر انما هو كذا . . ولا عليه فى هذه الحالة أن ينفذ ما قد هداه اليه اجتهاده ولا عليه أن يأتى مخالفا لما ارتآه أكثر الناس ، اذ هو لا يقل فى الطاقة الاجتهادية عن أهل شوراه . . » .

ان هذا التصوير كله - فى تقديرنا - محل نظر كبير . . فليس الامر دائما أمر تشريع واجتهاد فى استخراج الاحكام الشرعية . . وحتى فى نطاق التشريع ، فبأي سند يرجح رأي حاكم فرد على رأي جمهرة من العلماء المجتهدين يتداولون الامر بينهم فى « مجلس للشورى » . . وهل يمكن أن يغيب عنا اليوم استحالة توافر صفة المجتهد المطلق فى الامور كلها للحاكم الفرد وهل يمكن أن تضع الامة مصيرها كله فى يد حاكم فرد يعتمد على اجتهاده فى الاحكام ، ويملك أن يضرب عرض الحائط باجتهاد الكثرة من العلماء المختارين فى مجلس الشورى . . وهل يمكن أن يعتذر عن ذلك بأنه ان كان مصيبا كان له على ذلك الاجر مضاعفا ،

والا رجع بأصل الاجر الذى قيضه الله تعالى للمجتهد ، فهو مأجور على كل حال !! كما قال الدكتور البوطي . وهل من أمانة الحكم وعدالته وصلاحه أن يرجع الحاكم بالاجر ، وأن تجنى الامة ثمرة خطئه وتفرده بـالرأي . . وهـل القضية كلها أجر الحاكم أم قضية مصالح الرعية ؟؟

ويتضح خطر المنهج الذى ننقده فى تصور قضيـة الشورى من الامثلة التى يسوقها الدكتور البوطي ليدلل بها على رأيه فى عدم الزام الشورى فهو يشير الى موقف عبد الله بن الزبير من اصلاح الكعبة بعد أن تهدم واحترق جانب منها بفعـل يزيـد بن معاويـة ، فقد عقـد مجلسـا للشـورى فى مـوسم الحـج . . واستشارهم فى كيفية اصلاح الكعبة : أيرممها أم ينقضها ثم يبنيها من جديد ؟؟

وقد رأى ابن عباس رأيا مالت اليه كثرة المجتمعين ولكن عبد الله بن الزبير لم يأخذ به . . واستخار ربه ثلاثا . . وقرر نقض البيت واقامته من أساسه . :

ان الاستدلال بهذه السابقة للوصـول الى نتيجة عـامة مؤداهـا عدم الـزام الشورى محل نظر كبير . . فهذه مسألة تنفيذية لا نظن الشـورى فيها واجبـة أصلا . . . فضلا عن أن تكون ملزمة . .[9]

خامسا : أهل الشورى . .

فى كتب السياسة الشرعية وكتب الفقه الاسلامى بصفة عامة اصطلاحات ثلاثة تحتاج الى ضبط وتحديد ، فهم تارة يشيرون الى أهل الشـورى ، وتارة يشيرون الى أهل الحل والعقد ، وتارة ثالثة يشيرون الى أهل الاجتهاد . .

وفى ضوء الغموض الذى أحاط بمباحث الشورى كلها نرى من التعسف فى التفسير أن نحاول ضبط هذه المصطلحات فى اطار التصور التقليدى لقضية الشورى والاقرب الى ضبط المصطلحات ـ فيما نرى ـ أن عبارة أهل الشورى عبارة عامة تشير الى من يصلحون ليطلب الحاكم رأيهم فى أمر من الامور . . ومن ثم كان طبيعيا أن تختلف صفاتهم وشروطهم بـاختلاف الامـر المطلوب منهم..أما «أهل الحل والعقد» ، فتشير الى عنصر « التأثير الاجتماعى » ، الذى

يتمتع به فريق من الناس بحيث يكون انحيازهم لشخص أو رأي أو قرار مدخلا كافيا لرضا الناس به ودخولهم فيه وانصياعهم لحكمه . .

أما أهل الاجتهاد ، فالاقرب الى المنطق أنهم المؤهلون لابداء الرأي السليم فى المسائل الفنية على اختلافها . . فان كان الأمر المعروض ذا طبيعة تشريعية كان من شروطهم توافر القدرة على الاجتهاد ـ بمعناه الشرعى ـ أي القدرة على استخراج الاحكام الشرعية من أدلتها . . مع ما يتطلبه ذلك من أدوات للبحث والاستقراء والمعرفة . . وان كان الامر المعروض ذا طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو هندسية أو طبية أو مالية . . كان من شروطهم أن يحوزوا قدرا من المعرفة بتلك الامور . . والا كان تصديهم لابداء المشورة تكلفا واقتفاء لما ليس لهم به علم . .

ان الاجتهاد ـ كما قال العلماء بحق ـ حالة تقبل التجزؤ والانقسام ، ومن لم يبلغ درجة الاجتهاد فى جزء من العلم لم يجز له الافتاء فيه ، ولم يجز ـ بداهة ـ أن يطلب منه الرأي فى شأنه . .

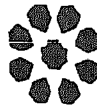
ان أهل الشورى ـ اذن ـ ليسوا جماعة مخصوصة ثابتة . . وليسوا نظاما « اسلاميا » محددا نبحث عنه اليوم فى كتب الاقدمين لنهتدى اليه بحذافيره . .

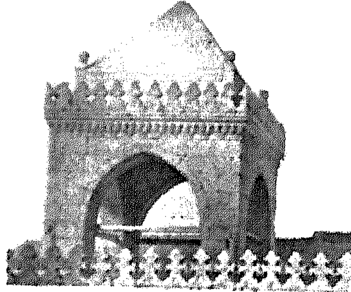
والخلاصة أن قضية الشورى كلها تحتاج الى رؤية جديدة . . وأن جوهر هذه الرؤية أمور ثلاثة :

أولها : ان الاسلام أقر الشورى وأمر بها واعتبرها أصلا من أصول الحكم وسياسة الناس . . ولكنه لم يفصل أحكامها . . وغاية ما تثبته النصوص أن يكون للرعية نوع « اشتراك » فى « أمرها » وأن تفاصيل ذلك الاشتراك متروكة للناس ، وأن هذا الامر يختلف باختلاف أحوال الامة الاجتماعية فى الزمان والمكان فلم يكن من الحكمة أن يوضع له نظام موافق لحال الصدر الاول وحدهم . . ولو وضعه النبي (ﷺ) لاتخذوه دينا وتقيدوا به فى كل زمان ومكان وهو لا يمكن أن يوافق كل زمان ومكان[١١] .

ثانيا : ان مناقشة قضية الشورى اليوم فى اطار المباحث التى صاغها علماؤنا الاوائل والانحصار فى تقسيماتهم لتلك المباحث . . ودورانهم فى فلك التفسير اللفظي للنصوص أمر غير سائغ دينا ولا عقلا . . وهو أهم أسباب الحيرة والاضطراب فى مباحث الحكم والسياسة فى فقهنا الاسلامى المعاصر . . وأن الواجب لذلك البدء بتحديد المشكلة وتحليل جوانبها . . ثم البحث عما عالجته النصوص القرآنية والنبوية من هذه المشاكل . . والاجتهاد فيما لم تعالجه وهو الاكثر الغالب . .

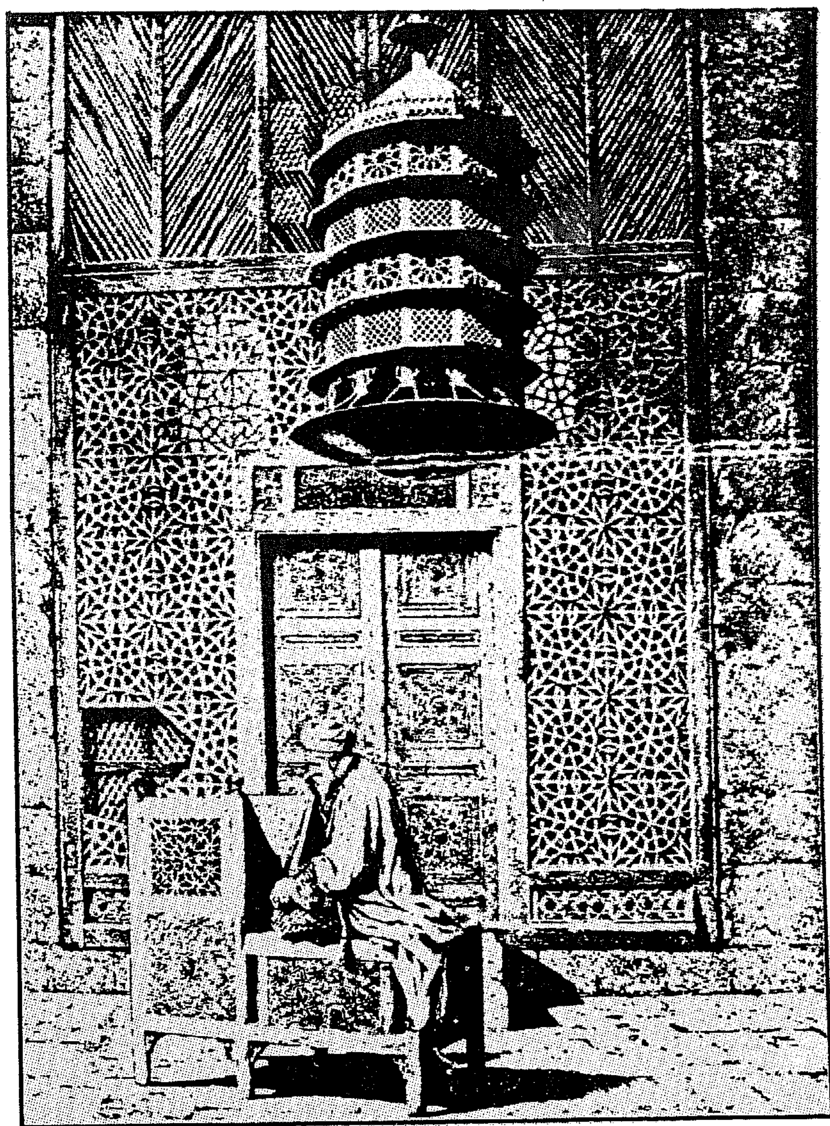
ثالثا : أن الترجيح بين الآراء المختلفة لا يجوز أن يستند الى النصوص وحدها وانما لابد أن تسنده خبرة تشريعية وسياسية واجتماعية . . فالنصوص هنا لا تعالج سلوكا فرديا لآحاد المكلفين . . وانما تنظم اطارا دستوريا وسياسا لأنه تنظيم الملايين . . ولا يمكن التصدي لتطبيق تلك النصوص بعيدا عن الخبرة المتراكمة للشعوب . . المسلم منها وغير المسلم ما دام الاجتهاد فى الامور كلها يظل مقيدا ـ فى الدولة المسلمة بمبدأ عدم مخالفة الثابت حقيقة لا وهما بنصوص الكتاب والسنة .



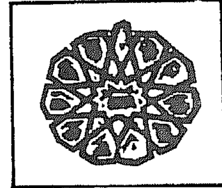


* هوامش

(١) انظر فتح الباري فى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلاني ج ١٣ ص ٢٨٨ .
(٢) فتح الباري ، الموضع السابق ، وانظر فى هذه الاراء رسالة الدكتوراه المقدمة من الدكتور صلاح الدين محمد علي دبوس ، الى جامعة الاسكندرية عام ١٩٧٦ بعنوان « الخليفة ، توليته وعزله » - ص ٢١٨ .
وظاهر من العبارة التى أوردناها فى المتن أن الامام الشافعى رحمه الله يعالج نطاق الشورى ومدى الزامها ، فى عبارة واحدة - وظاهر عبارته أنها - فى هذا النطاق على الاقل - غير ملزمة .
(٣) أورده الدكتور محمد مصطفى دبوس ، نقلا عن فتح الباري ، وعمدة القاري .
(٤) الدكتور محم سليم العوا « النظام السياسى للدولة الاسلامية » ص ١٨٨ .
(٥) انظر تفسير المنار للسيد محمد رشيد رضا ، ج ٥ ص ١٥٩ .
(٦) اعلام الموقعين ج ٤ ص ٢٥٦ .
(٧) الدكتور محمد سليم العوا - المرجع السابق ص ١٨٧ - والواقع أن الدكتور العوا من القلائل الذين تحرروا من الاطار التقليدى الذى عولجت به مباحث الشورى فذكر تحديدا (ص١٨٧) أن أمور الادارة اليومية التى تشغل الاجهزة التنفيذية والادارية للدولة لا تحتمل العرض على الشورى . . أما بعد ذلك فيستوى أن تكون الامور ذات الدقة والخطر التى تعرض للشورى من الامور التنفيذية أو من الامور التشريعية .
(٨) ومع ذلك فعبارة الامام الشافعى فى كتاب « الام » تحتاج الى تأمل اذ نصها : « اذا نزل بالحاكم الامر يحتمل وجوها . . ينبغى له أن يشاور » اذ يرى بعض العلماء أن عبارة « ينبغى » عند الشافعية تؤخذ على الندب فى الاحكام الشرعية ولا تؤخذ على الوجوب .
(٩) وأغرب من هذا كله ما ينهي به الدكتور سعيد رمضان عبارته قائلا : « ولا أعلم خلافا بين أهل العلم فى أن هذا هو واجب الحاكم فى الشريعة الاسلامية بصدد الشورى ونتائجها » فهذا القول محل نظر كبير ، فالخلاف قائم ومشهور . .
(١٠) الشيخ رشيد رضا ، فى تفسير المنار - ج ٥ ، ص ١٥٣ .



الشورى والديمقراطية



لن يكون المد الاسلامي الذي نشهده الآن صحوة حقيقية ثابتة الجذور ممتدة الآثار في المستقبل ، الا بقدر ما ينجح أصحابه وقادته وحاملو ألويته في وصل حركتهم « بالعصر » الذي يعايشونه ويعايشهم ، والا اذا مثلوا في ارهاف ودقة وعمق الهموم الحقيقية للمسلم المعاصر . . والا اذا ظلت احدى ذراعي العملاق الاسلامي الناهض قابضة في اعتصام واستمساك على جوهر الاسلام وقيمه وأصوله الثابتة في مصدريه الخالدين كتاب الله وسنة رسوله ، بينما تمتد الذراع الاخرى مستشرفة آفاق المستقبل مستشعرة ـ على بعد الزمن ـ ما ينتظر المسلمين فيه من دور مع أنفسهم ومع سائر الأمم والشعوب . .

العربي العدد ٢٥٧ ابريل ـ نيسان ١٩٨٠

وفي تقديرنا أن هذه النقلة من حالة الانكفاء النفسي والعقلي على الماضي الى التوجه المبصر نحو المستقبل لا يمكن أن تتحقق الا اذا تمت تصفية عدد من القضايا التي ظلت ولاتزال معلقة في الفكر والسلوك الاسلاميين مئات من السنين دون أن تحسم أو تصفى على نحو يسمح للمسلمين بالانتقال الى غيرها . . ومن هذه القضايا ـ ومن أهمها ـ قضية الحكم في الاسلام . .

ولست من الغفلة بحيث أطمع الى حسم شيء من تلك القضايا في هذه الصفحات القليلة وانما حسبي أن أطرح هنا ما أتصوره مداخل من شأنها أن تعين على ذلك الحسم . .

متغيرات في العالم

ان كثيرا من الأبحاث في هذا الميدان لاتزال للاسف ـ محملة ـ بآفات نتمنى على علمائنا وباحثينا أن يتجاوزوها . .

الآفة الاولى : الانحصار الى حد بعيد في قضية واحدة من قضايا الحكم والسياسة ، وهي قضية « الخلافة » أو « الامامة » . . وهو انحصار يفسره تاريخيا أن المباحث الرئيسية المتصلة بنظام الحكم الاسلامي قد ابتدأها وحدد نطاقها علماء الشيعة ، وكان اهتمامهم الأكبر بالامامة وحقيقتها واقامة الأدلة على ما يرونه من ثبوتها بالنص في آل بيت النبي (ص) . . وأكثر من كتب من أهل السنة في هذا الباب قد كتب رادا عليهم أو مناقشا لآرائهم فالتزم ـ من حيث لا يريد ـ بالحدود التي وضعوها لهذا العلم[1] .

الآفة الثانية أن النظريات وقوالب التفكير التي نمت واستقرت في الفقهين السياسي والدستوري في الغرب لاتزال جاثمة بظلالها الثقيلة على الكثير مما يكتبه علماؤنا ، ولايزال جانب كبير من ابحاثنا أسير تلك النظريات . . التي تعكس واقعا تاريخيا محدوداً نشأ أكثره في فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة . . وقد لايكون صالحا ـ من الناحية النظرية ـ لتفسير واقعنا العربي والاسلامي . . كما قد لاتكون بعض الحلول العملية التي انتهى اليها صالحة لعلاج مشاكلنا السياسية والدستورية . .

ان المهمة العاجلة للعالم السياسي الاسلامي تتمثل ـ كما قدمنا ـ في تصفية القضايا والمسائل المعلقة وصرف الجهود عن أن تستغرقها تلك القضايا . .

اننا نذكر أنفسنا وعلماءنا أن تطورا هائلا قد طرأ ـ في الغرب نفسه ـ على نـوع المشاكـل اليوميـة التي تواجهها المجتمعات الحديثة في سعيها لضمان « ديمقراطية القرارات السياسية والاجتماعية » وفي محاولتها « حماية الحقوق والحريات » في مواجهة قوى ضغط وتأثير يعمل بشدة خارج القنوات الدستورية التي لايعرف الفقه التقليـدي غيرها . . وهي قنوات لم تكن تخطر على بال الأقدمين . . ثم في سعيها لتثبيت مبدأ سيادة القانون وقواعده فوق ارادة الرجال ومصالحهم وأهوائهم . .

ان المقولات النظرية التقليدية التي ورثناها عن الفكر السياسي الغربي القديم لم تعد تكفي مطلقا لمواجهة المشاكل السياسية لانسان اليوم والغد . . وان استمرار الدوران في الحلقة الجوفاء التي تتحرك في مسارها الضيق كثير من جهود الباحثين خطيئة لاتغتفر ، وقتل لوقت يحتاج فيه العمل الاسلامي الى كل لحظة من لحظاته . .

فلنبدأ اذن رحلتنا في تصفية القضايا المعلقة بتقديم موقف محدد وبسيط في سبع من هذه القضايا . . حتى اذا كانت في جملتها ـ محل اتفاق . . كـان من الضروري أن تتوجه أقلامنا الى اقتحام المجالات الجديدة من مجالات السياسة والحكم ، وأن تـزداد اقتـرابـا من الهموم الحقيقيـة والعملية للمسلمـين المعاصرين . . وسنحـاول ايجاز هـذه الآراء في صورة مقـولات خمس يترتب بعضها على البعض . .

القضية الاولى : « السياسة الشرعية » جزء من شريعة الاسلام واقامة الحكم الصالح جزء من رسالته . . وبهذه المقولة ينبغي أن ينتهي الجدل الطويل حول الاسلام والسياسة . ان ما استدل به بعض الناس قديما وحديثا من أن النبي (ﷺ) كان نبيا ورسولا ولم يكن ملكا ولا رئيس دولة ، قد فنده العلماء ولاتقوم له ـ عند التحقيق العلمي ـ قائمة . . ثم ان فهم طبيعة الاسلام هو المدخل لحسم قضية الدين والسياسة . فالاسلام ـ كما يكشف استقراء نصوص القرآن والسنة نظام شامل ، واهتماماته لاتتخلى أبدا عن جانب مهم من حياة الانسان . . ولذا

قال الغزالي رحمه الله « الدين أس والسلطان حارس ، وما لا أس له فمهدوم ، ومالاحارس له فضائع » .

أما ما احتج به البعض من أن نظام المجتمع في عهد النبي (ﷺ) قد خلا من مظاهر الحكم وتنظيم الدولة ، فغير صحيح أولا ، وغير منتج ثانيا ، فهو غير صحيح لأن النبي (ﷺ) سارع فور هجرته الى المدينة الى تنظيم المجتمع الجديد للمؤمنين فكتب الوثيقة المعروفة بدستور المدينة وأقام على أساس مبادئها المدونة « دولة » بالمعنى الكامل لهذا المصطلح عند أهل الاختصاص ومارس فيها فعلا امور الحكم والرئاسة ، وأما أن هذا التدليل غير منتج فمعناه أن بساطة تكوين الدولة في عهد النبي (ﷺ) ليست دليلا على أن الحكم والرئاسة خارجان عن مهمة الاسلام في الجماعة . . ذلك أن طبيعة الزمان والبيئة ماكانت لتسمح بمزيد من التركيب والتعقيد في بناء جهاز الحكم وضبطه . . ولكن الشورى كانت أصلا ، والعدل كان أساسا ، ومسئولية الرعاة والرعية كانت مبدأ ، واقامة ذلك كله كانت ولاتزال واجبا وما لايتم الواجب الا به فهو واجب . . والأبنية التنظيمية على ماهو مقرر ومعروف - تزداد مع الزمن والتطور دقة واحكاما وتركيبا . وهذا هو الفارق بين وجود « المبدأ » وبين صياغته وتركيبه . .

وأغرب من ذلك المماراة في أن النبي (ﷺ) كان يجمع الى صفة الرسالة أنه كان حاكما سياسيا ومؤسسا لدولة سياسية(٢) فهي مماراة تسقط من حسابها البعد التاريخي المتمثل فيما قدمناه من أن النبي (ﷺ) قد أقام أكثر من عشر سنين في المدينة وسط أتباعه من المهاجرين والانصار ، وفي نطاق مجتمع جديد ليست فيه سلطة سياسية أخرى حتى نقول إن مهمته كانت تقتصر على الدعوة وتبليغ الرسالة وأنه ترك المجتمع السياسي القائم يسير في طريقه ويأخذ مداه تحت لواء سلطة سياسية منفصلة عنه وعن أتباعه . . ولقد كان النبي (ﷺ) فعلا رئيسا لهذا المجتمع ، وحاكما فيه بأمر الله .

القضية الثانية : الاسلام لم يفرض نظاما سياسيا مفصلا و « الخلافة » ليست نظاما محدد المعالم :

ان القضية الحقيقية التي ينبغي أن تشغلنا اليوم ليست هي قضية البت فيما اذا كانت زعامة النبي (ﷺ) في قومه زعامة رسالة أم زعامة ملك ، وما اذا

كانت مظاهر الولاية التي نراها أحيانا في سيرته مظاهر دولة سياسية أم مظاهر رياسة دينية. . وانما القضية الحقيقية هي البحث فيما اذا كان ما جاء به (ﷺ) من رسالة دينية قد اشتمل على أصول ومبادىء من أصول الحكم ومبادئه أم انه ترك ذلك تركاً عاما شاملا وأن غاية ما أوجبه الاسلام على أهله أن يقيموا حكومة تضبط الأمر فيهم وأن اشكالها يمكن أن تختلف « بين دستورية واستبدادية ، وبين جمهورية وبلشفية » كما يقول مؤلف « الاسلام واصول الحكم » .

الذي نراه صحيحا في ذلك وسط بين هذا الرأي الذي رفضناه وبين رأي أخر نرفضه كذلك يتصور أن للاسلام « نظاما في الحكم » مفصل المعالم متميز القسمات ، أقامه النبي (ﷺ) وألزم المسلمين من بعده باقامته وأنهم أقاموه فعلا أيام الخلافة الراشدة وقبل أن تتحول الى ملك عضود . . وان على هؤلا المسلمين ـ كذلك أن يرفضوا كل ما حولهم من أنظمة الحكم والسياسة وأن ينحوها عن مقاعد السلطة والرئاسة ليضعوا نظامهم « الاسلامي » على رأس دولتهم الجديدة . . والقائلون بهذا الرأي لايكلفون أنفسهم عناء البت في معالم هذا « النظام الاسلامي » في عهد النبي (ﷺ) ومعالمه التي تطورت وتغيرت تباعا طوال فترة الخلافة الراشدة » . .

ان اسلوب الاسلام في التشريع وبناء الانظمة يقوم ـ كما قيل بحق على اجمال مايتغير وتفصيل ما لايتغير . . ولهذا لايسعنا أن نوافق العلامة أبا الاعلى المودودي رحمه الله حيث يقول عن « الدستور الاسلامي انه لايقبل شيئا من التبديل والتغيير فان شئت خرجت عليه وأعلنت عليه الحرب كما خرجت عليه (تركيا ، وايران) ولكن ليس لك أن تحدث فيه أدنى تغيير فانه دستور الهي سرمدي لاتغيير فيه ولا تبديل » .

ان « الحكم » شأنه في الاسلام شأن سائر أنشطة الناس منفردين ومجتمعين مقيد بحدود الله ، محكوم بشريعته ، دائر في نطاق قيمه العليا ، ومهمة الاسلام في الكون أن يرشد حركته . . ومع الناس أن يدلهم على طريق الهداية . . وطريق الهداية في الأمور التعبدية يكون بالنص المفصل عليها . . اذ أمور العبادة ليست مما تتغير المصلحة فيه بتغير الزمان والمكان . . ومن هنا كان النقل مصدرها وكان الدخول في الطاعة جوهرها ومظهرها،أما الامور المعاشية فتبقى على الاصل في الحل والاباحة الاصلية وحرية الحركة في طلب « الاصلح » ،

تحدها في ذلك كله حدود النصوص القطعية وما اشتملت عليه من أحكام تكليفية أمرا ونهيا . . .

وان استقراء نصوص الكتاب أو السنة ، قولية كانت أو فعلية ، وعمل الصحابة رضوان الله عليهم يكشف عن حقيقة ينبغي حسم الخلاف حولها . . وهي ان الاسلام قد وضع للحكم مبادىء أساسية وقيما عليا اعتبرها من « نظامه العام » المعروف عنه بالضرورة . . وترك للناس بعد ذلك أن يضعوها موضع التطبيق بما يحقق مصالحهم ويناسب ظروفهم ، ويلائم تجدد حاجاتهم . . وعلى رأس هذه المبادىء والقيم مبدأ الشورى ، ومبدأ العدل ومسئولية الحكام والتزام الدولة بالقانون المستمد من مصادر التشريع الاسلامية . . واحترام حريات الناس وحقوقهم . . تلك وحدها هي المبادىء . . أما ما عداها فحلول[٣] وسوابق أثمرتها اجتهادات المسلمين حكاماً ومحكومين ، علماء وعامة وتجمع منها تراث للمسلمين في قضايا السياسة والحكم . . تراث يستأنس به دون الزام . . ويرجع اليه رجوع البحث والتمحيص والنقد . . لارجوع النقل والتقيد والانحصار . .

ومن هنا فان الدعوة الى اقامة الخلافة الاسلامية تفقد معناها تماما مالم تحدد معالم تلك « الخلافة » فان المعنى اللغوي الاصطلاحي للخلافة لايجدينا اليوم شيئا ، فاذا انتقلنا الى البعد التاريخي وجدنا الخلافة في بعض صورها مجسدة لمبادىء الاسلام في الحكم . . ووجدناها في بعضها الآخر خارجة عليها متنكرة لها . . حتى لقد ارتبطت في كثير من الاذهان بهذا الخروج وذلك التنكر . . وإلا فهل يقول قائل ان خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما تستوى في ميزان النظر الاسلامي مع « حكم يزيد بن معاوية » . . أو تشتبه بنظام الحكم الذي بسطه على الوطن الاسلامي والعربي سلاطين آل عثمان . .

ان للاسلام معالم لايجوز أن تحجبها الاسماء واللافتات ، والحكم ـ فيما نؤمن ـ لايكون اسلامياً ، ولا يجوز أن يحسب على الاسلام . . الا اذا قام على الشورى ، وبنى على العدل . . وأخذ الرعاة والحكام بمسئولياتهم واحترام حقوق الناس وحرياتهم . . ثم قيدوا أنفسهم ـ قبل ذلك كله ـ بشرائع الاسلام ، نعم ان هذه المبادىء مثل وغايات . . . وستظل أنصبة الحكم منها تتفاوت من عهد الى عهد ولكن النظام الذي يسقطها من حسابه ، ويعتمد

نقائضها أساسا له . . لا يمكن أن يكون نظاما اسلاميا وان حمل أسماء الخلافة والامامة وامرة المؤمنين . .

القضيـة الثالثـة : الحكم الاسلامي نـظام مدني وسلطة الحـاكم المسلم مرجعها الى الشعب :

وهنا لابد من ضبط المصطلحات . . فالباحث في هذه القضية ينبغي أن يفرق بين أمرين :

أولهما : أساس السلطة السياسية في الجماعة ومرجع مايملكه أولو الأمر من حق الطاعة على رعاياهم . .

والثاني : غاية الحكم وأهدافه . . والنظام القانوني الذي يخضع له الناس في ظله ، حكاما ومحكومين . .

ولقد وقع الخلط وطال الجدل بين العلماء بسبب تداخل هذين الامرين ، والتهاون في التمييز بينهما . .

وساعد على هذا الخلط أن بعض الباحثين لم يدققوا كثيرا في التمييز بين حكم النبي (ﷺ) وحكم خلفائه والامراء من بعده . . فـالنبي (ﷺ) كان حاكما سياسيا ولكنه كان رسولا نبيا لاينطق عن الهوى . . وانما يوحى اليه . . « قل انما أنا بشر مثلكم يوحى الي » و « أن احكم بينهم بما أنزل الله » ، ومهما كان من أمر بشريته عليه الصلاة والسلام التي حرص القرآن على توكيدها كما حرص هو على تذكير الناس بها : « فان نبوته واتصاله بالملأ الاعـلى ، وتلقيه الوحي عن الله تبارك وتعالى ، وعصمته صلى الله عليه وسلم . . حقائق لا يجادل فيها ولايستطيع أن يسقطها من حسابه مسلم مؤمن . .

أما خلفاؤه فهم في الجانب السياسي نظراء له صلى الله عليه وسلم . . لهم الطاعة وعليهم الاجتهاد لمصالح المسلمين والسعى في أمورهم . . أما في الجانب الديني فهم متبعون له وليس لأحد منهم عصمة ولامرتبة خاصة الا شرف صحبته (ﷺ) والتلقي عنه . .

ولقد حسم الامام محمد عبده هذا الامر بعبارات واضحة حيث يقـول « ليس في الاسلام مايسمى عند القوم بـالسلطة الدينيـة بوجه من الوجـوه » ولايجـوز لصحيح النـظر أن يخلط الخليفة عنـد المسلمين بمـا يسميه الافـرنج (تيوكراتيك) فان ذلك عندهم هو الذي ينفرد بتلقي الشريعة عن الله وله حق الاثرة في التشريع ، وله في رقاب الناس حق الطاعة لا بالبيعة وما تقتضيه من

العدل وحماية الحوزة ، بل بمقتضى حق الايمان »[٤] ويترتب على هذا الاصل نتيجتة اللازمة وهو أن « سلطة الحكم » تستند الى الشعب وتستمد من عقد البيعة وحده . .

هذا هو الرأي الواضح الجلي الذى عليه اجماع أهل السنة والجماعة . ومع ذلك فقد عاد شيء من الخلط والغموض الى هذه القضية مع ما رفعه بعض الباحثين من المحدثين من أن السيادة في الدولة الاسلامية ليست للشعب ولا لمجموع المسلمين ، وانما هي لله وحده . . وان اختاروا لقولهم هذا عبارة الحاكمية[٥] والحق أننا لا نستريح البتة لهذا التعبير فان حاكمية الله أريد بها أن ارادته ومشيئته غالبة على مشيئة البشر فان ذلك حاصل ايمانا ومشاهدة ، في أمر الحكم السياسي وفي غيره . . وتقريره في هذا المقام لاتدعو اليه الحاجة ، والضرورة لنفي المشيئة عن الجماعة ليست بأقوى من الضرورة لنفيها عن الفرد في سائر تصرفاته ومعاملاته . .

والحديث عن الحاكمية بمعنى الحق في تقرير الأوامر والنواهي الملزمة للجماعة ابتداء ، أي أن حق التشريع شيء والحديث عن أساس السلطة ومصدرها شيء آخر ، والحق أن شعار « لاحكم الا لله » منذ رفعه الخوارج في وجه على كرم الله وجه الى يومنا هذا كان مبعث فتنة وباب فوضى ومدخل تشرذم وتفرقة بين المسلمين « اذ ترى كل فئة نفسها قيمة على حكم الله في الصغيرة والكبيرة ، فتسعى الى تنفيذه ، فتفرق الجماعة ، ويقتل بعضنا بعضا »[٦]

ولعل أحسن مانختتم به ردنا على هذه المقولة جواب الامام على رضى الله عنه حيث يقول : نعم لاحكم الا لله . ولكن هؤلاء يقولون لا إمرة الا لله . ولابد للناس من أمير .

القضية الرابعة : جوهر « الديمقراطية » المعروفة مقبول في الاسلام ، ولكن « سلطة الاغلبية » ليست مطلقة :

ولانريد أن نستدرج الى كلام طويل - لاينتهي - حول تعريف الديمقراطية ، وانما نستطيع - من قبيل التبسيط الذى لا يخل بالحقيقة أن نقرر أن اصدار القرارات العامة في جماعة من البشر لايمكن الا أن يتخذ واحدا من أشكال ثلاثة : فنظام الحكم اما أن يضع سلطة اصدار القرارات قانوناً أو واقعا

بين يدي فرد واحد ، وإما أن يضعها بين يدي أقلية ، وإما أن يضعها بين يدي الكثرة أو الاغلبية التي تسمى تجوزا وتغليبا « بالجماعة » .

واذا كانت الشوري واجبة في الاسلام باجماع أهل العلم لقوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » (الشورى ٣٨) وقوله تعالى لنبيه (ﷺ) : « فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر » (آل عمران ١٥٩) فان وضع السلطة كلها في يد حاكم فرد لايمكن أن يكون داخلا في نطاق مايقبله الاسلام ، ولهذا وجدنا الامام محمد عبده يقول صراحة ان « تصرف الواحد في المجموع ممنوع شرعا » . .

كذلك لايُتصور عقلا أن يتشاور الناس ثم تنزل الاكثرية على رأي القلة . . ولاحجة لأحد أبدا في النصوص التي لاتجعل الكثرة وحدها دليلاً على الحق كقوله تعالى : « قل لايستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث » وقوله : « ما وجدنا لأكثرهم من عهد » وقوله : « بل أكثرهم للحق كارهون » لاحجة في شيء من ذلك لما هو مقرر ومعلوم من أن نطاق الشورى محدود بما ليس فيه دليل شرعي يلزم القلة والكثرة جميعا ، واذا انعدم هذا الدليل وكان الناس في حق الشورى سواسية ، فأين فضل القلة وبأي حجة يكون لقولها النفاذ . . ان الغالب الأكثر معتمد في العقل والنقل اعتماد العام الكلي . . والكثرة توصف لغة وشرعا بأنها الجماعة . . ويستدل علماء الاسلام على هذا بحديث حذيفة المشهور الذي أخبر فيه الرسول (ﷺ) بما يكون من الفتنة فقال له النبي (ﷺ) : تلزم جماعة المسلمين وامامهم . . وهذا ماسنه الرسول (ﷺ) بفعله حين التزم رأي الاكثرية في خروجه لغزوة أحد وكان رأيه ورأى قلة من أصحابه الا يخرجوا من المدينة وأن يعتصموا بها . . ولكن كثرة أصحابه أشاروا عليه بالخروج وألح عليه في ذلك الشباب منهم فتجهز للخروج واتبع رأي الأكثرية . .

ويلفت النظر في المقارنة بين الديمقراطية بمعناها المستقر في الغرب ، والشورى التي أمر بها الاسلام في الحكم أمران . . يتصل أولهما بالاساس النظري لكل منهما ويتصل الأخر بمجال ممارستهما :

(أ) فاما الاساس النظري فان علماء السياسة في الغرب يردون الديمقراطية الى فكرة العقد الاجتماعي التي قال بها كل من لوك وهوبز

وروسو ، وان كانت أقوال هؤلاء الثلاثة من قبيل الفروض التاريخية التي تتحدث عن مرحلة ماقبل الجماعة المنظمة . وهي أدخل في باب التحليل النظري بالفروض منه في باب التحديد التاريخي الموثق بالوقائع والنصوص . .

ومما يستأهل الذكر أن الفكر السياسي الاسلامي قد اعتمد بدوره على فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة وذلك بما تراه جمهرة أهل السنة من أن « الامامة عقد » وأن البيعة هي اسلوب عقده ، ويصف العلامة السنهوري البيعة بأنها عقد حقيقي « مستوف لاركان العقد فمبناه الرضا ، وأطرافه الامام والامة ، وموضوعه توكيل الامام ونيابته عن الامة في تصريف أمورها . . » بل إن شكله لم يختلف عن الشكل الذي جرى عليه الناس في ابرام العقود : « يقول ابن خلدون : وكانوا اذا بايعوا الامير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري » . .

ولا أظن أننا نتعسف في تفسير التاريخ اذا قررنا صراحة أن دستور المدينة الذي أنشأ الدولة الاسلامية الاولى في يثرب كان ـ بالتعبير الحديث ـ أول دستور تعاقدي في التاريخ ، فقد جاء وصفه في ديباجته ونصها : « بسم الله الرحمن الرحيم . . هذا كتاب من محمد النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش ، وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أنهم أمة واحدة من دون الناس . . وأن يثرب حرام جوفها لاهل هذه الصحيفة »(٧)

(ب) يلاحظ ـ مع ذلك أن الفقه الغربي يشترط الاغلبية كأساس لاتخاذ القرارات داخل الجماعة . . ولكنه لايشترطها ـ بالضرورة ـ لاختيار رئيس الدولة . . بينما ظهرت فكرة الشورى في الفكر السياسي الاسلامي في الميدانين معا ، ميدان بيعة الامام التي اعتبرت عقدا كما قدمنا . . وميدان اتخاذ القرارات داخل الجماعة . .

الى هنا يمكن القول بالتقاء نظرية الاسلام في الشورى مع المفهوم السائد للديمقراطية في الفكر الغربي . .

ولكن الفارق يظهر بين النظريتين في نطاق الشورى وحدودها فان الفكر السياسي الغربي بما يقوم عليه من علمانية الدولة قد وضع الامر كله بين يدي أغلبية الجماعة ترى فيه رأيها وتبرم من أمورها ماتبرم وتنقض ماتنقض حتى ذاع في انجلترا القول المأثور من أن البرلمان الانجليزي يملك أن يقرر أي شيء الا أن

يحول المرأة الى رجل والرجل الى امرأه ، وليس الحال كذلك في التصور الاسلامي ، فان الشورى في الجماعة الاسلامية لاتمتد الى ماورد فيه نص قطعي لامحل فيه للاجتهاد . .

والواقع أن الدولة الاسلامية قد تميزت منذ نشأتها بسيادة مبدأين متجاورين متكاملين لايطغى أحدهما على الآخر ، الاول مبدأ الشورى الذي بيناه والآخر مبدأ « سيادة القانون » أو « شرع الله » وهو مبدأ تأخر ظهور نظيره في الفكر السياسي الغربي واعتبر اكتماله تتويجا لتطور متعدد المراحل خروجا من السلطة الشخصية للحكام الى سيادة المؤسسات وقواعد القانون . .

على أن وجود النص التشريعي لايؤدي مع ذلك من الناحية العملية الى اختفاء دور الجماعة وانحسار فكرة الشورى انحساراً كاملا . . اذ أن كثيرا من النصوص يحتاج تطبيقها على الوقائع المتجددة الى اجتهاد . . والى وضع أصول وضوابط عامة لهذا التطبيق تكون بمثابة تشريع فرعي لتطبيق حكم القاعدة على الوقائع الجزئية . . وهو ما يسميه بعض فقهاء التشريع « ابتناء » في مواجهة التشريع الاصلي الذي يسمونه حينئذ التشريع « ابتداء » وهكذا تعود الشورى الى الظهور في هذا الميدان بشروط وضوابط مختلفة عن تلك التي تحكم اختيار الحاكم أو تقرير السياسات التي تعتمد على طلب الاصلح للجماعة في أمور ليست من قبيل التشريع الذي تحكمه نصوص قطعية الدلالة والورود .

وقد نستطيع أن نلخص الفارق بين الديمقراطية الغربية وبين الشورى التي تقوم عليها النظرية السياسية الاسلامية بقولنا إن سلطة الأمة في الديمقراطية الغربية سلطة مطلقة ، بينما هي في التصور الاسلامي مطلقة في نطاق ومقيدة في نطاق آخر . . فحيثما وجد النص التشريعي القطعي فلا موضع لاجتهاد فردي أو جماعي الا أن يكون اجتهادا في التطبيق والتفسير وفي كيفية انزال حكم القاعدة الملزمة على الوقائع المتجددة والظروف المتغيرة[٨] ، وهو مجال لايستهان به :

القضية الخامسة : النظرية السياسية الاسلامية لاتعتمد حق الاقتراع العام وانما تعتمد نظرية « الكفاية في النيابة » . . في الفكر السياسي الغربي تداع أكيد بين المبدأ الديمقراطي وحق الاقتراع العام ، حتى لقد اعتبر وضع شروط مالية أو شروط كفاية على حق الانتخاب قيدا ينتقص من المبدأ الديمقراطي ويحرم فريقا من المواطنين من حقهم في المشاركة السياسية وليس الامر كذلك في

الاسلام . . حيث الحقوق كلها تنطوي على معنى الوظيفة المرتبطة بأهداف الجماعة . . ومن هنا فاذا كان الناس ـ بحسب الاصل ـ متساوين في تعلق حق المشاركة في اختيار الحاكم وممارسة الشورى بهم فان هذين الواجبين يعتبران في رأي الفقهاء المسلمين من قبيل الواجبات الكفائية أي الواجبة على عموم الامة ، بحيث يتولاها فريق من الناس فتسقط عن الباقين ، وبحيث لا يتصور توجه الامة كلها لممارستها . . وفي اطار القاعدة الاصولية التي قررتها الاية الكريمة « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون » ، كان من المنطقي في تنظيم هذا الواجب الكفائي أن يتولاه أهل الذكر في خصوص المهمة الموكولة الى ذلك الفريق . .

ولما كانت الشورى على مابينا تمارس في مجالين متميزين ، أحدهما مجال اختيار الحكام ، والآخر مجال المشاركة في اتخاذ القرارات ، فقد عرف الاسلام طائفتين تتوليان ممارسة الشورى في المجالين . .

الاولى : أهل الحل والعقد .

والأخرى : أهل الاجتهاد .

أولا : أهل الحل والعقد :

ويسميهم البعض كذلك أهل الاختيار ، وهم جماعة بين الناس يتولون نيابة عن سائر الجماعة أداء الواجب الكفائي المتمثل في اختيار الامام وذلك بعد أن يبذلوا جهدهم في البحث والتحري واستطلاع آراء سائر الناس . . وبهذه المهمة التي لم يعن بالوقوف عندها كثير من الباحثين نجد أنفسنا ، في الواقع أمام صورة من صور الانتخاب على درجتين ، فالامة صاحبة السلطة في اختيار الامام تنيب عنها فريقاً أقل عددا واكثر كفاية يتولى ـ باسمها ولحسابها ـ اختيار الامام . . وتصوير الماوردي لهذه الهيئة يجعلها في الواقع عظيمة الشبه بهيئة الناخبين الرئاسيين أو المندوبين المعروفة في انتخاب الرئاسة الامريكية . ونص عبارته : « فاذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار تصفحوا أحوال أهل الامامة الموجودة فيهم شروطها ، فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلا ، وأكملهم شروطا ومن يسرع الناس الى طاعته ولايتوقفون عن بيعته »[9] ولانريد أن نتوقف طويلا عند الشروط التي اشترطها الفقهاء وعلماء السياسة المسلمون في أهل الحل والعقد ، فقد تعددت آراؤهم ولانرى الا أنها تمثل اجتهادا فرديا يعكس

تصوراتهم لمهمة تلك الهيئة . . كلها على أي حال ـ شروط تدور حول فكرتي العلم والعدل المؤديتين الى اختيار الاصلح للامامة . .

كذلك لانتوقف عند كلام العلماء في أقل عدد تنعقد به البيعة وانما نقرر أن أقرب الاقوال الى ملاءمة مهمة الاختيار ما ذكره الماوردي من أنها « تنعقد بموافقة جمهور أهل الحل والعقد من كل بلد » ومثله قول ابن تيمية « الرجل لايصير اماما الا بموافقة أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الامامة ، فان المقصود من الامامة انما يحصل بالقدرة والسلطان»، أما الذين حددوا أعدادا بعينها كخمسة أو أربعة أو أربعين فقد تعلقوا بسوابق وتطبيقات لايمكن عزلها عن ملابساتها وتحويلها الى قاعدة عامة .

ومرة أخرى ننبه الى ضرورة وضع هذه الآراء كلها في مكانتها الحقيقية فهي اجتهادات فردية تسعى الى وضع فكرة الشورى في الاختيار موضعها من التطبيق العملي لاتنقص عن ذلك ولاتزيد . فهي اذن حلول رآها أصحابها مناسبة لأوقاتهم وظروفهم ولنا في تغيير الظروف سعة ومندوحة في البحث عن صيغ واساليب غيرها .

ثانيا : أهل الاجتهاد :

وهؤلاء هم الذين يمثلون الجماعة في ممارسة الوظيفة التشريعية في حدودها المقررة في الدولة الاسلامية ولابد ـ بطبيعة الحال ـ أن يكونوا مؤهلين لتلك الممارسة بأن يكونوا حائزين على درجة من درجات الاجتهاد في استخراج الاحكام واستخلاصها من أدلتها . وفي معرفة الواقع الذي تطبق عليه تلك الاحكام .





* هوامش

(١) في هذا المعنى : الدكتور محمد ضياء الدين الريس « النظريات السياسية الاسلامية » ، الطبعة الرابعة ١٩٦٦ ص ٨٥ ، وقد أتيح لنا ـ خلال عامين متتاليين ـ ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ أن نشترك في مناقشة رسائل ثلاث للدكتوراه لجامعات القاهرة والاسكندرية والازهر ، تدور كلها حول الخلافة ، أو رئاسة الدولة في النظام الاسلامي .

(٢) هو قول المرحوم الشيخ على عبد الرازق في كتابه الاسلام وأصول الحكم .

(٣) انظر الدكتور محمد سليم العوا ـ النظام السياسي للدولة الاسلامية ـ ١٥٠ حيث يميز بوضوح بين من التراث السياسي الاسلامي « حكما » ملزما للمسلمين في هذا العصر وكل عصر . وما يتعتبر « حلا » روعيت فيه المصلحة الاجتماعية عند تقريره ومن ثم تنتفي صفة الالزام عنه .

(٤) الامام محمد عبده « الاسلام والنصرانية » الطبعة الثانية ـ ٧١ .

(٥) أشهر القائلين بهذه العبارة العلامة المودودي في رسائله وكتاباته العديدة . وتابعه فيها كثير من المحدثين .

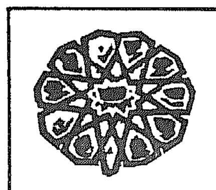
(٦) من مقال للمرحوم الاستاذ حسن العشماوي بعنوان « الفرد العربي ومشكلة الحكم » . بيروت ١٩٧٠ ص ١٣٥ أورده الدكتور محمد سليم العوا في مؤلفه السابق ذكره ص ١٦٠ .

(٧) وهذه الوثيقة ـ عند التحليل العلمي ـ دستور بالمعنى الصحيح وبها تأسست دولة مكتملة الاركان . . الشعب ، الاقليم ، والسلطة السياسية . . فالشعب قد فصلته الوثيقة قبيلة قبيلة . . والاقليم حددته بيثرب . . ويذكر الدكتور محمد حميد الله في كتابه القيم « الوثائق السياسية في عهد النبي » ص ٢٤١ نقلها عن المطري في تاريخ المدينة أن النبي (ﷺ) أرسل بعض أصحابه ليبنوا أعلاما على حدود حرم المدينة شرقا وغربا وشمالا وجنوبا . وأما السلطة السياسية فيحددها قول الوثيقة « وأنه ماكان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو أمر يخاف فساده فان مرده الى الله والى محمد رسول الله » .

(٨) وهو مجال لايستهان به عمليا .

(٩) الاحكام السلطانية ـ ٦ .

• السلطة السياسية في الاسلام



اذا كان أول سيف سُلّ في الاسلام قد سُلَّ على أعتاب قضية الخلافة ونظام الحكم ، فان حجر الزاوية في الخلافات الكبرى حول هذه القضية ، هو تحديد أساس شرعية السلطة التي تتمتع بها حكومة المسلمين . .

وفي تقديرنا أن خلطا كبيرا وقع عند الفكر السياسي الاسلامي ، تداخلت بسببه قضيتان ينبغي التمييز بينهما . .

الأولى . . قضية « سند شرعية » السلطة ، وأساس الطاعة التي يستحقها الرعاة على الرعية . . وهو ما يدرسه كثير من الباحثين تحت عنوان . . « طبيعة الحكومة الاسلامية » .

والأخرى . . قضية النظام القانوني ، الذي يخضع له المجتمع المسلم ، بحكامه ومحكوميه وهو نظام « الشريعة الاسلامية » .

العربي ـ العدد ٣٠٩ اغسطس ـ آب ١٩٨٤ م

والمقولة التي نسوق هذه السطور دفاعا عنها مقولة مزدوجة ، مؤداها أن سند شرعية السلطة في المجتمع المسلم هو « رضا المحكومين » ، وان الحكومة الاسلامية - لهذا - حكومة مدنية وليست حكومة دينية . . أما النظام القانوني الذي يخضع له المجتمع المسلم فهو نظام قانوني « الهي المصدر » لأن مصادره العليا والأساسية مصادر دينية ترجع الى الوحي . وبسبب الخلط بين هذين الأمرين . . سند السلطة ، وطبيعة النظام القانوني ، وقع الخلاف الطويل الممتد حول « طبيعة الحكومة الاسلامية » ودارت معارك ما كان ينبغي أن تدور . . وفتح ملف كبير لا يزال مفتوحا لما يسميه أصحابه « العلمانية » ، وهي مصطلح غامض ، سيء الحظ شديد الغموض ، تدثرت بعباءته الفضفاضة دعوات شتى . . وآن الأوان - فيما نرى - لنزع هذه العباءة عنه ، ومناقشة مكوناته ، وبواعث الدفاع عنه ، في صراحة ، وتحديد للمفاهيم ، ووضوح .

أولا : الاسلام لا يقيم « حكومة دينية » ، « ورضا الشعب » هو مصدر شرعية السلطة في المجتمع الاسلامي :

ولعل الخفاء الذي أحاط بهذه الحقيقة ، راجع الى أن الحكم الاسلامي قد بدأ في حياة النبي ﷺ وانه ﷺ كان حاكما سياسيا ، ولكنه - قبل ذلك - كان رسولا نبيا ، ولا ينطق عن الهوى ، وانما يوحي اليه : ويحكم بين رعيته بما أراه الله ، ومهما كان من أمر بشريته ، التي حرص القرآن على توكيدها كما حرص هو (ﷺ) على تذكير الناس بها ، فان نبوته واتصاله بالملأ الأعلى وتلقيه الوحي عن الله تعالي . وعصمته ﷺ هي حقائق لا يجادل فيها مسلم مؤمن .

لهذا لم يكن غريبا أن يتصور كثيرون ، أن يكون حكم خلفائه من بعده امتدادا لحكمه ﷺ بجانبيه هذين . . والذي نعتقده ونؤمن به أن خلفاءه ﷺ جميعا متبعون له ، وليس لأحدهم منهم عصمة ولا مرتبة خاصة ، إلا شرف صحبته ﷺ والتلقي عنه . واذا كان لقب « الخليفة » الذي أطلق على من تولوا الرئاسة بعده ﷺ ، قد يوحي باستمرار الصفة الدينية للحكم ، استنادا الى ما وصفها به البعض من أنها رياسة عامة في أمور الدين والدنيا ، أو أنها « نيابة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به » فان التأمل في هذه العبارات يكشف عن أن مسئولية الحاكم عن حراسة الدين جزء من « مضمون وظيفته » وليست تحديدا لسند شرعية حكمه وسلطته . . ولقد حسم الامام محمد عبده

هذا الأمر بعبارات واضحة حيث يقول : « ليس في الاسلام ما يسمى عند القوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه » « ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين ، بما يسميه الافرنج (تيوكراتيك) فان ذلك عندهم هو الذي ينفرد بتلقي الشريعة من الله . . وله في رقاب الناس حق الطاعة لا بالبيعة وما تقتضيه من العدل وحماية الحوزة ، بل بمقتضى حق الأيمان »[1] .

هذا هو الرأى الواضح الجلي ، الذي عليه اجماع أهل السنة والجماعة ، وما ورد عن أقوال لبعض الخلفاء والولاة تفيد غير هذا ، فهو إما مؤول ، أو واجب رده على أصحابه . فمما يجب تأويله قول عثمان رضي الله عنه حين طالبه الثائرون عليه بعزل نفسه « لست خالعا قميصا كسانيه الله » اذ يجب حمل عبارته على معنى انكاره حق الثائرين ـ وحدهم ـ في نقض بيعته التي وثقها ـ حين أبرمت ـ جمهور المسلمين .

ومعروف بعد ذلك أن الامامة عند الشيعة لا تثبت بالاختيار ، وانما تثبت بالنص عن النبي ﷺ ، وأنها « منصب الهي يختاره الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبي ، ويأمر النبي بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم باتباعه[2] ، ويعتقدون أن الله سبحانه أمر نبيه بأن ينص على علي ، وينصبه علما للناس من بعده » . . وأنه كذلك « أوحى الى ولده الحسن وأوصى أخاه الحسين ، وهكذا الى الامام الثاني عشر المهدي المنتظر »[3] .

وهذا جوهر الخلاف بين السنة والشيعة ، ولا نظن أنه خلاف يمكن حسمه ، وان كنا نؤمن بضرورة تجاوز آثاره ، كما نؤمن بأن تلك الآثار تتضاءل في المرحلة القائمة حسب الاعتقاد الشيعي ، وهي مرحلة الغيبة الكبرى للامام بحيث لا يستحيل التقريب العملي ، مع بقاء الخلاف الاعتقادي .

أما عند أهل السنة والجماعة ، سلفهم وخلفهم فليس للحاكم صفة دينية أو عصمة كعصمة الأنبياء . .

ويترتب على هذا الأصل نتيجته اللازمة ، وهي أن « سلطة الحكم » تستند الى الشعب وتستمد من عقد البيعة ، أيا كانت صورة تلك البيعة ووسائل تنصيب الحاكم استنادا الى رضا الرعية .

ومع ذلك فقد عاد شيء من الخلط والغموض الى هذه القضية ، مع ما رفعه بعض الباحثين من المحدثين ، من أن السيادة في الدولة الاسلامية ليست للشعب

ولا لمجموع المسلمين ، وانما هي لله وحده . . وان اختاروا لقولهم هذا عبارة « الحاكمية » . . وهي عبارة لا نستريح لها والمحاولة كلها من جانب صاحبها ، وهو العلامة أبو الأعلى المودودي تحاول اختصار طريق البحث بادماج القضيتين معا : قضية سند السلطة السياسية وشرعيتها من ناحية ، وقضية طبيعة النظام القانوني الذي تخضع له الجماعة من ناحية أخرى ، ولذلك قال ـ رحمه الله ـ إن النظام السياسي الاسلامي ، ليس ثيوقراطيا (أي دينيا) خالصا ، وليس ديمقراطيا خالصا ، ولكنه (ثيو ديمقراطي)[٤] . . وهذا مزج لا ضرورة له ، وضرره ـ فيما نرى ـ أكبر من نفعه ، ونتمنى لو عدل الجميع عنه ، وحرصوا ـ بدلا من ذلك ـ على معالجة كل من القضيتين معالجة مستقلة ، رفعا لِلَّبس ، وازالة لكل خلط . .

ولقد أسهم في وقوع هذا الخلط ، الاستدلال ـ في السياق المتداخل المركب ـ بقوله تعالى : ﴿ إن الحكم إلا لله ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ ان هذه النصوص وأمثالها دالة على مصدر التشريع الذي تخضع له الجماعة ، ولا تعلق لها بالأمر الثاني ، وهو أساس السلطة السياسية . .

والحق أن شعار « لاحكم إلا الله » منذ رفعه الخوارج في وجه علي كرم الله وجهه ، الى يومنا هذا كان مبعث فتنة ،ومدخل تشرذم وتفرقة بين المسلمين ، اذ ترى كل فئة نفسها قيمة على حكم الله تعالى في الصغيرة والكبيرة ، فتسعى الى تنفيذه فتتفرق الجماعة ، ويقتل بعضها بعضا »[٥] .

ونحب هنا أن نؤكد أن « الرضا » هو سند شرعية الحكم في المجتمع الاسلامي ، أما « البيعة » فهي احدى « الصيغ التنظيمية » التي تعبر عن هذا الرضا . . ولهذا آثرنا ألا نتوقف كثيرا ولا قليلا عند تعدد « صيغ » اختيار الخلفاء بعد وفاة الرسول ﷺ ، وذلك تمييزا بين المبدأ من ناحية ، ووسائل وضعه موضع التنفيذ من ناحية أخرى . . وتحرزا من أن يتعلق بعض الناس بصيغة واحدة يرونها جزءا من أجزاء المبدأ وركنا من أركانه . .



أخطر ما في المصطلح في صيغته العربية ، أنه ينطوي على زيف كبير ، بما يحمله من تداخل مصطلح « العلمية » وهو تداخل بلغ من انتشاره أن أوشك على الاستقرار لدى كثير من الباحثين ، حتى صاروا يستعملون « العلمانية » و«العلمية» كمترادفين ، مع أن هـذا من شأنـه ، بمفهوم المخـالفة « أن يصم الوصف المقابل لنظام الحكم » وهو الحكومـة « الدينيـة » بتهمة مخـالفة العلم والعلمية . . وفوق ذلك ، فان المصطلح ينطوي على مكونات عديدة ، لم يعن أحد بحصرها . وكثير من الذين يدافعـون عن « العلمانيـة » لا يقصدون في الحقيقة الا الدفاع عن واحد أو أكثر من تلك العناصر ، ولكنهم يتحملون ـ غير ملتفتين ـ موقف الدفاع عن سائر العناصر التي ربما لم تخطر لهم على بال .

كذلك فان المصطلح قد حمل في ظروف تاريخيـة خاصـة ، ووسط ملابسـات سياسية خاصة ، مدلولات معينـة ، وأحاطت بـه ـ بسبب تلك الملابسـات ـ مشاعر نفسية معينة ، عقدّت الحوار حـوله الى درجـة أوشك معهـا أن يصير مستحيلا . . وحسبي تدليلا على ذلك كله أن أورد بعض ما قيل ـ حديثا ـ عن العلمانية :

يقول أحد الباحثين : « ان العلمانية ـ بشكل أو بآخر ـ هي مرادف للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ووقوفنا ضد العلمانية هو وقوف ضد الاعلان العالمي لحقوق الانسان »[٦] .

ويرى آخرون في اطار دراسة الوضع الطائفي القائم في لبنان ، أن العلمانية سلاح رئيسي في القضاء على « الطائفية » ويعرف الطائفية بأنها « نظام سياسي عـلى أسـاسـه يقـوم التمثيـل النيـابي ، وتؤلف الحكـومـات وتـوزع القـوى السياسية . . وأنها كذلك نظام اداري على أساسه تسنْد وظائف الادارة . . وأنها في النهاية حالة نفسية قوامها شعور (المواطن) أنه ابن طائفته قبـل أن يكون (مواطنا) ، وشعوره بالتضامن مع أبناء طائفته والتباعد عن باقي مواطنيه »[٧] لذلك تبدو الدعوة الى العلمانية سلاحا فعالا في محاربة هذه الطائفية البغيضة ، ويبدو الاعتراض على العلمانية كما لـو كان دعـوة لتثبيت الطائفيـة والدفـاع عنها[٨] ، وهي دعوة من الصعب أن يدافع عنها مفكر مستنير .

ويرى كثير من قادة المقاومة الفلسطينية وأعضائها أن « اقامة الدول العلمانية » التي يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في بلد واحد مستقل هي البديل المقبول لاستمرار « الدولة الصهيونية » ذات الأساس العنصري والديني . . وفي هذا المفهوم قد يبدو الاعتراض على « العلمانية » كما لو كان دفاعا عن استمرار « صهيونية الدولة » ، وان لم يكن دفاعا مقصودا بطبيعة الحال . .

وهكذا لا يستطيع الباحث اليوم في « العلمانية » أن يتجاوز الخصوصيات البيئية والزمانية التي أحاطت بها ، اذ قد تكون قضية « العلمانية » مثارة بشكل حاد في قطر معين لأسباب تتعلق بتكوينه وظروفه ، بينما لا تكون على المستوى نفسه من الأهمية في قطر آخر (٩) .

ومع ذلك فنحن لا نملك هنا أن نناقش هذا العدد غير النهائي من تلك الخصوصيات ، وإنما نحاول مناقشة قضية « العلمانية » في اطار أوسع من حدود تلك الخصوصيات ، وأوسع ـ بصفة خاصة ـ من حدود « المشكلة اللبنانية » ، و « المشكلة الفلسطينية » .

١ ـ ان البعض يتحدث عن « العلمانية » وفي ذهنه عنصر واحد من عناصرها هو « الدولة الدينية » ـ والأساس في هذا التمييز هو تحديد مصدر السلطة السياسية في الدولة ، فإن كان مصدرا دينيا فالدولة ثيوقراطية دينية ، والا فهي مدنية أو « ديمقراطية » اذا كان رضا المحكومين هو أساس السلطة السياسية فيها . ومن تحليلنا لطبيعة السلطة السياسية في الدولة الاسلامية ، لا نجد لنا تحفظا على هذا العنصر من عناصر « علمانية » الدولة ، ولا نظن أنه يشكل نقطة تصادم مع الدعوة الى الاسلام ، أو مع اقامة نظام سياسي اسلامي .

٢ ـ كذلك ينعقد اجماع الباحثين على أن من عناصر « العلمانية » بل ومن أهدافها ، تحقيق مساواة أساسية بين أتباع الأديان المختلفة في الحقوق الشخصية ، والمدنية والسياسية ، ولعل هذا هو المعنى الذي حمل البعض على الربط بين « العلمانية » وبين اعلان حقوق الانسان . . . . وفي تقديرنا أن « اسلامية » الدولة لا تمس هذه المساواة ، وأن قاعدة « لهم ما لنا وعليهم ما علينا » هي الأصل في معاملة غير المسلمين ، كما أن كثيرا من الاستثناءات التاريخية على هذا الأصل لم تكن الا حلولا لجأ اليها المسلمون لمواجهة ظروفهم الموضوعية الخاصة . . خلافا للأصل الثابت الذي قررناه ، ويبقى مع ذلك أن

المساواة لا تحول دون التصنيف ، حين يكون اختلاف الدين مستوجبا - موضوعيا - لمعاملة خاصة . . . وذلك صحيح في جميع صور المساواة ، وليس خاصا بحدود المساواة بين اتباع العقائد الدينية المختلفة . ومن الضروري فوق ذلك أن نذكر بأن « علمانية الدولة » حتى اذا تقررت وأعلنت ، فانها لن تمنع عمليا من الاستبداد بالأقلية ، وهو استبداد وقع في التاريخ العام لأسباب عديدة منها التطرف الديني ومنها التعصب القومي ومنها الاستغلال الاقتصادي .

٣ - أما الذي يرفضه الاسلام من « العلمانية » فهو أساسا علمانية المجتمع ، أو محاولة فرض عزلة بين الدين وتنظيم أمور المجتمع . . إن هذه العزلة مناقضة لطبيعة الاسلام ، والدعوة اليها ايذان بخصومة لا مفر منها ، بين هؤلاء الداعين وبين التيار الاسلامي بروافده كلها[١٠] .

إن الدعوة إلى « علمانية المجتمع » لا تمثل في الحقيقة موقفا حياديا بين الأديان ، وهو الركن الأساسي في « العلمانية » ، إذ انها من وجهة نظر مسيحية خالصة ، تتفق مع قاعدة « أعطوا ما لله لله وما لقيصر لقيصر » ولكنها تضع العربي المسلم في تناقض حاد مع قاعدة شمول الاسلام وتنظيمه الواضح - اجمالا أو تفصيلا - لأمور المجتمع ، وبذلك تكون الدعوة الى « العلمانية » بهذا المعنى منحازة في الواقع لرؤية الأقلية على حساب رؤية الأغلبية .

ان الدعوة الى العلمانية في اطار التوجه القومي ، تبدو - للوهلة الاولى - حلا سعيدا لمشكلة الاغتراب الثقافي ، التي قد تعاني منها بعض الأقليات الدينية في الوطن العربي . . ولكنها - عند التأمل - تخلق من المشاكل والصعاب أكثر كثيرا مما تحل كما أنها تستعير - لحل مشكلة الاغتراب المقول به - صيغة قائمة على فروض مرتبطة بتاريخ الصراع بين الكنيسة والدولة في أوروبا ، وتحاول فرضها على مجتمع لا يعرف تاريخه صراعا مشابها . . . انها - عند التأمل - تفتح ملف الطائفية ولا تقفله . . . وذلك بما تثيره من استقطاب ناشىء عن احساس « الأغلبية » بمحاولة فرض مبدأ أساسي في المجتمع يتعارض تعارضا جوهريا مع أصل من أصول عقيدتها الدينية . .

ان المسلك الصحيح والمباشر لحل مشكلة « الاغتراب » الذي تواجهه بعض الأقليات غير المسلمة هو في تقديرنا ، وتقدير كثير من الباحثين رفض الكهانة والدولة الدينية ، وما دامت السلطة السياسية في الاسلام سلطة مدنية ، فلماذا

لا نحارب « السلطة الدينية » بالاسلام . . ولماذا نحاربها ـ بدلا من ذلك ـ بالعلمانية[11] ؟

ان المقولتين اللتين دافعنا عنهما في هذه السطور ، من شأنهما ـ فيما نرى ـ أن يرفعا التناقض في نفوس المسلمين بين الاسلام والديمقراطية ، وأن يزيلا مخاوف غير المسلمين من سلطان الدولة الدينية ، بعيدا عن مصطلح غامض تختلط بسببه عناصر الموقف وتستمر في ظله المخاوف المتبادلة .

٤ ـ ونعود في النهاية مرة أخرى ، الى ما يتصوره البعض من أن « علمنة المجتمع » قد لا تكون مجرد ضمان للأقليات الدينية ، ولكنها ـ فوق ذلك ـ ضمان لتحكيم العقل في الأمور الاجتماعية والسياسية بما يضمن التقدم . . وهنا نقرر ـ مرة أخرى ـ أن العلمنة في هذا الاستخدام ، ليست هي العلمنة المقصودة بكلمة **Secularism**، وانما في الحقيقة « العلمية » التي يمكن ـ نظريا وعمليا ـ أن تلازم العلمانية ويمكن أن تنفصل عنها . . كما يمكن أن تكون ملازمة لمنهج معين في تطبيق المبادىء الدينية ، ويمكن كذلك أن تنفصل عنه . . .

تعالوا اذن لنطرح جانبا من الشعارات والمصطلحات المحملة بكل صور التزييف الموضوعي . . ولنعلن صراحة ما نريد . .

إن ما نريده أمور ثلاثة :

١ ـ سلطة سياسية تستند إلى رضا المحكومين ولا يستند الحكام فيها إلى حق آلهي . . . أو أساس ديني . . وهذا ـ على الحقيقة ـ هو تصور الاسلام . . وتصور الديمقراطية ، جميعا لأساس شرعية الحكم في الجماعة .

٢ ـ ضمانات قانونية وسياسية لحقوق الأقليات الدينية ، ومساواة بين أتباع الأديان المختلفة في التمتع بالحقوق المدنية والشخصية والسياسية ، إلا ما يدخل في اطار التصنيف القائم على أسس موضوعية على ما قدمنا .

٣ ـ مجتمع يهتدي في حركته بالعقائد والأخلاقيات الأساسية لأغلبية سكانه . . ويحكمه نظام قانوني مستمد من شريعة هذه الأغلبية . . وهذا معنى استمداد التشريع من مصادره الاسلامية .

٤ ـ وأخيرا . . . منهج عقلي يتم به تدبير أمور الحكم وسياسة الناس وتلبية حاجات المجتمع . . وهذا توجه يحتاج الى غرس وإلى تربية وتزكية . . . ولا

ارتباط له « بالعلمانية » على ما بينا . . . ولا يحجبه التزام « باسلامية » المجتمع ، لأن الايمان بالغيب في « السمعيات المغيبة » شيء ، والاعراض عن المنهج العلمي النظري والتجريبي في أمور الدنيا شيء آخر . . والاسلام حاسم أشد الحسم في اصراره على المنهج العلمي في فهم الطبيعة وترتيب أمور المجتمع .

إن هذه الأمور كلها ، يمكن أن تتحقق من خلال سعي دءوب وحوار متصل ، حول المشاكل الحقيقية للمجتمع ، يشارك فيها أهل الرأي وأصحاب المصلحة بعيدا عن المصطلحات المحملة بأكداس من رواسب التاريخ ومحركات الفتنة والشقاق



* هوامش

---

(١) من كتابه « الاسلام والنصرانية » الطبعة الثانية ص ٧١ .

(٢) من كتاب « أصل الشيعة وأصولها » ، للامام محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت ص ٦٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٧ ـ وهذا هو رأي الشيعة الامامية (الاثنا عشرية) ـ أما الشيعة الزيدية فهم وان عدوا الامامة بعد علي حقا لأبنائه من فاطمة بنت الرسول (ﷺ) فانهم يختلفون عن الامامية في أنهم يرون أن الخلافة تكون بالاختيار أو اختيار الشيوخ كما يقولون ، أما وصية النبي (ﷺ) فهي عندهم ليست وصية بالاسم ، وإنما وصية بالوصف ، وهي « أن يكون هاشميا ورعا تقيا عالما سخيا يخرج داعيا لنفسه » .

ونحن من جانبنا لا نرى في هذه الخلافات كلها ـ مهما ضربت جذورها في الأرض ـ الا خلافات سياسية ، نشأت في ظروف تاريخية معروفة . . . وزادها مرور الزمن وتعاقب أجيال الاتباع رسوخا في أرض الواقع الاسلامي . . . علينا أن نتعايش معها وأن نعرف ملابسات نشأتها ، ولكن علينا ـ مع ذلك ـ أن نقرب بين أتباعها ، وأن نكون ـ في معالجتها ـ على مثل الصراط احتراسا والتزاما بأدب الاسلام في الحوار ، حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين لله .

(٤) انظر رسالة « نظرية الاسلام السياسية » ضمن كتابه « نظرية الاسلام وهديه » في السياسة والقانون والدستور - دار الفكر بدمشق - الطبعة الأولى ١٩٦٤ - ص ٣٤ ، ٣٥ حيث يصرح بوصف النظرية الاسلامية تارة بأنها حكومة الهية ثيوقراطية وتارة بأنها ثيوديمقراطية .

(٥) هذا قول المرحوم الأستاذ حسن العشماوي في بحث له بعنوان : الفرد العربي ومشكلة الحكم » بيروت ١٩٧٠ ص ١٣٥ أورده الدكتور محمد سليم العوا في كتابه « النظام السياسي الاسلامي » ص ١٦٠ .

(٦) من تعقيب للأستاذ عصام خليفة في ندوة القومية العربية والاسلام التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨١ - ص ٥٤٢ .

(٧) جوزيف مغيزل « العروبة والعلمانية » - دار النهار للنشر - بيروت ١٩٨٠ ص ٣٤ .

(٨) تعقيب الأستاذ عصام خليفة السابق ذكره ص ٥٤٣ حيث يقول ان من « ينصحنا أن نتوقف عن الدعوة للعلمانية . . . يشجع - بشكل غير مباشر وغير ارادي بالطبع - استمرار الحرب في بلادنا » .

(٩) من تعقيب الدكتور علي الدين هلال - من أعمال الندوة السابق ذكرها ص ٥٤٠ .

(١٠) رغم قيام النظام السياسي والدستوري للولايات المتحدة على الفصل بين الدين والدولة ، فصلا عبر عنه التعديل الاول على الدستور الاتحادي ، وكان له في الفكر القانوني الامريكي ، وفي قضاء المحكمة الاتحادية العليا تاريخ طويل ، في ظل المبدأ المعروف بجدار الفصل بين الكنيسة والدولة . . . فان أصواتا قوية قد ارتفعت طوال المائتي سنة التي أعقبت العمل بالدستور ، تذكر بأن المبالغة في تطبيق مبدأ « الفصل » من شأنها - في الواقع العملي - تحويل الدولة الى دولة لا دينية أي معادية للدين ، وهو ما لم يقصده أبدا واضعو الدستور . . . وقد اشتد ساعد هؤلاء المعترضين خلال السنوات الأخيرة . . . وقُدِّم خلال العام الماضي مشروع لتعديل الدستور ، على نحو يمنع حرمان طلاب المدارس من حقهم في التفرغ لقراءة الكتاب المقدس لفترة معينة خلال اليوم الدراسي . . وكان الرئيس ريجان من أشد المتحمسين لهذا الاقتراح . . ويبدا لنا من ملاحظة الكتابات حوله أنه أثار انزعاجا في دوائر عديدة من بينها الدوائر الثقافية الصهيونية ، التي شنت عليه حملة رفيعة المستوى في ذكائها . . ولم يفز المشروع في النهاية بالأغلبية اللازمة . .

وللاستاذ بول كوبير أستاذ القانون الدستوري بجامعة ميتشجان كتابات عديدة في نقد التفسير السائد للدستور ، وفي الدفاع عن جواز - بل وجوب - ادخال التعليم الديني في المدارس والجامعات .

(١١) محمد عمارة . من تعقيبه في ندوة القومية العربية والاسلام السابق ذكرها ص ٥٥٤ .

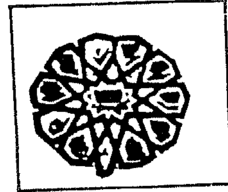


الفصل الثالث

العروبة والإسلام



● بل الاسلام والعروبة معاً .



الحوار حول الاسلام والعروبة حوار قديم في تاريخنا . . ولكن الذي يستوقفنا هذه الأيام أن يبعث هذا الحوار من جديد بهذه الحدة .

أمامي ، وأنا أكتب هذه السطور ، عشرة أعداد من جريدة عربية تصدر في عاصمة غربية . . وفي الأعداد العشرة مساجلات حادة حول الاسلام والعروبة . . بلغت حدتها أن هتف أحد أطرافها بسقوط القومية العربية ، مما استنفر عددا من المؤرخين والكتاب السياسيين للدفاع عن العروبة ونفي « العصبية » و « العنصرية » عن دعاتها . . وأمامي كذلك نحو عشرين عددا من مجلات اسلامية تصدر في عواصم عربية مختلفة لا يخلو عدد منها من مقال يشير صراحة أو ضمنا الى التناقض بين الاسلام والعروبة وتكاد كلها تدين الدعوة القومية باعتبارها عصبية جاهلية ينكرها الاسلام وهو الذي لايعرف بين اتباعه رابطة ولا نسبا غير رابطة الايمان ونسب التقوى .

العربي العدد ٣٠٨ يوليو - تموز ١٩٨٤ م

والحوار حول الاسلام والعروبة حوار قديم في تاريخنا . . ولكن الذي يستوقفنا هذه الأيام أن يبعث هذا الحوار من جديد بهذه الحدة ، وأن تنشط أقلام كثيرة لاثارته ، لابحثا عن صيغة يجد فيها العربي المسلم المعاصر مخرجا من هذا التناقض المفتعل ، ومدخلا يعينه على تقديم عطائه لكلٍّ من اسلامه وعروبته ، دون أن يتهم بالخروج على الاسلام أو التنكر للعروبة . . وانما تنشط هذه الأقلام لفتح جبهة جديدة من جبهات الصراع الداخلي في وطننا الاسلامي والعربي في وقت أثخنته فيه الجراح ، وتكسرت النصال الموجهة الى عروبته على النصال الموجهة إلى اسلامه .

ولا أريد ـ بحال ـ أن أجر القارىء أو أستدرج بعض كتابه ليفتحوا ـ بدورهم ـ فصلا جديدا من فصول هذه المعركة التي يمكن أن تستغرق الوقت كله والجهد كله . . وأن تصرف عطاء القادرين على العطاء أن يوجهوه لما ينفع الناس . . عربا ومسلمين . . في دينهم . . ودنياهم . . وانما أريد من وراء هذه الكلمات أن أسكن الغبار المثار في هذه المعركة المفتعلة . . بالكشف عن « فساد » الصيغة التي تطرح بها القضية كلها . . بالقاء بعض الضوء على مواقف الاطراف فيها . .

فرضان خاطئان !

ان القضية تطرح هذه الأيام . . وقد طرحت على النحو ذاته في أيام خلت . . في صورة خيار معروض على المفكرين والدعاة ، ومعروض كذلك على الجماهير . . بين الدعوة القومية . . والدعوة الاسلامية . .

وطرح القضية بهذه الصورة يفترض أن موضوع الدعوتين واحد . . كما يفترض أن بينهما تناقضا لايسمح بالجمع بينهما . . وكلا الفرضين غير صحيح . . وهو ما نوضحه في هذه السطور . .

ان الأمر يحتاج ـ في البداية ـ الى تشدد وتدقيق في ضبط كثير من الألفاظ والمصطلحات فلقد دلت التجربة على أن التساهل في استعمال المصطلحات يفتح الأبواب لمعارك وهمية وصراعات بين فرقاء غير مختلفين . .

ونحن ـ في هذه القضية ـ بما تقوم عليه من فروض مختلفة أمام مصطلحات أربعة . . تحتاج كلها الى ضبط وتحديد :

القومية العربية ، وحركة القومية العربية ،والاسلام ، والجامعة الاسلامية : ودون دخول في متاهات التعريفات وخلافات الفلاسفة والكتاب العرب والغربيين . . نوضح بعض الحقائق الاساسية التي تتصل بهذه المصطلحات . .

فالقومية nationalism تعبير عن الانتماء الى أمة . . والأمة جماعة تتبادل الشعور بالانتماء . . وهو شعور تخلقه مقومات مشتركة من أهمها اللغة باجماع العلماء . . رغم اختلافهم في تحديد القيمة النسبية لكل مقوم من المقومات المشتركة الأخرى . .

وهذا الانتماء ليس مذهبا ، ولا فلسفة . . وانما هو « واقعة اجتماعية ونفسية ذات جذور تاريخية » . . ومن هنا فان انتماء المصري أو السوري أو الكويتي أو الجزائري . . الى الامة العربية ليس أمرا متفقا على « مذهبه السياسي » وانما هو جزء من حقيقة ارتباطه العصبي بالمجتمع العربي لايختلف عن قرشية القرشي ، وأوسية الأوسي . . واذا كان الأمر كذلك ـ بالنسبة للقومية ـ فان السؤال عن موقف الاسلام منها . . يعد من قبيل « السؤال المحال » أي الذي لايجوز طرحه . . ومن المحقق أن الاسلام لايتعرض « للوقائع الاجتماعية » بأحكامه التكليفية ، اذ هي ـ كما يقول الاصوليون ـ من الأمور الجعلية (أي التي جعلت كذلك) ولا يرد عليها حكم تكليفي . .

بل نقول أكثر من هذا إن ما يجده الفرد من تعلق بأسرته ، أو قبيلته أو عشيرته ، أو أمته . . انما هو من قبيل المشاعر النفسية التي لاتعرض لها الشرائع بموقف أو حكم . . فهي مشاعر تثور في النفس لاسلطان لصاحبها عليها . . والا فهذا النبي(ﷺ) تضيق ـ أم القرى ـ أول الأمر عن دعوته . . ويلقى وتلقى دعوته من أهلها ما تلقى من الفتن والأذى . . ويخرج منها مهاجرا . . ومع ذلك يحن اليها والى جبالها ووديانها وكل ما فيها . . ويظل يتغنى بذلك كله في دار الهجرة . . دون أن يجد في هذا الحنين وذلك التغني ما يخدش كمال الاسلام ، أو ينال من مكانته على رأس الجماعة الاسلامية التي تلا علينا في شأنها ، قول ربه سبحانه : « وان هذه أمتكم أمة واحدة » .

ـ أما حركة القوميات . . فانها حركة سياسية . . هي اذن حركة ـ وليست مجرد انتماء . . هدفها أن تحول الواقع التاريخي والحضاري الى واقع سياسي . .

بأن تطابق أو تقارب بين الواقعين ، متجهة « بالأمة الواحدة » الى أن تكون كيانا سياسيا موحدا » ولولم يأخذ هذا التوحد ـ بالضرورة ـ شكل الدولة الواحدة . .

هذا ـ وحده ـ هو معنى الحركة القومية . . ونقول وحده ، لايماننا بأن الأوصاف الاضافية التي ينتحلها أصحاب القوميات المختلفة . . حين يصفون حركتهم بأنها تقدمية . . أو ذات مضمون اشتراكي . . أو ذات جوهر اسلامي . . هذه الأوصاف كلها تزيُّد وخلط لأمور بعضها ببعض . . وهي انتقال من الحديث عن « الحركة القومية » ـ الى الحديث عن شيء آخر مختلف تماما ، هو المضمون الحضاري الحالي لتلك الحركة . . أو هو ـ بعبارة أخرى ـ مضمون حضارة الأمة الساعية الى التوحد السياسي . .

ـ أما الاسلام . . فغير متصور أن نخوض هنا في أمر تعريفه . . انه النظام الشامل الذي يقيم حياة الناس على أساس من الأصول الاعتقادية والفكرية والتنظيمية التي جاء بها الأنبياء والرسل عن ربهم ، والتي ختمها وفصلها ـ في شعائرها وشرائعها ، الوحي الذي أنزل على محمد (ﷺ) « قرآنا يتلى ، ويعمل به . . وسنة تروى وتتبع . . »

ـ أما الجامعة الاسلامية . . فهي ـ مثلها في ذلك مثل الحركة القومية ـ دعوة وحركة سياسية تهدف الى تحقيق التطابق أو التقارب بين الواقع الديني والحضاري للمسلمين من ناحية ، وبين واقعهم السياسي من ناحية أخرى . . بحيث تنظم المسلمين ـ في ظلها ـ رابطة سياسية واحدة ، لايلزم ـ هنا كذلك فيما نرى ـ أن تأخذ شكل الدولة الواحدة . . اذ في اعتقادنا ـ وهذا رأي نراه ـ أن عالمية الدعوة الاسلامية لاتقتضي ـ بالضرورة ـ وحدة الدولة الاسلامية . . هذه الجامعة الاسلامية هي وحدها التي يمكن أن تجري المقابلة بينها وبين حركة القوميات .

القومية . . والاسلام

أما القومية فواقع تاريخي . .

وأما الاسلام فدعوة شاملة ونظام مستوعب للحياة . . ووضعهما جنبا الى جنب . . والحديث عن تناقضهما أو توافقهما حديث لامعنى له أصلا . . على أن هذا الضبط للمصطلحات ليس الا مدخلنا للحديث . . اذ لا بد من كلمة

تقـال . . فيما كتب ويكتب . . عن « القـومية العـربية » والاسـلام . . وعن المواقف المختلفة التي اتخذها المفكرون والساسة المصلحون . . والتي لايـزال الناس يصنفونهم ـ بسببها ـ الى دعاة قوميين . . أو دعاة اسلاميين . .

أولا : ان دعاة القومية العربية في عصرنا هذا لا يرفعون دعوتهم القومية في مواجهة الجامعة الاسلامية . . اذ الدعوة الى هذه الجامعة الاسلامية لم تأخذ ـ بعد مكانها كقوة مؤثرة وفعالة على مسرح السياسة المعـاصرة . . وانما يرفـع القوميون دعوتهم في وجه الدعوة الى الاقليمية والانحصار داخل حدود الدول والكيانات العربية المجزأة . . باعتبار هذا الانحصار واقعا سائدا وغـالبا من حولنا . .

فحركة القومية العربية ـ اذن لايجوز أن ينظر اليها على أنها حـركة تمـزيق للوحدة الاسلامية . . اذ ليس ذلك من أهدافها عند الكثرة الغالبة من دعاتها ، وانما الصحيح أن ينظر اليها على أنها دعوة « تَوحُّد » وتجميع تعلو على الاقليمية وتحارب نوازع الانحياز الاقليمي الضيق وخصمها الاكبر هو الانحصار داخل الحدود الاقليمية ـ وليس خصمها الاسلام ، بأي معيار من معايير الخصومة . .

ثانيا : ان كثيرا من دعاة القومية العربية لايقفون عند حد الدفاع عن قضية « التوحد العربي » وانما يدور حديثهم حول « العروبة » وتمجيد العرب . . ومع ذلك فان الرؤية الدقيقة لملابسات هذا الموقف تكشف عن طبيعته الحقيقية . . فهو ليس موقفا عنصريا يزعم تفوق « الجنس العربي » على سائر الاجناس ، والا كان بحق مناقضا لما حرص الاسلام على تقريـره ، من وحدة « النـوع الانساني » ورفض العصبية والعنصرية بكل صورها . .

لقد كان هؤلاء الدعاة القوميون ـ تاريخيا ـ في موقف الدفاع عن العروبـة والحضارة العربية في مواجهة حملة ضاريـة تهدف الى التقليـل من شأن الامـة العربية ، واتهام العرب ـ عبر تاريخهم كله ـ بالعجز والخواء الحضاري . وهذه الحملة ، عند التأمل الدقيق فيها وفي بواعثها ، كانت في الحقيقة موجهـة الى المحتوى الحضاري للأمة العربية ، وهو ـ في أكثر مكوناته وعناصره ـ محتوى اسلامي . . فالهجوم ـ اذن ـ كان هجـوما عـلى الاسلام ، يستـتر تحت شعار « الهجوم على العروبة » والدفاع ـ بالضرورة ـ دفاع عن الاسلام ، وان حمل ـ هو الآخر ـ شعارات العروبة . .

ان من هذا القبيل مانشرته مجلة « تايم » الامريكية بعد حرب عام ١٩٦٧ بعنوان « الأمة العربية المخدوعة . . Arabia Deceptia ، فالعنوان هجوم على العروبة ولكن المحتوى ـ في أكثره ـ هجوم على الاسلام والحضارة الاسلامية . . والذي يتصدى للرد على مثل هذا الهجوم لابد أن يمتزج في رده حديث العروبة بحديث الاسلام . . دون أن يتهم ـ في ولائه لأي منهما ، أو يتهم بالانحياز لواحد منهما دون الآخر . .

في مواجهة التتريك !

وشبيه بهذا الموقف ـ فيما نرى ـ موقف الدفاع الذي وقفه العرب داخل الدولة العثمانية ، حفاظا على عروبتهم . . لا في مواجهة الاسلام كما يتصور البعض ، وانما في مواجهة شعوبية حديثة هي شعوبية التتريك . . فهذا الموقف ـ بدوره ـ مبرر تاريخيا . . وهو عين الموقف الذي كتب له أن يستمر ـ تحت رايات القومية ـ كقوة مقاومة وصمود في مواجهة الاستعمار الغربي الذي تلقف الشعوب العربية الخارجة عن سلطان الدولة العثمانية . .

ان كثيرا من المقولات والاحكام التي تشرح الانبعاث العربي الذي قام داخل الدولة العثمانية والذي اتخذ في النهاية شكل الثورة العربية . . تحتاج الى تحقيق تاريخي . . وأقصى مايسمح به المقام هنا أن نقول ان من واجب العربي المنصف وهو يراجع أوراق تاريخه أن يضع الحقائق المتصلة بحركة التتريك جنبا الى جنب مع حقيقة التمرد العربي على التأخر الحضاري والمحافظة الشديدة التي بلغت حد الجمود والتي طبعت الحياة الاجتماعية والسياسية كلها في أواخر عهد الدولة العثمانية .

كذلك فان تصوير هذا الانبعاث العربي بأنه كان « لا اسلامي » على اساس أن الدولة العثمانية كانت تحكم بالشريعة الاسلامية . . تصوير محل نظر . . والصحيح ـ فيما نرى ـ أن الرابطة داخل الدولة كانت ـ في الاصل ـ رابطة اسلامية ، وخلال هذه الفترة كانت الخلافة محل احترام وموضع ولاء . . بل انها أدت ـ تاريخيا ـ دور الغطاء الذي سكن كثيرا من أسباب الشكوى ، وأخر الجهر بالاحتجاج على جمود النظام الاجتماعي وتخلفه . . فلما ظهرت نزعة

« التتريك » ، تحركت دوافع الانفصال عن الدولـة ، لباعث قـومي ، وآخر اصلاحي . . ان محاربة اللغة العربية واضطهاد العرب داخل الدولة لم يكن - بأي معْيار - سياسة اسلامية يمكن الدفاع عنها ، بل كان تحركا قوميا من نوع عنصري ، حرك تحركا قوميا آخر لدى العناصر العربية . .

وهذه المقاومة العربية حركة جديرة بالاحترام والتقدير ، حتى من وجهة نظر اسلامية خالصة . . وهل يستطيع مؤرخ منصف أن يصف رجالا كعبد الحميد الزهاوي والشيخ أحمد طبارة وسليم الجزائري ممن سقطوا شهداء في هذه الحركة على يد السفاح جمال باشا ، بأنهم كانوا معادين للاسلام . أو كفارا . . واذا لم تكن معالم الفكر الاصـلاحي لهؤلاء الشهداء واضحـة تمامـا . . فماذا يقـول الباحثون في أمثال الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي ورشيد رضا ممن وقفوا موقف الخصومة والاعتراض من سياسة الدولة العثمانية تجاه رعاياهـا من العرب : وتجاه سياستهـا الداخليـة كلها . . وتجـاه تفسيرهـا المحافظ والمغلق لـلاسلام ومبادئه . .

ان التفسير السليم لموقف هؤلاء الـدعاة الاسـلاميين الـذين أيدوا حـركة الانفصال عن الدولة الاسلامية انهم - بحسهم السياسي الاسلامي السليم ، قد شعروا بالمفارقة الهائلة بين التحدي الكبير الذي بدأ يواجه الأمة الاسلامية ، وهو تحدي الحضارة الغربية الزاحفة بأسلحة العقل والتنظيم والقوة العسكرية وبين ضآلة ما أعدته الدولة العثمانية لمقاومة هذا الزحف بعد أن تدثرت بالجمود وتزملت بالاغلاف وقعدت عن الاجتهاد والنظر وفقدت مقومات الحركة الفعالة التي لايصلح غيرها لمقاومة الزحف الغربي الجديد . . لقد كان تأييد الانفصال اذن - بالنسبة لهؤلاء - موقفا اسلاميا مستنيرا في مواجهة موقف متخلف عقيم تصور أن اللافتات التي تحملها الدولة العثمانية المتداعية ، قادرة وحدها على صنع المعجزات لحساب الاسلام والمسلمين . .

وما قلناه في ذلك عن الدعاة والمفكرين من أمثال الأفغاني وعبده والكواكبي ورضا . . وابن باديس . . يقال عن المصلحين والزعماء من أمثال محمد بن على السنوسي ومحمد أحمد المهدي وغيرهما . .[1]

اننا لانستطيع أبدا أن ندخل حركات السنوسي والمهدي في اطار مد قومي عربي على نحو ما يتقول به بعض الباحثين[٢] ، وانما الاقرب الى وقائع التاريخ ، وأقوال مؤسسي هذه الحركات وسيرتهم انها كانت ثورات اصلاحية اسلامية صادمت مؤسسات متخلفة متهالكة تحمل شعارات الاسلام . .

ثالثا : ان عملية التوحد العربي التي تمت تاريخيا عن طريق الفتوحات العربية أو عن طريق حركة التجار العرب ، كانت في الوقت نفسه ، بل كانت في أساسها ، عملية توحد اسلامي . . فالفتوحات تمت كلها باسم الاسلام ونشرا لدعوته ، والتجار العرب الذين ساعدت حركتهم على « التوحد » العربي كانوا في الاساس تجارا « ومبشرين بالاسلام » ان جاز هذا التعبير ، ولذلك فان التوحد الذي حققوه لم يكن مجرد توحد قومي بل كان في جوهره « توحدا اسلاميا » على أيد عربية . .

ومن هنا لايستطيع الباحث أن يفصل - بدقة - بين حدود التوسع العربي ، والتوسع الاسلامي ، ومن المؤكد كذلك أن مما يسر هذا التوسع طبيعة الاسلام الخاصة كدين عالمي يسقط من حسابه تماما كل ألوان التمييز بين الناس على أساس العنصر أو اللون ، ولايعرف منطقه في التعامل مع الناس الا أنهم في الاساس « ناس » وقد يكونون بعد ذلك « مؤمنين » . . ومعنى هذا ان المحتوى الاسلامي لحضارة العرب هو الذي يسر لها أن تنتشر وأن تتقبلها الشعوب التي اتصلت بها .

رابعا : ان القوميين المعاصرين مطالبون - في الحقيقة - بأمرين . .

أولهما . . أن يحددوا - هدفهم السياسي - تحديدا واضحا بأنه السعي للتوحد العربي . . أو ينفوا عنه شبهة الاستعلاء العنصري . فهذا الاستعلاء مدخل لصراعات قومية عقيمة في أساسها وخيمة في عواقبها . . ثم هو - قبل ذلك - مسلك غير مقبول اسلاميا ، وهو الذي يثير شبهة التعارض بين القومية والاسلام . واذا استقام هذا المعنى في الفكر القومي المعاصر . . فينبغي أن تزول - فيما نرى - أسباب المعركة الموهومة بين القومية والاسلام . .

الثاني : أن يتخلوا عن الاصرار على وجود محتوى حضاري عربي مستقل عن

الاسلام : فالحضارة العربية السابقة على الاسلام - مهما تكن لها من قيمة - لايمكن أن تكون شيئا مذكورا الى جانب الفيض الغزير الوفير الذي نشأ ونما وتطور وغير حال الدنيا كلها - وكتب له البقاء - منذ أشرق الاسلام . .

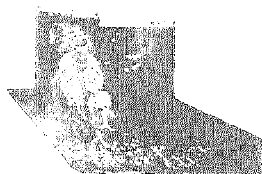
ان مقولة « الامة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة » ، مقولة مقبولة فيما نرى - من وجهة نظر اسلامية - حين تفسر انها « شعار لايصح الا اذا أدركنا أن الاسلام هو الرسالة الخالدة لتلك الأمة الواحدة »[٣] .

خامسا : ان الدعاة الى الاسلام مطالبون - بدورهم - بوقفة هادئة يجددون فيها الشعارات والمصطلحات قبل أن يحددوا موقفهم منها . . فالدعوة الى الوحدة العربية ، حين تتجرد من العنصرية والعصبية . . وحين يسلم أصحابها بأن الاسلام هو المكون الرئيسي للحضارة العربية لايمكن أن تكون شرا يستعاذ بالله منه ، أو يهتف بسقوطه . . كما أنها ليست - بالضرورة - بديلا عن الجامعة الاسلامية . . بل لعلها أن تكون سبيلا اليها ، وخطوة على طريقها . . وهذا نبينا(ﷺ) بدأ - بأمر الله تعالى - فأنذر عشيرته الأقربين ، ثم وحد الجزيرة العربية ، ثم انطلق الدعاة والقادة من بعده (ﷺ) فنشروا الاسلام بين سائر الأمم والشعوب . . ويبدو هذا المسلك اليوم ملائما ، اذا تأمل الناظر في أحوال الدولة الاسلامية . . وما بينها من تباعد وخلافات تحتاج ازالتها الى جهود كبيرة وأوقات طويلة . .

« التوحد العربي »

والكل - بعد ذلك - مدعوون الى أن يطوروا رؤيتهم لهذه المقولات كلها على هدى التغيرات التي تنتاب الدنيا كلها من حولنا ، والتي تترك بصماتها واضحة على موازين الصراعات السياسية بين العرب والمسلمين جميعا وبين خصومهم . . الوحدة الاسلامية ليست قريبة المنال . والوحدة العربية التي طرحت خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن لم تعد هي الأخرى مطروحة كخيار جدى أمام النظم والحركات العربية وانما واقع العرب والمسلمين من حولنا يصرخ بأعلى صوته معلنا عن العنف والصراعات الداخلية ، والتشرذم ، وتفرق الكلمة ، ، وغياب الموقف الفعال . .

وحرام . . في العقل والنقل جميعا . . أن تضـاف الى تلك البلايـا كلها ، معركة عقيمة حول أهداف لاتزال غامضة المعالم . . بعيدة المنال . . وأولى من هذا أن يشتغل الساسة المؤمنون بالقومية بطرح جديد « للتوحد العربي » يقوم على أسس موضوعية من المصالح المشتركة ، ويضع صيغة جـديدة تقـوم على « التنسيق وتوحيد المواقف وتحقيق صور ممكنة من التكامل » بدلا من الصيغة الرومانسية « للوحدة الاندماجية » التي تجاوزتها ـ ولو مؤقتا ـ ظروف الـزمان والمكان . . وأولى بالدعاة الى الاسلام أن يوجهوا جهودهم الى ترشيد حركة « الصحوة الاسلامية » . . واستشراف مهامها الجـديدة في المستقبـل القريب والبعيد . . والى تصفية القضايا المنهجية المعلقة في سمائها ، حتى تكون حركتها تقدما ، ويكون نموها رحمة . . وحتى ينال دعاتها رضا الله والناس وعلى الله قصد السبيل .



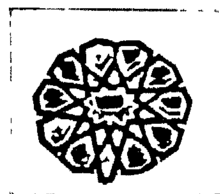
* هوامش

(١) كان السنوسي يقول : ان الاتراك أصبحوا مقدمة النصارى ، مـا دخلوا محلا الا ودخله النصارى ، وهو بذلك يجسد الموقف الذي شرحنـاه ، موقف الاحسـاس بأن ضعف الـدولة العثمانية يفتح الباب للاستعمار الغربي .

(٢) الى هذا التصوير يميل الاستاذ محمد عمارة في كتابه العرب والتحدي ـ من سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت مايو ١٩٨٠ وذلك رغم دقة تحليله لكثير من خصائص تلك الحركات .

(٣) من مقال الاستاذ أكرم زعيتر بجريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن يوم الجمعة ٢٥ / ٤ / ١٩٨٠ وهو يستشهد في ذلك بقول الامير شكيب أرسلان من مقال له سنة ١٩٣٧ « ان العرب خير أمة أخرجت للناس . . ولولا الاسلام لبقوا ممزقين كل ممزق وهم لم يقعدوا في التاريخ المقعد الذي أحلهم في الصف الأول من الأمم الفاتحة الا بمحمد (ﷺ) .

خمسة معوقات تهدد باغتيال المستقبل العربي



منذ شهد الفكر القومي مده الكبير في عالمنا العربي مع انتصاف هذا القرن العشرين والحديث لا ينقطع عن الثقافة المشتركة التي تخلق الشعور بالانتماء المتبادل بين أبناء الأمة العربية . . وتجاوز الأمر مرحلة الحديث المرسل عن أهمية تلك الثقافة . . لنبدأ مرحلة أخرى - لا تزال قائمة - من العمل المنظم للمحافظة على « الهوية الثقافية » للأمة العربية . . ومن الجهود المتصلة للتعرف على التراث العربي والاسلامي ، وتوثيقه وتحقيقه ، ثم توظيفه لخدمة أهداف الأمة العربية في اصلاح حاضرها وتدارك مافاتها ، وتحقيق انبعاث ثقافي تستأنف به عطاءها الموصول للحضارة الانسانية . .

---

* العربي العدد ٢٩٠ يناير - كانون الثاني ١٩٨٣م

ولا أريد هنا أن أخوض في تحديد المقصود بالثقافة ، أو تحديد المضامين الاساسية التي تنفرد بها الثقافة العربية . . والوسائل العملية للمحافظة على عناصر تميزها الذاتي ، والانطلاق بها في عملية نمو عضوى تجدد به نفسها ، دون أن تتردى في مأزق الجمود والانغلاق ، أو تنزلق الى الضياع والفناء في « حضارة الآخرين » . . فلذلك كله ـ على أهميته الكبيرة ـ موضعه المناسب في غير هذه الصفحات . .

وإنما الدعوى التي أدعيها أن مسيرتنا على هذا الطريق بشقيه ، تحديد الهوية ، والانطلاق على طريق مرسوم ، تواجه أزمة حقيقية . . وأن ظواهر هذه الأزمة تتمثل في معوقات رئيسية تكاد تلازم منهجنا في التفكير . . ولن يبلغ بي الطموح أن أتصدى ـ في مقال واحد ـ للبحث عن أسباب نشأة هذه المعوقات . . ووسائل الخلاص منها . . وانما حسبي أن أشير اليها في صراحة ووضوح . . لعل في هذه الاشارة ما يحفز الى تسليط الأضواء عليها وادارة الحوار حولها ، وايجاد الحافز للتخلص منها والوعي بالمشاكل ـ على أيِّ حال ـ هو أول الخطا على طريق الخلاص منها . .

المعوق الأول : تبسيط التجارب

ان كثيرا من مثقفينا ، والمتصدين لمناقشة حياتنا الثقافية ، واتخاذ المواقف في أخطر جوانب حياتنا الحضارية يميلون ميلا جامحا الى « تبسيط » التجارب الثقافية والحضارية . . لنا ولغيرنا . . ويتجهون الى تصور الحياة تصورا « مقولبا » جاهزا . . أو « مُعلَّبا » كما نقول .·. فالتراث ـ على سبيل المثال ـ ينظر اليه ، عبر مكوناته المختلفة ، وعبر امتداده الزمني العميق . . كما لو كان « شيئا » واحدا ، أو « معطى » جاهزا . . موجودا هناك . . في مكان ما . . وكل ما يحتاجه منا هو أن « نكشف عنه الغطاء . . ، وننفض عنه الغبار كما يقول الكثيرون . . ثم نمد أيدينا « فنأخذه » أخذا . . أو نرفضه ، فننكره ونشيح بوجوهنا عنه ، ثم نبحث عن غيره . . ان من عجائب نظرتنا الى التراث أننا في عملية « التعليب » هذه نسقط جميع الأبعاد التي من شأنها أن تزود تراثنا بمعناه الحقيقي وقيمته التاريخية أو المعاصرة . . اننا على سبيل المثال نستل منه حتى

عنصر التتابع الزمنى الذي يؤكد فيه معنى التطور والنمو . . ففي وجداننا يعيش عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وطارق بن زياد وصلاح الدين جنبا الى جنب كما لو كانوا أبناء جيل واحد وبلد واحد . . كما يعيش امرؤ القيس والمتنبي وشوقي وطه حسين بدورهم جنبا الى جنب ، لأن « التعليب » جردهم من زمانهم ومكانهم وظروفهم ، وحولهم الى شخوص رمزية في منظومة تراثية واحدة صنعها خيالنا التاريخي .

وليس هذا الاسلوب مقصورا على التعامل مع « التراث » (كما يتصور البعض .) ولا هو بالضرورة جزء من منهج « الرجوع » الى الماضي وحده . . بل اننا كثيرا ما نقف من حضارات الآخرين نفس الموقف ، فنحن نتحدث على سبيل المثال ، عن « الحضارة الغربية » كما لو كانت هى الأخرى كيانا واحدا معلبا . . نتجاهل في تصورنا له ، اختلافات المكان . . وتنوع المكونات ، وامتداد الزمن وتعاقب عصوره . . ناسين على سبيل المثال أن الحضارة الغربية التي قدمت محاكم التفتيش ، وظلامات العصور الوسطى ، ووحشية حروب الإبادة ، ومظالم استعمار الشعوب واستغلالها . . هى التي قدمت الموجات المتلاحقة من تيارات التنوير العقلي ، وضمانات حرية الانسان ، وديمقراطية الحكم ، وفنون الابداع الجمالي . . وفي ظلها تابع الانسان مسيرته الموفقة للسيطرة على الطبيعة بسلطان العقل والمعرفة والعمل المتواصل . . ومع ذلك كله تظل تلك الحضارة ، في عقل الكثيرين منا ووجدانهم « معطى » واحدا ثابتا لا يتغير ولا يختلف . . ويظل السؤال العقيم مطروحا على الفكر العربي « هل نأخذ بالحضارة الغربية أم نرفضها ؟ . . »

ويمتد منهج « التعليب » الى المذاهب السياسية والاجتماعية ، والى الحلول البديلة التي يدافع عنها أنصارها . . فالذين يطالبون ـ على سبيل المثال ـ بالعودة الى الاسلام ، وتطبيق الشريعة الاسلامية ، يتصورونها هى الأخرى كيانا ثابتا جاهزا معدا للتطبيق الفوري الكامل ، ولا يمتد خيال كثير منهم لرؤية العمليات الاجتهادية العديدة التي لا بد أن تصاحب تطبيق مبادىء الشريعة على واقع متغير متطور ، وعلى علاقات لم يكن لبعضها أشباه في عهد نشأة الفقه الاسلامي وتطوره ، والذين ينادون بتطبيق مذهب او نظام سياسي أو اقتصادي عرفوه في الغرب أو الشرق . . ينظرون اليه بدورهم من خلال منظار التعليب

الذي يرى في تلك النظم كيانات نهائية ثابتة . . ويتجاهل ما يقوم بين مؤسسيها وأتباعها من خلافات في التصور والتفسير والفهم . . كما يتجاهل ما تتعرض له النظم في تطبيقها . . وفي نقلها من بيئتها من تغيير وتبديل في كثير من مكوناتها ، ان من الأسباب الرئيسية لهذا الميل نحو « تعليب » الظواهر « وتثبيتها » ، إحساس داخلي بالعجز عن مواجهة تحديات الحاضر مواجهة جدية تقوم على استكناه التراث باعتباره ذاكرة « الذات الحضارية » وسجل رصيدها . .

ثم تحليل هذه الحضارة ، وتحديد ما ينفع منها ومالا ينفع ، ثم معرفة الواقع القائم ، معرفة احاطة بالدقائق . .

وأخيرا صياغة منهج حركة الى المستقبل . . يوظف التراث كما يوظف معطيات الحاضر المحلي والعالمي لخدمة أهداف الحضارة . .

(ان الاحساس بتعقيد هذا المنهج ، وصعوبة ممارسته ، هو الذي يغري بالالتجاء الى « الحلول » الجاهزة ، كما يغرى أحيانا بالاصرار على أن تلك الحلول لا تقبل التطعيم بغيرها . . وهو اصرار قد يصدر بدوره عن رغبة خفية في تجنب أعباء عمليات التطعيم ومشقاتها والتوفيق بين معطيات الثقافات المختلفة . .)

المعوق الثاني : أحادية التفكير

ان العلاقة بين بعض مكونات « الحضارة العربية المعاصرة » كما تقوم في فكر ووجدان العربي المعاصر ، علاقة صراع وخصومة لا علاقة تنوع واثراء متبادل . . والجيل المعاصر مشغول بهذه الصراعات ، مشدود اليها ، مذهول بها عن قضاياه الحقيقية ومشاكله الملحة . . ان ما نسميه « الحضارة العربية المعاصرة » هو نتاج مركب ساهمت في صنعه أجيال عربية متعاقبة . . كما اتصل في عصوره المختلفة بثقافات وحضارات شعوب أخرى أخذ منها كما أعطاها . . وفي أفكارنا العربية القائمة آثار عديدة لذلك كله تتمثل في اختلاف اللهجات ، واختلاف بعض العادات ، وتنوع صور الابداع في شتى جوانب النتاج الحضاري . .

وقد كان يمكن لهذا التنوع الطبيعي أن يكون مصدر ثراء يستلهمه الجيل العربي المعاصر وهو يتوجه للقاء مستقبله بكل ما يحمله من تحديات ومهمات

وآمال . . ولكن هذا الجيل انقسم على نفسه . . فانحاز فريق منه لبعض مكونات ثقافته وانحاز غيره لبعضها الآخر . . حتى ان ثقافتنا لا تزال حبيسة حروبها الأهلية الداخلية التي يمتد بعضها قرونا . . ولا نرى لبعضها الآخر نهاية منظورة . . هناك المنحازون للماضي على اختلاف عصوره ، وعلى تنوع ما وصل الينا من محتواه الثقافي . . وهناك المنحازون للحاضر وحده . . الرافضون ـ في اصرار مطلق ـ لكل ما تركه لنا الماضون عبر الزمان المتحرك . . ومن غرائب سلوكنا الحضاري أن كثيرا من مثقفينا يصرون على هذه « الواحدية » في علاقتهم مع الزمان . . (فمنهم من تشده الى الماضي كل وشائج المودة والرضا والالتزام . . ثم هو يريد بعد ذلك أن يحمل هذا الماضي بأثقاله كلها على كتفيه وأن يفرضه ـ هكذا ـ فرضا على الحاضر والمستقبل جميعا . . ومنا من يختلج كيانه كله غضبا وكراهية اذا ذكر الماضي وأهله وتجاربه . . كأنما هو قادر على أن يخوض رحلته الى المستقبل « منقطعا » عن جذوره وأصوله ورصيده كله) . . ان هذه « الواحدية » في علاقتنا بالزمان تحتاج ـ ولا شك ـ الى تفسير ولكنها ـ فيما أرى ـ قائمة في حياتنا الثقافية كلها حتى صارت المقابلة بين « السلفية » و « التجديد » مقابلة بين شقي الأمة في انحيازهما الغريب لهذين البعدين من أبعاد الزمان .

ومن هذه المواقف الحدية المتصلة بمصادر الثقافة تنبع مواقف أخرى من بعض عناصر الحياة الثقافية . .

فالغناء . . والرسم . . والنحت . . والتصوير . . والموسيقا لا تزال موضعا لجدل طويل . . وحروباً باردة وساخنة بين أنصار يدافعون عنها . . وخصوم يحاربونها انطلاقا من رؤية دينية صارمة . .

ان الخطر الحقيقي في هذا الصراع يكمن في أمرين . . أولهما . . أنه يحول دون تكون « اتفاق اجتماعي » حول العديد من القيم الاساسية التي تتناول الحياة اليومية للجيل كله . . وفي هذا ما فيه من تمزيق لوحدة النفس . . ووحدة المجتمع على السواء . . وهو تمزيق يصيب « الهوية الثقافية » بالقلق والتذبذب والغموض . .

الثاني . . أنه يستغرق العقول والنفوس ويصرفها عن التوجه للقضايا الكبرى التي يتوقف عليها مستقبل الحضارة العربية كلها . . ان المعوقات التي

نتحدث عنها تتحول الى كارثة حقيقية حين تحول الجيل كله الى جيل يجتر مشاكله . ويدور حول نفسه ولا يحرث ـ حين يحرث ـ الا في البحر ان تصفية هذه المعوقات ـ فيما نؤمن به ـ ينبغي أن تكون المهمة المقدسة لرواد الثقافة والفكر . . وبغيرها . . سيكون الأمل في اللحاق بالعصر وهما كبيرا . يبتعد أفقه ولا يقترب .

المعوق الثالث : غياب الابداع

ذلك أننا أمة مسبوقة في ثقافتنا المعاصرة،ولحاقنا بحضارة العصر ضرورة حياة » . . وبغير الابداع في مجالات العلم والثقافة سيظل مكاننا ـ في أحسن الفروض ـ مكان التابع والمقلد . . ومن القول المعاد أن نؤكد العلاقة بين الابداع والحرية . . فالابداع عطاء خيال حر . . وعقل تتفتح له الآفاق وارادة تملك الاختيار . . وواقعنا العربي لا يوفر شيئا من ذلك . نعم ان حياتنا العملية والثقافية لم تخل أبدا من مبدعين . . ولكنهم « فلتات » قدرية تشق طريقها وسط ركام هائل من أنظمة القمع والقهر وتجريم الابداع والمبدعين . . ولا أتحدث هنا عن الأنظمة السياسية وحدها . . وانما اتحدث عن الأنظمة السياسية والاجتماعية والتربوية . . عن البيت والمدرسة والمصنع والنادي وديوان العمل . . عن « مجتمعات » لا تقبل الا التوافق الكامل مع المجموع ، والانصياع المطلق للمسلمات والمقررات والمألوفات . . وتعتبر المخالفة ـ ولو الى الأفضل والأمثل والأجمل ـ هرطقة وخروجا وانشقاقا . . نعم . . ان تراث الانسانية في العلم يصنعه الجهد المنظم الدءوب ، وتتصل فيه حلقات ذلك الجهد متنقلة من جيل الى جيل . . ولكن المبدعين هم مع ذلك مكانهم الرائد في نقل هذا العلم من مرحلة الى مرحلة . . ومن أفق الى أفق جديد . . ولو أنصف الساسة والمربون وعلماء النفس والاجتماع لمضوا ينقبون ويفتشون بحثا عن المواهب الكامنة وراء الحجب . . وطاقات الابداع المكبوتة تحت وطأة قيم لا تشجع الا « الموافقة » و « الانصياع » فهؤلاء « المبدعون المرتقبون» ، هم رسل جيلنا الى المستقبل . . وأمله المعقود في تعريض سنوات الجمود والخمول والعجز والضياع في حروب الكلمات . .

ان غياب هذا الابداع قد فتح الباب على مصراعيه أمام الرتابة والفجاجة والسطحية . . وجاءت موجات مختلفة الأشكال من الهزات الاجتماعية أوقعت الثقافة في أيدي حفنات قليلة من المتاجرين بها ، الخارجين - من حيث الفكر والانتماء - من قاع المجتمع وأدنى ما فيه . . فسدوا الطرق كلها أمام الانتاج المتميز الرفيع ، وروجوا بكل ما أوتوا من قوة ومال - لفيض من الأعمال الأدبية والفنية بالغة الهبوط . . لا تحرك فكرا ولا تستثير خيالا . . ولا تخدم قيمة نافعة . . تقتل وقت الجيل ولا تستخدمه . . وتسطح الواقع ولا تجمعه أو تتأمل عناصره . . انها باختصار نتاج تعس يقدمه محرومون من الثقافة . . يستخدمون في تقديمه - مع الأسف - أرفع أدوات الثقافة وأكثرها تأثيرا وفاعلية . .

المعوق الرابع : الفجوة العلمية

والثقافة العملية التي أتحدث عنها هنا هي ثقافة الرياضيات والعلوم الطبيعية . هى المعرفة بالقوانين الداخلية للعلوم الاساسية . وبالأنظمة الخاصة لأدوات الحضارة الحديثة في مجالات علوم الطبيعة . . والفضاء . . والكيمياء . . واختزان المعلومات . . وطى المسافات . ان من الحديث المعاد أن ننبه الى الآثار الخطيرة للثورة العلمية والتكنولوجية ذات الحلقات المتصلة على صورة التوازن بين الأمم والشعوب . . ان القيادة في عصرنا والعصور القادمة معقودة - بغير نزاع - للذين يحوزون هذه المعرفة ، ويقدرون على استخدام تلك الأدوات . ولقد تأخر شعبنا العربي طويلا في الالتفات الى هذه الحقيقة . وتأخرت نظمنا التعليمية في أخذها بالحسبان ، ولا يزال كثير من مثقفينا يتسكعون في أروقة الجدل العقيم حول قضايا لا تنفع . . ذاهلين عن الحقيقة الكبرى التي لا مفر من مواجهتها . . وهى أن استيراد « ثمرات هذه الثورة العلمية والتقنية » قد يكون علامة من علامات الثراء . . ولكنه لن يمنحنا الحق في عضوية هذا النادي . . نادي عصر تنقسم فيه الشعوب على أساس جديد . . ولا يقبل فيه الا الذين أتقنوا لغة هذه الأدوات الحضارية الجديدة ، وفهموا قوانينها الداخلية ، وصاروا قادرين على صنعها وتطويرها واستخدامها . أما الذين اختاروا البقاء خارج اسوار هذا النادي الجديد . . فأغلب الظن أن

يقضوا بقية عمرهم الحضاري مستقبلين لحضارة الآخرين . . ونفوذهم . . ولن ينفعهم بعد ذلك أن يتغنوا بالتراث . . أو يتحدثوا عن أمجاد . . أو يعرضوا بضاعة ثقافية يتكلم أهل العصر لغة غير لغتها . . ويعيشون قضايا غير قضاياها . . ان الثورة العلمية والتكنولوجية تتحرك وتنطلق بسرعة هائلة تأخذ شكل المتوالية الهندسية . .

ولذلك فان الفجوة بيننا ـ نحن العرب ـ وبين العالم المتقدم . . توشك أن تتسع هى الأخرى بنفس السرعة الهائلة . . وحينئذ يكون الحديث عن عبورها وتجاوزها خيال شعراء . . لا تخطيط علماء . .

العوق الخامس : غياب الأهداف

ان حركة الفكر الانساني في ميادين الثقافة والحضارة لا يمكن أن توصف بالنمو أو التقدم الا بمقدار اقترابها من أهداف معينة حددها الناس لأنفسهم أو حددت لهم . . بل ان جوهر « المسألة الثقافية » فيما نرى هو تأمين خدمة هذه الغايات من خلال الابداع الفكري والوجداني . . ودون تهويم لا آخر له وراء دراسات أخلاقية وفلسفية تتصل بغايات الوجود الانساني . . نشير ـ في غير مواربة ـ الى أزمة القيم التي يعيشها وطننا العربي . . وكما نتلقى في نسيج مجتمعنا العربي مواريث الثقافة لماض متصل الحلقات مع نتاجات حضارات أخرى وافدة من الغرب أو الشرق . . فان القيم التي تحيا في نسيج هذا المجتمع هي بدورها خليط من قيم العصور المختلفة ، والحضارات المختلفة . . واذا كان الاسلام ـ في عقيدة كاتب هذه السطور ـ هو المالىء الأكبر لتاريخنا وحاضرنا الثقافي فان مهمة الانسان في التصور الاسلامي مهمة مزدوجة . . شقها الأول السيطرة على الطبيعة وتعمير الكون بقوانين العلم . . وشقها الثاني ترشيد العلاقات الانسانية بإشاعة العدل ، والحرية ، والسلام ، والاخوة الحميمة بين الناس . .

واذا كان التخلف ـ بدرجاته المختلفة ـ يهدد الشق الأول من مهمة « الانسان » فان التقدم المادي ـ بدرجاته المختلفة ـ يمكن أن يهدد شقها الثاني . . وفي مجتمعاتنا العربية التي يلتقي فيها الفقر الفاحش بالثراء الفاحش . . . وحيث يستقر التخلف الشديد جنبا الى جنب مع ومضات قليلة من التقدم الشديد . . تحتاج الثقافة التي نبنيها الى نوعين من القيم . .

قيم الحركة والنمو والتقدم المادي ، وقيم الرشد الحافظة لنوعية العلاقات ونوعية الحياة كلها . .

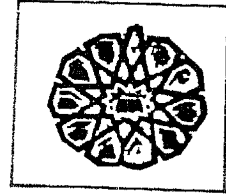
والفكر الذي لا يخدم قيم العمل ، واحترام الوقت ، واتقان الأداء ، والاعتماد على المنهج العقلي النقدى . . فكر متخلف. . لا يخدم الثقافة . . ولا يعين على تحقيق مهام اللحاق . .

وكذلك فان الانتاج الثقافي الذي يسقط من حسابه قضايا الحرية ، والعدل ، واشاعة الأخوة بين الناس فكر يهدد الحضارة في صميمها . . ويسقط من حركة الثقافة والتنمية عنصر الرشد الذي هو معيارها وركنها الركين . .

وبعد . . فليس هذا حديثا مرسلا من أحاديث الثقافة التي تمتلىء بها أروقة الفكر والمفكرين في وطننا العربي . ـ ولكنه نداء وصرخة . . يدفع اليهما احساس بأن هذه المعوقات الخمسة هى أسلحة جريمة « الاغتيال » التي يتعرض لها مستقبلنا كله . . الفكري والسياسي والحضاري على السواء .



المسلم المعاصر ومسئولية العلماء



نحن نعيش فى عصر كثرت فيه التساؤلات .. علامات استفهام بقيت بلا جواب ! ثم هى كلها تتصل باحكام الاسلام وتعاليمه . ماذا يقول رجال الدين مثلا فى تحديد النسل ؟ ثم ما حكم الاسلام فى « الفائدة » التى تصرفها البنوك لرؤوس الاموال المودعة فيها ؟ والزكاة .. زكاة الاموال ، كيف يؤديها المسلم المعاصر ؟

لا جدال فى ان الجيل المعاصر من المسلمين يواجه فى حياته اليومية مواقف واسئلة لم يعرض كثير منها للاجيال السابقة من المسلمين . ولا جدال كذلك فى ان هذا الجيل يواجه كثيرا من الحيرة والقلق وهو يحاول أن يجد حلا لتلك المواقف وجوابا عن تلك الاسئلة يحفظ عليه دينه وايمانه ، دون أن يخلعه من عصره وزمانه .. ولا غرابة فى شىء من ذلك ، فالدنيا تتحرك وتتطور بسرعة

العربى العدد ٢٠٩ ابريل ـ نيسان ١٩٧٦ م

هائلة حتى ليكاد احدنا يصبح ـ احيانا ـ على عالم غير الذى نام عنه فى امسه . . وأشكال العلاقات ونظم المجتمعات والمعاملات التى لم تكن معروفة فى صدر الاسلام ولا فى زمن الائمة اصحاب المذاهب ، تقتحم على هذا الجيل حياته بمزيد من الالحاح مع اتصال الشعوب وسهولة انتقال الناس وسقوط الحواجز بينهم . .

وفى غيبة الاجوبة المقنعة عن هده الاسئلة نقف بين موقفين لا ثالث لهما :

الأول يجد ابناء هذا الجيل من المسلمين انفسهم إما ان يرفضوا كل هذا الجديد ، وان يعلنوا مقاطعته ، ايثارا للسلامة ، وابتعادا عن الشبهات ، وانتظارا للفتوى من أهل الذكر ، فتتحرك الدنيا وهم منتظرون ، ويتقدم الناس وهم جامدون ، وينقل التاريخ الذي لا ينتظر المترددين قيادة البشرية من الايدى المؤمنة العاجزة الى الايدى الظالمة القادرة . .

ـ وإما ان يغامروا بدينهم فيقبلوا كل جديد على علاته ، ويخوضوا ـ بلا تحفظ ـ مع الخائضين ، فينخلعوا ـ وهم لا يشعرون ـ من كثير مما جاء الاسلام ليعلنه ويثبته ويحافظ عليه . .

وهذا بشقيه حال لا يرضى عنه الله ، ولا يرضى به المؤمنون ، فاحكام الاسلام وشريعته هى امر الله الذى اوجب اقامته ، وتطور الحياة وتجدد اشكالها واختلاف اوضاعها باختلاف الزمان سنة من سننه . . وهيهات ان يصادم شرع الله سنة الله .

وكلٌ من عند الله . .

لهذا كان المسلكَ الذى لا يقبل العقل بديلا عنه ، ان يتصدى العلماء لكل موقف جديد ولكل نظام مستحدث يقيسونه على مبادىء الاسلام ونصوصه ومقاصده العامة ، فما شهد له شاهد منها قبلوه وألحقوه بها ، ورفعوا عن الناس الحرج فى قبوله والأخذ به . وما منعه مبدأ من مبادئه او اصطدم اصطداما لا سبيل الى رفعه بنص من نصوصه رفضوه وايقنوا ان المصلحة فى رفضه وأعلنوا ذلك للناس . وما لم يشهد له شاهد من النصوص ، ولم يصطدم ! مع ذلك ـ بشىء منها ، تركوه على الاباحة الاصلية التى فهمها العلماء من قوله تعالى : « خلق لكم ما فى الارض جميعا » وقوله « وقد فصَّل لكم ما حرم عليكم » « وأُحل لكم ما وراء ذلكم » ـ فان شاء الناس اخذوا به ، وان شاءوا تركوه ،

مسترشدين فى أخذهم وتركهم بما يرون فيه الرعاية لمصالحهم ، ولا أثم عليهم ولا حرج فى الحالين . .

والعلماء حين يتصدون لهذا القياس يجتهدون ، أي يبذلون « الجهد » فى أمور ثلاثة :

١ ـ يجتهدون فى فهم المبادىء وتفسير النصوص .

٢ ـ ويجتهدون فى فهم الواقع الجديد والموقف المستحدث الذى يقيسونه على تلك المبادىء والنصوص .

٣ ـ ثم يبذلون الجهد ـ مع الجماعة كلها ـ فى اكتشاف وجود المصالح والمفاسد التى تتحقق او تفوت بقبول الجديد من الأوضاع والنظم واشكال الحياة .

والسؤال الذى نطرحه هنا بصراحة ، هو هل يفعل علماؤنا ذلك فعلا ؟

واذا كان بعضهم يحجم عن ذلك او يتردد فيه فهل لذلك من سبب ؟ وهل لهذا السبب من علاج ؟

ولو كان علماؤنا المعاصرون يلاحقون اسئلة هذا الجيل بالاجوبة المقنعة لما كانت هناك ازمة ولما جاز لنا الحديث كله .

وحسبى ـ فى ذلك ـ ان اطرح ـ على سبيل المثال ـ عددا من الاسئلة التى تلح علينا جميعا دون ان تجد ـ بعد ـ من علمائنا جوابا مقنعا ، وليعلم من لا يعلم حجم الحيرة التى يعيشها الجيل المعاصر من المسلمين .

هل يملك مجتمع مسلم معاصر يحرص على اقامة مبادىء الاسلام واحكامه ان يتدرج من جديد فى تطبيق النصوص الثابتة من احكام الاسلام بعد ان اكمل الله الدين واتم النعمة وانقطع الوحى وبين ـ للناس جميعا ـ الرشد من الغى . . ام ان هذا التدرج كان فى زمن النبى (ص) والاسلام لا يزال يتنزل عليه فى آيات القرآن مفرقا آية بعد آية . .

واذا صح جواز التدرج من جديد فى معاودة التطبيق فما سند هذا وما دليله ، وما معياره واساس تحديد المراحل والأولويات فيه ؟

هذه البنوك والمؤسسات المالية والائتمانية التى تتعامل فى مئات الملايين من الجنيهات ـ بالفائدة ـ ألم يحن الوقت ليقول علماء الاسلام كلمة واضحة فيها ، او على الاقل لادارة حوار علمى وفقهى حولها يشارك فيه علماء الشريعة وخبراء الاقتصاد ورجال السياسة ، ام كتب على المسلم المعاصر ان يعيش حياتين او حياة تحكمها الحيرة والقلق ، فاما ان يمسك عليه ماله ويحبسه عن عالم تستثمر فيه الثروات بالفائدة ، واما ان يتعامل مع الواقع وفى قلبه منه شبهة ، وفى نفسه منه شىء ؟ ثم الا يستحق الامر وقفة علمية سريعة وجديدة بعد ان ضاعف الله اموال العرب والمسلمين اضعافا مضاعفة ، واخرج لهم من باطن الارض رزقا حسنا ، عليهم ان يزكوه وان يتعهدوه بالنماء ؟

هذه الحملات الرسمية والعالمية لتنظيم الاسرة وضبط تكاثر الناس فى مجتمعات تكثر فيها الانفس وتقل الثمرات ، هل فى الاسلام ـ حقيقة ـ ما يمنعها ، كما يقول بعض العلماء ؟ واذا لم يكن ذلك صحيحا فلماذا لا يعلنه العلماء فى جسارة وحسم ليطمئن عامة الناس ولتجد برامج تنظيم الاسرة فى هذا الحسم سندا لها يقوى ساعدها وهى تشق طريقها ـ بصعوبة وعناء ـ وسط الناس ؟

زكاة الاموال . . كيف يؤديها المسلم المعاصر ؟ وهل تأثر التزامه بها بما تفرضه عليه الدولة اليوم من ضرائب تجاوز كثيرا ما يجب فى ماله من زكاة ؟

ولنصارح انفسنا بأنه لم يعد كافيا ان نردد على الناس ما نعرفه جميعا من ان الزكاة « عبادة مالية » فيها معنى التعبد الى جانب التكليف المالى . ولو كان ذلك كافيا لادى المسلمون الزكاة . والواقع يصرخ من حولنا بان كثرة من المسلمين ممن يحافظون على الصلاة ويصومون رمضان ويحجون البيت لا يؤدون الزكاة ، وفى نفوس بعضهم شبهة حول استمرار التزامهم بدفعها وهم يدفعون ما يدفعون من ضرائب توجهها الدولة المسلمة الى ما يقترب من مصارف الزكاة . . وقد يكون ذلك خطأ واثما لا عذر لهم فيه ، ولكنه حاصل ، ويحتاج من علمائنا ومجتهدينا الى وقفة والى أكثر من ترديد النصوص . .

هذه الخرافات التى استولت على افكار ملايين من المسلمين وسلوكهم . اعتقادا ـ بلا ضابط ولا رابط ـ فى الخوارق والكرامات للصالحين وغير الصالحين ، الغاء لنواميس الكون ، واسقاط لسنن الله التى اقامها فى خلقه واعتقاد فى قدرة من لا قدرة له ، وتوسل بمن لا يضر ولا ينفع وتحدٍّ لحديث النبى (صله لله عليه وسلم) : « اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله » . . وهذا النسيج الفكرى والسلوك الكامل الذى يدور حول هذه الخرافات ، اليس لعلماء الاسلام رأى فيه واضح وجرىء يصدعون به لوجه الله تعالى ولو كره الكارهون . . الم يئن الاوان بعد لتوضع أمام عامة المسلمين الخطوط الواضحة الفاصلة بين الزهد الذى يهذب الروح ، ويلين القلوب ، ويؤدب الجوارح ، ويضبط السلوك ، وبين الخرافة الجاهلة التى ترفع الوية حق تريد بها باطلا ، ثم تصل اليه فعلا على هامات وجثث أشباه الاحياء المحسوبين على أمة المسلمين ؟

هل يحرم الاسلام حقيقة ـ سماع الموسيقا والغناء والعزف على المعازف والعيدان ؟ ما عرفه المسلمون الاوائل منها ، وما جد مما لم يعرفوه ـ كالارغن والجيتار والآلات الحديثة لتمديد الصوت وتعظيمه « الاستريو » ؟ وهل هناك ضابط لما يجوز من ذلك وما لا يجوز يهتدى به شبابنا وهم يتطلعون الى ترويح قلوبهم المعناة فى هذا الزمان الصعب الذى تثقل وطأته على الاعصاب ؟ تلك قضايا تلح فيها ـ وفى كثير غيرها ـ الاسئلة على المسلم المعاصر دون أن يقدم اليه فيها الجواب . .

فلماذا نتركه فى حيرته ، ثم نتحدث فنحسن الحديث ونطيله عن فتح باب الاجتهاد ، وعن خلود الاسلام وسماحته وصلاحيته لكل زمان ومكان ، وقدرته المتجددة على ملاقاة حاجات الناس ؟؟

تفسيرنا لذلك أمران : ـ

عجز البعض عن الاجتهاد . . وتردد البعض الآخر فى ممارسته . . أما العجز عن الاجتهاد فقد لخص العالم الجليل ابن القيم بعض اسبابه بقوله :

« والذى احدث لهم ذلك نوع تعقيد فى معرفة الحق ، ومعرفة الواقع ، وتنزيل احدهما على الآخر » (مقدمة الطرق الحكيمة) .

واذا كانت معرفة الحق اى اصول الشريعة وفروعها ومقاصدها العامة

متاحة لاكثر علمائنا المعاصرين . . واذا كان الامر كذلك فى معرفة قواعد تنزيل هذا الحق على الواقع ، اى قواعد الاستدلال وتخريج الاحكام وفنون التفسير والقياس . . فان المشكلة الكبيرة التى تواجه كثيرا من المجتهدين هى معرفة الواقع . . اى معرفة الوقائع والمواقف التى يطلب الناس الرأى فى شانها . . واذا كانت تلك المعرفة عسيرة فى ايام ابن القيم المتوفى فى نهاية القرن الثامن الهجرى فهى فى زماننا اشد عسرا ، فقد تعقد الواقع تعقيدا شديدا ، وظهر من انواع المعاملات واوضاع المجتمعات ما يحتاج فهمه الى الاستعانة بأهل الخبرة فى علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع والاحصاء وطائفة اخرى من العلوم ، وذلك حتى تكتمل للعالم المجتهد صورة الواقع بابعادها كلها ، وآثارها على حياة الناس وتزداد صعوبة هذا الامر ، وضرورة الاستعانة فيه بالخبراء حين يبحث المجتهد عن « المصالح والمفاسد » او حين يفتى او يقضى على اساس ما يسميه علماء الاسلام « سد الذرائع » . . فتلك كلها أمور تقديرية لا يمكن ان يعتمد فيها على تقدير الفرد الواحد ولو كان اعلم العلماء ، ولا يمكن ان يكون الامر فيها كما يتخيل البعض ، مجرد مضاهاة واقع بسيط على نص واضح صريح بل لا بد فيها من احصاء وقياس لاوضاع المجتمع وآثار التشريع على الناس ، ومن الاستعانة فى ذلك بكل ما توصل اليه علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاتصال وعلم الاحصاء . . وهذا كله يجعلنا نطرح من جديد ، وبكل الالحاح ، قضية تنظيم الاجتهاد والفتيا ، وتدعيم الهيئات القائمة عليها ، وضمان تزويدها بالخبرات وآلات البحث التى تتيح لها « التكامل » الضرورى بين عناصر الاجتهاد ، وتضع بين يديها ثمرات كل العلوم الحديثة التى يحتاج اليها الاجتهاد فى هذا العصر .

التردد فى ممارسة الاجتهاد !

ب ـ واما التردد فى ممارسة الاجتهاد فمرده ان الاجتهاد لا بد ان يفضى الى اختلاف العلماء ، واخشى الا يكون علماؤنا المعاصرون متفقين على اسلوب واضح فى معاملة المخالفين ، معاملة تضمن استمرارهم فى ممارسة الاجتهاد الموصل الى معرفة الحق وتحقيق مصالح الناس . وغيبة هذا المنهج هى التى تدفع

كثيرا من علمائنا واصحاب الرأى فينا الى ايثار الصمت طلبا للنجاة وخوفا من سهام التجريح والنعت التى قد يوجهها المخالفون .

وذلك ان صاحب الرأى ان وافق برأيه فريقا فقد خالف فريقا ، وان ارضى طائفة فقط اسخط طائفة . وبعض الذين يسخطون ـ فى امور الدين ـ لا يقولون ـ كما ادب الاسلام أهله ـ اجتهد صاحبنا فاخطأ فهو مأجور او معذور ، وانما يسارعون ـ اجهازا على الرأى الذى يعارضونه ـ فيتهمون صاحبه بالاثم والخطيئة والعدوان ، فيقولون : ضل ، ومرق من الدين ، وكاد للاسلام والمسلمين . .

والخطر الحقيقى فى هذا المنهج او « اللامنهج » الغريب على روح الاسلام وآدابه ومبادئه ان آثاره السيئة تصيب الجماعة كلها ، فانه اذا خاف اصحاب الرأى حبسوا رأيهم . . واذا اشفق العلماء على انفسهم كتموا عملهم واذا افتقد الناس الرأى والعمل لم يبق لهم الا الهوى الذى تتفرق به السبل وتختلط الامور ، او التقليد الذى يجمد به الفكر ويعم الحرج وتتوقف عند قوالبه الصماء حركة الحياة . .

من اجل ذلك كان تصحيح منهج البحث والاتفاق على قواعد « الخلاف » بين العلماء والمجتهدين « مسألة اولية » كما يقول المعاصرون لا بد من حسمها حتى يقبل اولو العلم على ممارسة الاجتهاد . .

وبعد . .

فليذكر علماؤنا الذين نحبهم ونجلهم ونرفع مكانتهم حيث امرنا وادبنا الاسلام ، ليذكروا اننا نلح على هذين الامرين : ضرورة استكمال ادوات الاجتهاد تمكينا من « معرفة الواقع » وضرورة الاتفاق على منهج الاختلاف بين العلماء . . لان القضية ليست قضية العلماء وحدهم وانما هى فوق ذلك وقبله قضية الجيل الذى ينتظر كلماتهم الهادية حتى يقيم حياته ـ بلا عسر ولا حرج ولا تناقض ـ على امر الله وهى كذلك قضية الأمانة التى حملها العلماء يوم حملوا العلم والتى سوف يسألون عنها يوم يرد الامر كله لله ، ذلك ان العلماء ـ كما يقول الامام مالك ـ يسألون يوم القيامة عما يسأل عنه الانبياء . . .

نظرة الى مستقبل العرب والمسلمين *



تحريك العقول وتحرير الارادات شعاران رئيسيان في معركة العرب والمسلمين للتواصل مع مستقبلهم وصنعه بصورة أفضل .
فهل واقع الحال يعطي دفعا تفاؤليا في هذا المجال ؟

الفارق بين التخطيط . . واستشراف آفاق المستقبل أن التخطيط تدبير لأحوال الحاضر والمستقبل القريب . . . وان استشراف آفاق المستقبل محاولة لتصور أوضاع المستقبل البعيد بقصد التهيؤ لاستقبالها والتعامل معها . . هذا الفارق في عمق الامتداد الزمني الذي يشغل به الجهد الانساني في الحالتين هو الذي يستدعي - بالضرورة والمنطق - نتيجتين هامتين :

---

* العربي العدد ٣١٤ يناير - كانون الثاني ١٩٨٥م

الأولى : ان كلا من التخطيط ، واستشراف المستقبل ، في جزء منهما رصد لعناصر الحاضر والمستقبل القريب . . وفي الجزء الآخر تدخل بالجهد المنظم لتحريك تلك العناصر واستثمارها ، سعيا لتحقيق اهداف معينة . . ولكن نصيب التخطيط من التدخل لتحريك تلك العناصر وتوجيهها أوفى من نصيب النظر في المستقبل .

الثانية : أن المخطط يتعامل أساسا مع واقع قائم وعناصر حاضرة تخضع للرصد والقياس من حيث طبيعتها وحجمها واتجاه حركتها . . اما الذي يستشرف آفاق المستقبل فإن عناصر الواقع لا تكون الا جزءا محدودا نسبيا من أجزاء مهمته ، ويبقى للخيال وللتقدير نصيب كبير في تصور « المتغيرات الجديدة » وتصور التطورات المحتملة في حجم عناصر « الواقع المقبل » واتجاه حركتها ، وتفاعلها فيما بينها . ومن المؤكد ـ رغم ما تقدم ـ ان التقدم العلمي في وسائل الرصد والقياس ، والسرعة الهائلة التي تتم بها كثير من التغيرات في بنية المجتمعات الانسانية نتيجة الكشوف العلمية المتلاحقة . . قد جعل استشراف آفاق المستقبل أقرب الى « التقدير العلمي » منه الى التنبؤ والرجم بالظنون و« التخمين العشوائي » الذي يدخل كله في باب الخيال . .

كما جعل هذا الاستشراف بالنسبة لنا ـ نحن العرب والمسلمين ـ أكثر ضرورة والحاحا ، ما دمنا نعيش وسط شعوب تدخلنا في حسابها . . وتحاول تحديد مكاننا على خريطة مستقبلها ، وتسعى فوق ذلك الى تحديد هذا المكان تحديدا يناسب تخطيطها هي ، ويحقق مصالحها وحدها . .

في ضوء هذا الفهم لطبيعة كل من التخطيط ، والنظر في آفاق المستقبل . . لانملك الا ان نتساءل عن مستقبل العرب والمسلمين . . بادئين بأننا نتحدث عن العرب والمسلمين . . . ولنا في قضية العلاقة بينهما موقفان متكاملان . . .

العروبة والاسلام

أولهما . . اننا ندرك من خلال النظرة التاريخية . . والتأمل الثقافي . . والواقع المعاش لجماهير العرب والمسلمين ، مقدار العلاقة الوثيقة بين العروبة والاسلام . . ونرفض لذلك كل محاولة لطرح العلاقة بينهما في صورة خيار

حتمي ، أو ثنائية تقوم على التناقض والتضاد . وتلك قضية قد فرغنا منها على المستويين التاريخي والموضوعي . . ولذلك ـ أيضا ـ نرى أن كثيرا من آفاق المستقبل الذي ينتظر الأمة العربية ، ينتظر كذلك أمة المسلمين . .

والثاني . . ان التطابق ـ مع ذلك ـ غير كامل بين العروبة والاسلام . . فدوائرهما التاريخية والجغرافية متداخلة وليست متطابقة . . وفوق ذلك فإن عناصر الواقع العربي التي لابد أن يتخذها المخطط ومن يستشرف آفاق المستقبل على السواء . . اساسا يبني عليه تصوره لذلك المستقبل . . تظل متميزة ـ في جزء منها ـ عن عناصر الواقع الاسلامي التي تصلح اساسا للبحث في مستقبل أمة الاسلام . .

ولما كان من المستحيل في دراسة خاطفة موجزة ان يستقصي أي باحث فرد كل عناصر الواقع ومكوناته ، وأن يحملها معه ومعها كل علاقاتها الداخلية ، وما تحمله من عناصر الحياة أو الفناء واتجاهات الحركة وسرعتها . . فقد يكون من حقنا ان نكتفي بالتوقف عند عدد من الظواهر الكبرى والعناصر الاساسية في كل من [الواقع العربي] و[الواقع الاسلامي] . . وأن نعرض ما نتصوره من امر حركتها وهي تنتقل من « الآن » الى « مستقبل الزمان » . .

إن الواقع العربي حين نرتفع عن كثير من تفاصيله وجزئياته تنتظمه ظواهر ثلاث ، نتصور انها سوف تحدد الى مدى بعيد صورة مستقبله . . . وهذه الظواهر هي :

١ ـ خطر فوات « الفرصة التاريخية العظيمة » التي صاحبت تدفق النفط من آباره الفنية في الارض العربية ، واشتداد الطلب عليه ، وتحكم منظمة الاوبك في أسعاره بما منح الوطن العربي فرصة العمر لاقامة مشروع تنموي قومي تتخطى به أمة العرب حاجز التخلف . . وتؤمن عن طريقه مستقبلها الاقتصادي عن طريق انتاج ما تستهلكه ، وتصدير بعض فوائضه ، وتشييد « بنية أساسية » من العمران ، تقوم عليها «بنية اساسية » ثانية من العلاقة الاجتماعية العادلة والمستقرة ، وبنية اساسية ثقافية ، تصفى بها الامية ، وتتوطن الثقافة العربية في أرض العرب اولا . . ثم تنطلق لتؤدي دورا انسانيا من خلال قيمها « الحافظة » لنوعية الحياة ولعلاقات انسانية قائمة على اداء العدل ، وتقديم الواجب على الحق ، والايثار على النفس ، واشاعة الرحمة والتسامح ورعاية الضعفاء .

واستقراء الواقع العربي يكشف عن ان هذا المشروع « التنموي » القومي لم يتحقق . . وان فرصة العمر التي حملها القدر لأمة العرب توشك ان تنفلت من أيديهم . . نعم . . لقد عمرت اموال النفط مدنا وقرى وبوادي كثيرة . . واتخمت كثيرا من الاسواق العربية بآلاف من السلع الاستهلاكية التي لايشبع طالبها ، ولكن الصناعة لم تتوطن . . . والانتاج لم تثبت قواعده . . والاداة الرئيسية « للاقلاع الحضاري » وهي اتقان لغة « القوانين الطبيعية والاجتماعية . . ومسايرة النهضة العلمية منهجا ومضمونا . . لاتزال غائبة عن اكثر الاقطار العربية » . .

٢ ـ تفكك أواصر الرابطة العربية ، أو الجامعة العربية ، بصورها المختلفة ، وتعثر المحاولات الوحدوية المختلفة ، وتراجع المد القومي في صوره العملية . . حتى لم تبق منه الا صيحات متحمسين ، وهتافات حالمين يكذبها الواقع المر كل يوم مائة مرة . . حتى لقد صار التناقض بين بعض الاشكال والطقوس الوحدوية القائمة وبين الواقع المعاش لأمة العرب مأساة في صورة ملهاة . . فمع وجود الجامعة العربية مبنى ونظاما ومؤسسات . . يقتتل العرب بالسلاح وبالكلمة وبالمال . . ولايكاد السلاح ينطلق من خندق عربي الا الى خندق عربي آخر . . والوان القطيعة والخصومة وتبادل العدوان بين الاقطار والاحزاب العربية واقع يعلو صوته فوق همس الهامسين بآمال الوحدة وبالدفاع المستبسل عن « القومية » ولا أريد هنا أن انكأ جروحا أو أن اشارك في وأد مابقي من أمل . . وانما اتساءل . . عن السوق العربية المشتركة أين هي ؟ وعن الدفاع المشترك أين هو ؟ وعن العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسائر الدول العربية أين هي ؟ . . كما اتساءل في مرارة عن مآل الاتهامات المتبادلة يوميا ـ وبغير انقطاع ـ بالخيانة والارتداد والتنكر لكل ماهو قومي ووحدوي وعروبي . . واتساءل في النهاية عما آلت اليه القضية التي يدور حولها اكبر جانب من الاختلاف والاقتتال والتخاصم والقطيعة . . واعني قضية فلسطين التي احتلت ، وهُجّر اهلها ولايزالون يطاردون ؟ . . عاما بعد عام وحلقة بعد حلقة . .

٣ ـ والى جانب تفكك أواصر الرابطة العربية . . وبسبب هذا التفكك بدأت نذر خطيرة تتجمع في الافق . . معلنة تهديد استقلال الأمة العربية في صميمه . . فأساطيل الدول الكبرى تجوب البحرين الابيض والاحمر . . محملة

بقوات هائلة مستعدة دائما لاداء ادوار داخل « المنطقة العربية » لحساب تلك الدول الكبرى . . ولم يعد الذي يهدد الاستقلال العربي عدوان عسكري أو سياسي يفرض به النفوذ الغربي أو الشرقي على اجزاء من أرض العرب فحسب ، وانما صار كثير من العرب الذين تغطيهم جميعا « عباءة » العروبة . . ويرتفع فوق رؤوسهم شعار « الوحدة العربية » يتسابقون - كل بطريقته - للدخول الطوعي في دائرة نفوذ هذه القوة أو تلك ، ولطلب الحماية منها في مواجهة اخطار داخلية أو خارجية حقيقية أو موهومة . . دفاعا عما يرونه مصالح الجماهير العربية احيانا ، ودفاعا عما يرونه مصالح الانظمة العربية في أكثر الاحيان . . وهكذا أصبح خطر التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية خطرا حقيقيا قائما ، احدى قدميه تطل من أرض الواقع . . والاخرى توشك ان تستقر على ارض المستقبل القريب . .

ان ثبات هذه العناصر الثلاثة من عناصر الواقع العربي القائم وتحركها بعد ذلك لتكون جزءا من مكونات المستقبل هو الفرض الذي تشهد له اكثر الشواهد . . فضلا عن انه الفرض الذي تتحرك لتحقيقه قوى عديدة خارج الوطن العربي . . وفي مقدمتها دولة « اسرائيل » المستقرة على الارض العربية . . والتي تهيء نفسها لمستقبل تتحول فيه الى القوة العسكرية والاقتصادية الاولى صاحبة القول النافذ في « المنطقة » كلها . .

نعم . . قد تكون هذه صورة قاتمة . . متشائمة . . ولكن هل يرى احد - بعين الحقيقة لابعين الخيال والامنية - ان في الواقع العربي من اسباب التفاؤل ما يستبعد اركان هذا التصور لآفاق المستقبل العربي . . ؟؟

ويبقى . . ان العنصر « الغائب » عن هذا التحليل هو عنصر الارادة العربية الفاعلة . . التي تملك - وحدها - ان تقطع الطريق على امتداد عناصر « الضعف العربي القائم » أي آفاق المستقبل ، قريبة وبعيدة . . ولكن الامر حين يتصل « بارادة التغيير » عند شعب من الشعوب ، فإنه لايجوز ان يدخل دائرة الرصد والحساب . . إلا بعد ان يدخل في دائرة الاستشارة والتحريك والفعل . . وقد يكون من مداخل هذه الاستشارة التي من اجلها نكتب ما نكتب ، ان نطيل جميعا التأمل في المساق الطبيعي الذي يوصل اليه نمو عناصر الضعف التي استعرضناها . . وان نتخيل لانفسنا مستقبلا . . تضيع فيه من احلامنا بعد ان

تضيع من واقعنا فرص النمو والرخاء . . وفرص التجمع والتوحد . . وفرص الاستقلال وتقرير المصير . . وبغير تحريك هذا الفرع النبيل من مستقبل واقع على الحدود بين المجهول والمعلوم . . فسنظل ـ نحن العرب ـ نفخر بتراث لا فضل لجيلنا فيه . .

ونتحدث عن قضايا كبيرة لم نحرك لعلاجها ساكنا ولا متحركا . . وننادي بوحدة . . تضحك الشعوب ملء اشداقها حين تسمع صياحنا بها . . ثم ترى من ورائه حروبا أهلية وغارات يشنها العربي على العربي . . ونتحدث عن مستقبل عربي ، حيث لا مستقبل لمن لا يعملون !.

ماذا عن مستقبل المسلمين ؟

اذا بدأنا استشرافنا لمستقبل المسلمين برصد العناصر الرئيسية في واقعهم لبدا لنا ـ على الفور ـ كثير من الظواهر التي صادفناها ونحن نستقرىء واقع العرب . . فرقة وشتات . . وطلب للأمن في جوار الأقوياء من غير العرب وغير المسلمين . . وتناقص مطرد لفرص اللحاق بالآخرين . . مع دأب واصرار على مواصلة الحديث عن الأمجاد القديمة . . واجترارلقصة فضل المسلمين على سائر الناس . . وتصلب وتشدد لا حدود لها في توكيد « تميز المسلمين » واختلافهم عن سائر الناس والشعوب . . ولم لا . . أليسوا : خير أمة أخرجت للناس ؟

ولكننا نستطيع ـ في غير حاجة الى بحث طويل ـ أن نضيف الى تلك العناصر كلها عنصرين بارزين : أولها . . أننا ـ نحن المسلمين ـ لم نحسم بعد عددا من القضايا الأساسية في بنياننا الفكري والوجداني . . وعلى رأسها قضية القضايا في تاريخها الطويل . . وهي كيفية وصل القديم بالجديد . . وادخال العصر على التراث ، أو التراث على العصر . . والاهتداء الى صبغة سوية هادئة . . يستقيم فيها المسلم على أمر الله . . في سماحة ويسر . . دون أن يدفع هذه الاستقامة ثمنا يقتطعه ـ من تواصله مع الناس . . وحسن استقباله لثمرات العقل والتجربة من مستحدثات الزمان . . وحقه في الاستمتاع بما حوله من نعم الحياة وخيراتها « وزينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق . . » ولا

أبالغ أو أجاوز الحقيقة اذا قلت إن وجه الحياة الاسلامية لا يزال مكدودا مرهقا مشدودا كالوتر ، مليئا بآثار الفصام والتمزق والعصاب . . لم يفرغ بعد من هذه المعركة القائمة في عقله ووجدانه بين « الدين » و « الدنيا » ـ وبين « التراث والعصر » ، وبين « العقل والنقل » . . الى آخر هذه الثنائيات التي استغرقت عمره ـ أجيالا بعد أجيال ـ واستهلكت طاقته . . ثم تركت خيرة شبابه موزعين بين اليأس والرجاء . . وتركت ملايين المسلمين ـ كذلك ـ موزعين بين الفزع من الاسلام . . والفزع عليه . .

ان هذه الحيرة الاسلامية العامة تعبر عن نفسها تعبيرا صريحا في عدد كبير من القضايا المبدئية والعملية . . حسبنا أن نشير ـ مجرد اشارة ـ الى عدد منها :

أ : علاقة المسلمين بغير المسلمين . . ومدى « الخصوصية » التي تميز المسلمين عن غيرهم . . كما تميز الاسلام كله عن سائر محتويات التاريخ الانساني . .

ب : قضية الثوابت والمتغيرات . . في نظام الاسلام السياسي والاجتماعي والاقتصادي . . ومنهج الاهتداء الى تلك الثوابت والمتغيرات . . ودور كل من النصوص والعقل في ذلك كله . .

ج : مسئولية « الصفوة » أو « الطليعة » ، أو رواد الاصلاح باسم الاسلام عن تغيير أوضاع المجتمع . . وحدود تلك المسئولية ، وأثرها في تحديدعلاقة أولئك المصلحين الدعاة بجماهير الناس أولا . . ثم بالحكم ثانيا . .

د : قضية نظام الحكم السياسي ، ومتى يكون اسلاميا ومتى لا يكون ـ ومتى تكون القوانين هي الأخرى ، اسلامية . . ومتى لا تكون ؟

الصحوة

العنصر الثاني : أن الواقع الاسلامي يشهد موجة متصاعدة من « التوجه للنهضة الاسلامية » تلف العالم الاسلامي كله من أرض المغرب العربي غربا الى أندونسيا وماليزيا في أقصى المشرق ، وهي موجة توجه لفهم الموقف الاسلامي من الحياة ، وبناء مجتمعات اسلامية على أساس من هذا الموقف . . ثم ترجمة هذا الموقف الى أنظمة ومؤسسات وقواعد سلوك اجتماعي . . وتشريعات . .

وهي الموجة التي سماها أكثر مؤرخيها ، وأكثر المشاركين فيها موجة « الصحوة الاسلامية » .

غير أن الاهتمام بهذه الصحوة قد اتخذ مسارا شاذا وغريبا ، إذ اندفع البعض الى التخوف الشديد منها . . واعتبارها قوة جذب الى الوراء . . بما تحمله بعض تياراتها وروافدها ، من ميل شديد الى المحافظة ، واشفاق يبلغ درجة الفزع من كل جديد ، كما اندفع البعض الى الدفاع عنها في حماس المجاهدين الذين يستعجلون الشهادة . . ويعتبرون كل مخالف لهم حليفا لقوى الشر المتآمرة على « صحوة المسلمين » جديرا بأن يناصبوه العداوة ، وأن يدخلوا معه في قتال « حتى الفناء » . .

أما العناصر التي يشترك فيها واقع المسلمين مع واقع العرب ، فان امتدادها الى المستقبل جدير بأن يحمل معه العواقب والأخطار التي عرضنا لها من قبل . .

وأما العناصر الخاصة بالاسلام والمسلمين فانها ـ فيما نرى ـ تضع مستقبل المسلمين على مفترق طريقين . .

فاذا استمرت الحيرة القائمة حول القضايا المعلقة ، وتحولت الى « حيرة متوطنة متجددة » فان المستقبل لا يمكن أن يحمل للمسلمين الا مزيدا من التراجع ومزيدا من الضعف والعزلة والجمود . . ولا ينبغي أن يعتمد المسلمون في انهاء هذه الحيرة على عنصر « الزمن » وحده . . ذلك أن المشاكل الفكرية والسلوكية لا تحل نفسها بنفسها . . وتاريخ المسلمين زاخر بعشرات من القضايا التي امتد « تعليقها » في الفكر الاسلامي مئات عديدة من السنين ، رغم كثرة ما قيل وما كتب حولها . .

وأما موجة التوجه للنهضة والانبعاث ، فانها ـ فيما نرى ـ تحمل بعض عناصر الفناء ، كما تحمل بعض عناصر النمو والبقاء . .

١ ـ فالدعوة الى العزلة عن بقية أجزاء المجتمع ، وعن تيار الحضارة العالمية . . والميل الى التشديد والغلو . . والوقوف الجامد عند حرفية النصوص ، وتجاهل مقاصد الشريعة وجوهر العقيدة ووظائف الآداب والشعائر ، والعجز عن التمييز بين الجوهر والشكل ، وبين المعنى والمبني ، وبين الأمور الأساسية والأمور العارضة . . والانزلاق السريع الى مواجهات

تصادمية مع « الآخرين » . . كل هذه ـ فيما نرى ـ مخاطر تهدد موجة الانبعاث بالذبول أو بالفناء . . وتجعل هذه النهاية مسألة وقت قد يطول أو يقصر . . وفي اعتقادنا أن الخائفين من « الاسلام » كمنافس حضاري ، ومن المسلمين كقوة مؤثرة في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية . . يعملون ـ بوعي وتدبير ، أو باندفاع تلقائي ، لدفع هذه الظواهر السلبية الى أقصى مداها ضمانا لتصفية « الانبعاث الاسلامي » بفعل أصحابه وعثراتهم المتكررة ، واستعجالهم لصدامات ومواجهات ليسوا أهلا لها ولا قادرين عليها . . وانعزالهم عن التيار العريض لجماهير المسلمين ، الذين لا تستطيع قلة من المصلحين والدعاة ـ مهما بلغ تنظيمها وتصحيحها ـ أن تستغني عن تأييدهم ومشاركتهم . .

٢ ـ ولكن موجة الانبعاث الاسلامي تستمد الفرصة الحقيقية للنمو المستقبلي من عاملين رئيسيين :

ان هناك تيارا اسلاميا داخل المسار العريض لموجة البعث الاسلامي ، يحمل خصائص مناقضة لتلك التي استعرضناها . . ذلك أن موجة الغلو والتشدد والمبالغة في التفسير الحرفي للنصوص قد نبهت أفرادا وجماعات الى ضرورة ترشيد موجة النهضة الاسلامية . . فقامت على امتداد العالم الاسلامي جماعات قليلة العدد ، ليس بينها الى الآن تنسيق ولا تعارف . . ولكنها ـ فيما نرى ـ تعبر عن تطلعات ملايين المسلمين . . كما انها ـ فوق ذلك ـ أكثر اتساقا مع حركة التاريخ ، وأوفى قدرة على تلبية الحاجات الحقيقية للجماهير . . لن يتسع المقام لاستعراض خصائص ذلك الرافد من روافد « التيار الاسلامي » وإنما حسبنا أن نشير الى الخصائص الاربع التالية :

١ ـ النظرة الوظيفية للاسلام ، باعتبار مبادئه وأحكامه محققة لمصالح الناس ، وليست مجرد نصوص مقطوعة الصلة بأهداف المجتمع الانساني . .

٢ ـ النظرة الانسانية العامة . . التي تتمثل في الوعي بوحدة النوع الانساني ، وبخصائص التمييز التي تجمع « الشعوب والقبائل » على اختلاف اجناسها

وعقائدها . . وذلك في مقابل الموقف الانعزالي المرتاب تجاه « الآخرين » والذي يمثله التيار المتجه ـ في تقديرنا ـ نحو التراجع والزوال . .
٣ ـ الوعي الكامل بسنة التطور وحركة الحياة . . وادراك ضخامة « الجهد » العلمي والتنظيمي الذي لابد أن يبذل حتى توضع المبادىء الاسلامية في صياغات واشكال وأساليب تناسب أطوار الحركة التاريخية . وهذا الوعي هو نقيض الرؤية « الثبوتية » التي تضع الاسلام والمسلمين خارج مسار التاريخ . .
٤ ـ الوعي بتفاوت « التوجيهات الدينية » في المرتبة ودرجة الالتزام . . والتسليم بأن العمل الاجتماعي يحتاج ـ بالضرورة ـ الى ترتيب الاولويات . . والتعامل مع الواقع على اساس مراعاة هذا الترتيب . . في دعوة الناس . . وفي تنظيم مراحل الهدم والبناء التي لابد أن تقوم عليها حركات التغيير والاصلاح . .

أما العامل الثاني الذي يفتح ابوابا للرجاء في مستقبل المسلمين . . فجوهره أن مسار التطور الاجتماعي (بمعناه الأوسع) يشهد احساسا متزايدا بالحاجة الموضوعية الى مجموعة القيم أو المبادىء التي تشكل « العمود المحوري » للتصور الاسلامي وللتنظيم الاسلامي على السواء . . ويبدو الامر لنا ـ من منظور تاريخي بعيد الغور ـ كما لوكان الاسلام قد ادخر هذا الزمن الطويل . . على امتداد عصور كانت البشرية مع حاجتها الاصيلة اليه ، مستطيعة مع ذلك ان تدبر اكثر أمورها متكئة على الغرائز الانسانية ، وعلى ثمرات الجهد البشري في مجالات الفلسفة والاخلاق والقانون . .

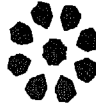
ولكن « الانفجارات » السلوكية التي حملتها معها الثورات العلمية والصناعية المتعاقبة . . قد وصلت بالمسار الانساني فيما نرى ـ الى نقطة تشتد فيها الحاجة الموضوعية الى الاسلام . . ولهذا نشتد في رفض مقولات المنكفئين على الماضي وحده ، والداخلين في خصومة مع المستقبل ، والمتفلين ـ نتيجة ذلك كله ـ بالبحث في اشراط الساعة ، المتوقعين قيامها بين يوم وآخر . . ذلك انهم في غفلتهم يأسهم يفرون من المعركة الحقيقية التي ادخروا لها . . معركة المساهمة في ترشيد حركة المجتمعات الانسانية وهي تواجه ـ كل يوم ـ أمواجا من التغيرات تترك الحليم حيران . . وتوشك ان تصيب الجيل كله « بدوار الحركة السريعة » الناتجة من انهيار الحدود بين الحاضر والمستقبل . .

وبعـــــــد . . .

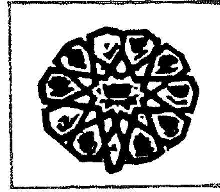
فهذه محاولة لاستشراف مستقبل العرب والمسلمين في ضوء رصد الظواهر الكبرى في حاضرهم . . وهي محاولة تقوم على مجموعة من الفروض لانستطيع هنا أن نقيم الدليل على صحتها ، وفي مقدمتها فرض استمرار عناصر الواقع الخارج عن دنيا العرب والمسلمين باحجامها القائمة ، وباتجاه حركتهـا الذي نعرفه ونراه . .

والخاتمة التي نختتم بها هذه المحاولة الاولية هي ترديد ما قررناه من قبل من أن الحاضر لاينتقل بحالته الى المستقبل ، وان حركة عناصره لاتحكمها القوانـين الكونية المستقلة عن ارادة الانسان فحسب ، وإنما تتحكم فيها كذلـك ارادة التغيير التي يوجههـا عقل الانسـان . . ذلك ان هـذه الارادة جزء من نـظام الكون ، وحركتها ناموس من نواميسه . .

نحن اذن ـ عربا ومسلمين ـ نحتاج أول مانحتاج الى تحريك عقولنا وتحرير ارادتنـا . . حتى نكون من بـين من يصنعون المستقبـل ،ولانكون جـزءا من « مادته » الساكنة التي تحركها ارادة الآخرين .



أخلاق الاستبداد وأخلاق الحرية



من الثابت الآن عند المؤرخين ، وعند علماء النفس والاجتماع ، ان سلوك الناس ، واخلاقهم مع انفسهم ومع الناس ، ليست ابنية ذاتية خالصة يصنعها الفرد لنفسه بعيدا عن المجتمع . . وانما هي ـ شأنها شأن كل مايتعلق بالانسان ـ نتاج تصنعه اوضاع المجتمع من ناحية . . . واداة تؤثر في المجتمع وتسهم في تغييره من ناحية أخرى . .

وقد انتبه كثير من المؤرخين الى تأثير الاوضاع الاقتصادية على الأخلاق . . وبينوا مايطرأ على سلوك الناس من تغيرات تصاحب مايصيبهم افرادا وجماعات من شدة وعسر ، اورخاء ويسر . . حتى ان عالما عربيا هو أحمد بن علي الدلجي (من رجال القرن الخامس عشر) الف كتابا عن الفقر واثاره والفقراء واحوالهم سماه « الفلاكة والمفلوكون » ، وحتى وجدنا في تراثنا ان « الفقر اذا ذهب الى بلد قال له الكفر خذني معك » ، كذلك سجل المؤرخون

---

* العربي العدد ٢٧٧ ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٨١م

منذ زمن بعيد اثر الغنى والترف على السلوك وما يورثه من رخاوة في الطبع وبطر بالنعمة واثرة وشح ، ونهم لايشبع واستخفاف بآلام المحرومين . . . وفي القرآن الكريم تحليل دقيق متكرر لنماذج السلوك والاخلاق التي تميز طائفة « المترفين » لاتخرج كثيرا عما نشاهده حولنا من نماذج « المترفين المعاصرين » .

ولكن الذي نعرضه اليوم ونتوقف عنده ان الاخلاق كما تتأثر بالاوضاع الاقتصادية وتؤثر فيها . . . فانها تتأثر كذلك ـ اعظم التأثر ـ بالاوضاع السياسية وتؤثر فيها . . ولانريد هنا ان نتوقف طويلا عند اثر الاخلاق الفردية للحكام والقادة على سياساتهم وعلى الاوضاع العامة لدولهم . فذلك مقرر ومعروف وسجله التاريخي موثق ومحفوظ . . ابتداء مماكتبه مكيافيلي في كتابه « الامير » ومرورا بمؤامرات البلاط والحاشية في النظم الملكية في اوروبا خلال القرون الوسطى ومابعدها . . وانتهاء بفضيحة الووترجيت في الولايات المتحدة . .

الخير والشر متجاوران

وانما نسجل بكل العناية والاهتمام ان النظم الاستبدادية التي تقوم على القهر والقسر ، والتي تستند في قيامها اواستمرارها على سلب الحريات . . واهدار الحقوق . . وامتهان الكرامات . . وتسليط اجهزة الاعلام والتوجيه على العقول والنفوس الى درجة حجب الحقائق وتزييف الوقائع . .وغسل الادمغة . . هذه النظم تترك بصمات ظاهرة على سلوك الناس ، وتصيب « بنيتهم الاخلاقية » بعاهات حقيقية يكشف عنها التأمل في انماط سلوك الناس تحت ظلالها القائمة . .

ومن المؤسف في وطننا العربي ، انه رغم الاهتمام الهائل من جانب المثقفين بالحديث عن الحرية ورفع شعاراتها ، فاننا لانكاد نعرف دراسة جادة مفصلة لهذه الظاهرة بعد الكتاب الذي تركه لنا الكواكبي عن « طبائع الاستبداد » . .

وعلى الجانب الآخر نسجل ان النظم التي تستند الى الارادة الحرة للانسان ، والتي تتغذى شجرتها على المشاركة الحقيقية للافراد ، والتي تورق وتزهر وتثمر بقدر مايودعه فيها الافراد من رحيق « الكلمة الحرة » الشجاعة ،

هذه النظم ، تترك ـ هي الاخرى ـ بصماتها التي لاتخفى على اخلاق الناس وسلوكهم ولطالما تساءل الباحثون وتساءلنا جميعا فيما بيننا . . كيف يحدث هذا والناس هم الناس ؟؟ اليس الاقرب الى الحقيقة ان اخلاق الناس لاتتغير وان الافراد هم الذين يتفاوتون . . وان نظم الاستبداد ونظم الحرية يستعين كل منها بمن يتناسب خلقه وسلوكه مع اوضاع النظام ومتطلباته . . فينحاز فريق من الناس الى نظام الاستبداد ويغذيه باخلاقه التي يحتاج اليها . .

ويتغذى هو على ثماره الخبيثة . . متصدرا المجالس والموائد . . معتليا المنابر منتشرا في الساحات . . بينما ينزوي الاحرار الذين يضيقون بطبعهم بالاستبداد ويضيق بهم . . اليس هذا دليلا على ان الاخلاق تنبع من ينابيع أخرى بعيدة عن السياسة ونظامها والحكم واساليبه ؟ . .

ان الجواب عن ذلك التساؤل هوحجر الزاوية من هذه الكلمات . . . ان النفس الانسانية ، ذلك السر الاعظم اشبه بوعاء كبير ، يتجاور فيه الخير والشر ، وتتعايش فيه متناقضات النوازع والاخلاق . . . الامانة والوفاء . . يجاوران الغدر والخيانة . .

والشجاعة تجاور الجبن والرضا بالمذلة . .

والرحمة الحانية تلاصق باكتافها في نفس الانسان القسوة الضارية والعنف الدموي الذي لايعرف الحدود . .

التقوى ـ في كلمة واحدة ـ تجاور الفجور . .

كل هذه الاخلاق المتناقضة تعيش بذورها الحية داخل نفس الانسان . . . وعلى باب هذه النفس صمام . . . فيه من العقل والادراك نصيب ومن الارادة والاختيار نصيب . .

وحين ينفتح تيار الحياة على نفس الانسان . . . تمتد في داخلها يد تستخرج من هذا الوعاء مايناسب المقام . . . تكيفا مع البيئة ، وتلاؤما مع الظروف ، وتعايشا مع المتطلبات . . ومن بينها انظمة الحكم واوضاع السياسة . .

فاذا كان النظام نظام قهر . . انكمش الصدق . . وانزوى الوفاء . . وتوارت الشجاعة ونكس العدل رأسه . . واستعدت الرحمة للرحيل . . وارتفعت هامات الكذب والخيانة . . وتعالت اصوات النفاق والمداهنة . . .

وغنت النفوس قصائد المدح الوثني الذي يمتهن انسانية الانسـان . . . ويزري بالمادح والممدوح على سواء . . والذي قال فيه النبي (ﷺ) :«اذا رأيتم المداحين فاحثوا في وجوههم التراب » . .

واذا طال زمان القهر . . ونسيت البراعم الناشئة من جيل الشباب طعم الحرية تحول النفاق الى طبع مغروس ، وعادة تمارس بلا تفكير . . . وصـار الدرهم والدينار قبلة الناس وكعبتهم . . فخرجوا ـ وهم لايشعرون الى وثنية حقيقيـة تتسلل الى نفوسهم مـع انفاس كـل يوم يعيشـونه في ظـلال الخـوف والقهر . . . حتى ينتهي بهم الامر الى عبادة فرد او افراد . . والى اسقاط كل القيم المـوضـوعيـة التي تـرتبط بهـا في حيـاة الاحـرار والمـواقف والمشــاعـر والافكار . . . وهذا منتهى التدني وقاع الهبوط ، وهو اول الشرك الذي يصفه النبي (ﷺ) بانه أشد خفاء في تسلله الى النفوس « من دبيب الذر على الصفا (اي الحجر الاملس) في الليلة الظلماء » . .

ان النظم الاستبدادية تفرز فوق ذلك اخلاقا عديدة تنبع من استغراق المشاعر كلها في التوجه الى الحاكم الفرد ، والتفاني في طاعته والحرص المطلق على رضاه . . وفي مقدمة هذه الاخلاق امران لايخلو منهما نظام استبدادي . .

اولهما . . ظاهرة المستبدين الصغار . . . ذلك ان الاستبداد الذي يمارسه حاكم مطلق يترك اثره في نفوس خاصته وحاشيته والمحيطين به . . فيتحولون الى ظلال له واشباح تتحدث بلسانه ، وترى بعينه ، وتبـطش بيده . . وقـد يتجاوز بعض هؤلاء حدود مايطلب منه ليفوز في سباق المنافسة الرخيصة على رضا المستبد الاكبر . . . فاذا به يذيق عامة الناس من صنوف الارهاب وصور القمع والاساءة مالم يطلبه منه سيده اجتهادا منه ومبالغة في الطاعة . . واظهار الولاء . .

ظاهرة الرؤية الواحدة

والظاهرة الثانية هي ظاهرة الرؤية الواحدة للامور . . وهي الرؤية التي يختـارها المستبـد ، وينقلها عنـه المستبدون الصغـار . . ويرددهـا المنـافقـون والخائفون ليل نهار . . حتى تلون الحياة كلها بلون واحد وتفسر الظواهر كلها على النحو الذي يراه الحاكم الفرد . . فلايتجاسر عالم ومفكر على ان يفكر بعقله

هو ، اويرى بعينه هو اويعلن موقفا من الامور العامة يخالف اجماع الخائفين المسبحين ليل نهار بذكاء المستبد وفطنته ونفاذ بصيرته اذ ان الجموع الخائفة من الناس ترى هذه الجسارة في مخالفة الحاكم في رأيه مغامرة قد يصيبهم بلاؤها . . ومدخلا لموجات جديدة من القهر والظلم لاقبل لهم بدفعها . . . ولاصبر لهم على تحملها . والنتيجة الحتمية لذلك ان تسير الجماعة كلها على رأي حاكمها الفرد . . . وان يجمد الفكر . . . ويقل الابداع . . . ويتعرض العمل العام كله للعثرات نتيجة غياب النقد الذي يوجه ويبصر ويثري التجربة . . . ان المجتمعات التي تعيش في ظل الرؤية الواحدة لحاكمها الفرد قد يصلح حالها زمنا يطول أو يقصر . . . ولكن عثراتها حين تقع عثرات مهلكة قاتلة . . ذلك ان تعدد الاراء يظل دائما أكبر الضمانات لترشيد حركة المجتمع وتأمينها . . . ومن هنا فان حماية الكلمة وضمان حرية الرأي يظلان في مقدمة الضمانات التي تحمي مسيرة الجماعة وافرادها . وفي هذا الضوء نفهم حرص الاسلام وهو يدعو الناس الى ابداء الرأي واعلانه بقوله سبحانه « ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا » بل بأن يحمي حريتهم وان يصون امنهم بقوله سبحانه « ولا يضار كاتب ولا شهيد » .

اما حين تكون الحرية هي القيمة العليا وتكون الشورى الصادقة هي النظام . . . وسيادة القانون هي مظهر الدولة . . . فان شياطين الاخلاق تولي هاربة مذعورة . . ويرتفع على الاخلاق الكامنة في النفس دعاء الخير المعروف « يا باغي الخير اقبل ويا باغي الشر أقصر » . . فتتسارع الى ساحة النفس والمجتمع اخلاق الحرية في موكب مهيب . . . على رأسه الشجاعة والصدق . . . ومن ورائها الامانة والوفاء . . . ومن حولهم جميعا - يدا بيد - الرحمة والعدل . . . ويعود الفرد - كائنا مَنْ كان - انسانا . . . بشرا سويا . . لاقزم ولا عملاق . يُستمع اليه اذا قال ، وتحفظ عليه كرامته في كل حال . . . ويُعطي نصيبه المفروض من المشورة والعدل حين يكون محكوما من الرعية ويُوقر ويُحب ويُهاب ويُعطي نصيبه المشروع من الوفاء والولاء والسمع والطاعة في المعروف . . حين يكون حاكما ومن الرعاة ، غير ان وعاء النفس ليس كأوعية الاطعمة والاشربة يؤمر فيطيع بلا تأخير . . . وينادَي فيستجيب بلا تفكير . . .

وانما هو وعاء ذكي لا يستخرج شيئا مما عنده الا بحساب . . . وبعد طول حذر واطمئنان . . . فاذا ارتفع القهر وزال الخوف لم يدفع الى الصدارة بشيء من اخلاق الحرية حتى يستوثق ويطمئن . . . فاذا اطمأن وبدأت اخلاق الحرية تجيب النداء ، فان اخلاق الخوف وطبائع الاستبداد التي استقرت في كيان المجتمع واتخذت لها في نسيجه اعشاشا واوكارا تظل تقاوم متشبثة بالحياة . . . فيرى الناس في أنفسهم وفي الناس من حولهم ما يحسبونه تناقضا يحارون في تفسيره . . . انظمة ومؤسسات وتشريعات تؤكد الحرية وتعلن الامن وتبشر بسيادة القانون . . . وبقايا اخلاق القهر والخوف . . . يموج بها المجتمع حتى لتكاد تسد الطريق على نظام الحرية وتفسد عليه أمره .

ويتساءل المصلحون عن المخرج من مثل هذا الموقف الذي يتكرر في بلادنا مع محاولات الاصلاح السياسي والجواب ـ فيما نرى ـ لالغز فيه ولاسر وراءه .

المخرج من هذا . . . مزيد من الحرية والديمقراطية.حتى تستوثق النفوس المترددة وتستيقن ان « مجيء الحرية » مجيء حقيقي وليس خداعا ولا استدراجا يعقبه قهر جديد .

ومطاردة ـ بلا هوادة للبقايا الباقية من اخلاق الاستبداد يحمل لواءها اصحاب الكلمة واصحاب القلم . . ويضرب المثل فيها أصحاب الحكم والسلطان .

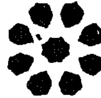
وليت الساسة والمثقفين في بلادنا يعرفون ان الحرية ليست مجرد تنفيس وشعار . . . ولكنها قبل ذلك ضمان حقيقي للرشد عند اتخاذ القرار . . . وهي ـ بعد ذلك ـ ينبوع كبير من ينابيع الخلق السوي والسلوك المستقيم . . . من احياها فكأنما احيا الفضائل جميعا . . ومن قتلها فقد سد الابواب في وجه تلك الفضائل . .

اننا ـ لهذا ـ نؤمن بما ذهب اليه بعض علماء السياسة والقانون من ان حرية التعبير عن الرأي « تختلف عن سائر الحريات وان لها بين تلك الحريات مكانا مفضلا أو ممتازا لانها في حقيقه الامر مفتاح لسائر الفضائل ، وضمان لبقية الحريات » وهذا المركز الممتاز ينبغي ان يكون له مظهر تعليمي وتربوي يشرح صفتها هذه ويثبتها في العقول والقلوب ، كما ينبغي ان تكون له آثاره العلمية

والقانونية التي تقف في وجه كل تشريع او قرار يهدد تلك الحرية او يحول دون اداثها لوظائفها .

ان علماء السياسة والاجتماع في بلادنا العربية مدعوون الى ان يغيروا منهج حديثهم عن الحرية . . . فقد مل الناس الحديث في عموميات الحرية ، كما ملوا التناول الرومانسي الذي يحولها الى مجموعة الشعارات الغامضة . . وصارت الحاجة ماسة الى دراسات اكثر تحديدا وتفصيلا تبين للحكام والمحكومين على السواء ان للحرية وظائف في حياة الناس . . كما تبين ـ على وجه التحديد ـ امرين اثنين اولهما : مانسميه فسيولوجيا الحرية ، او وظائفها المختلفة في حياة الافراد والجماعات . . . والثاني : مانسميه « باثولوجيا الحرية » أو امراضها . . . ومايطرأ على احوال الناس واخلاقهم ومصالحهم من فساد وضرر اذا غابت الحرية وحل محلها القهر والاستبداد والحجر .

وبغير هذه الدراسات . . . ستنشأ اجيال تتحدث عن الحرية وتنادي بها دون ان تكون مقتنعة بفائدتها . . . وأهمية الحفاظ عليها . . مع ان هذا الاقتناع هو ـ في نهاية المطاف ـ الضمان الحقيقي لها من وراء سائر الضمانات الدستورية والقانونية .



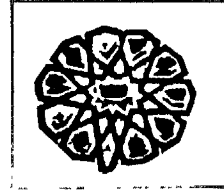


الفصل الرابع

نظرة على المستقبل



● هذا المد الاسلامي الى أين ؟



بين فلاسفة التاريخ فريق يرى أن الحضارات - كالشعوب - تعيش دورات عضوية تبدأ بالنشوء والميلاد ، وتأخذ في النمو التدريجي الذي تبلغ قمته في لحظة من لحظات العمر ، ثم تنتهي شيئا فشيئا الى الشيخوخة والذبول ، لتبدأ بعد ذلك في كيانها الكلي المستمر ، دورة عضوية جديدة .

وأيا كان مبلغ الصحة أو الدقة في هذه النظرية فان من الثابت أن حضارات الشعوب تتعرض في مسيرتها التاريخية لموجات متعاقبة من المد والجزر ، والارتفاع والهبوط ، وأن حضارة المسلمين ليست مستثناة من هذه الظاهرة التاريخية العامة . . . ويطول بنا الحديث لو مضينا نستعرض ما طرأ على الحضارة الاسلامية من هذه الموجات ، التي ارتفع مدها أحيانا فجعل من الاسلام دين العصر وفلسفته ، وجعل من ثقافته ثقافة النخبة الممتازة والكثرة

* العربي العدد ٢٥٤ يناير - كانون الثاني ١٩٨٠م

المتطلعة الى الامتياز على السواء . . . كما جعل من المسلمين قوة سياسية كبرى ترتفع أعلامها على أمصار متعددة اللغات والثقافات . . . ثم دار الزمن دورته ، فانحسر هذا المد ، وانكفأ المسلمون على ذواتهم في صراعات داخلية مذهبية وسياسية وأزمات معيشية واجتماعية . . . وتضاءلت بسبب ذلك كله وبالاضافة اليه أكثر الابداعات الفكرية والاجتماعية . . . وساد نوع من الرتابة الحضارية التي يكرر الوجود الثقافي فيها نفسه أو يكتفي بتقليد غيره ، وكأنما استاءت روح الحضارة من جسمها ، وغابت عنها نضارة الحياة ، ورقة الشباب .

والذي نريد أن نصل اليه دون أن نضرب في أعماق التاريخ أن سقوط الاقطار العربية ـ وهي قلب الأمة الاسلامية ـ تحت النفوذ العثماني ثم سقوطها بين يدى الغزو الأوروبي قد مثل حلقة من حلقات الجزر والانكماش في أكثر مظاهر الحضارة الاسلامية . . . ولكن الثلاثين سنة الاخيرة قد أخذت تشهد مدا اسلاميا جديدا ، بدأت خطواته بطيئة متثاقلة أول الامر ، ثم تسارعت وازدادت مظاهرها وضوحا خلال السنوات العشر الاخيرة . وتمثل هذا المد في ظهور حركات ثقافية وسياسية ترفع « شعارات الاسلام » وتنادى بالعودة اليه وتطالب بتطبيق شرائعه ، بعضها فردى تتعالى به صيحات كتاب أو نداءات مصلحين ، وبعضها جماعي تنتظمه « حركات » ذات قيادات وبرامج وأتباع وتحركات . . .

كما تمثل هذا المد في تجاوب العديد من قلوب المسلمين مع هذه النداءات ايمانا بها ، أو سعيا لاحتوائها أو تأثرا بضغوطها ، فعدلت بعض الدساتير والقوانين تعديلا يجعل من الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع . وشكلت لجان عديدة لمراجعة القوانين العامة ، وتعديلها بما يضمن اتفاقها مع « الشريعة الاسلامية » . وتم في عدد غير قليل من الدول العربية والاسلامية وضع تشريعات مفصلة تعالج العديد من أمور المعاملات والعقوبات معالجة مستمدة من « الفقه الاسلامي » .

والسؤال الذي يشغلنا هنا سؤال ذو شعبتين،أولا . . البحث عن أسباب هذا المد ، ومحركاته ، والثاني ، البحث عن جوهره ومحتواه واحتمالات نموه واستمراره .

١ ـ ان هذا المد الاسلامي المعاصر ـ في جانب منه على الاقل ـ جزء من ظاهرة عالمية نعيشها هي ظاهرة المد الديني بوجه عام . ولقد كان المؤرخون في الخمسينيات وأوائل الستينيات من هذا القرن يتحدثون عما اطلقوا عليه « أزمة الدين في عصر علماني » . وكانوا يشيرون بذلك الى ما ولدته قفزات العلوم الطبيعية والتجريبية التي حققت الثورة الصناعية الثانية من عبادة جديدة للعقل وثقة مفرطة به ، وإعراض عن كل ما عداه ، واستشراف لمستقبل تكون فيه للعلماء التجريبيين سيادة على عقول الناس ومعتقداتهم لا يشاركهم فيها أحد . . ويفقد الدين معها سلطانه التقليدى على النفوس والعقول ، ويصيبه الشك في جوانبه الاعتقادية والعلمية على السواء .

وبرغم أن هذه الظاهرة قد وقعت أساسا خارج حدود العالم الاسلامي . فان انهيار الحواجز بين الشعوب والحضارات نتيجة الثورة في وسائل النقل والاتصال ، قد نقل الى المجتمعات الاسلامية بعض آثار تيار المادية التي لا تكاد تترك في عقول الناس موضعا للايمان بالغيب . ولكن لله حكمة هو بالغها . . . فكما حملت الثورة الصناعية مع بشائرها الأولى بذور الثقة المطلقة في العقل ، فانها حملت بعد ذلك ـ ومع استيعاب آثارها العملية على حياة الفرد والأسرة والمجتمع ـ بذور قلق لا حدود له أصاب العقول والنفوس . . . لذلك بدأت تلوح في الأفق بشائر حنين جديد الى السكينة الضائعة ، والرضا المفقود ، والسلام الذى زلزلته عبادة الدرهم والدينار .

واذا كان التمرد على القلق والعنف والقهر والمادية الجامحة قد اتخذ ـ في جانبه السلبي ـ صورة الرفض لكل رموز هذه الحياة المادية وللمؤسسات التي تمثلها . . فان بركان هذا الرفض الذى بلغ ذروته عند الشباب في منتصف الستينيات ـ لم يلبث أن هدأ . . وبدأ يتخذ البحث عن الفردوس المفقود ، حنينا عميقا الى المطلق ، والتماسا للسكينة في رحابه ، وطلبا للامن حيث لا ظل الا ظله . . . وامتلأ الغرب بموجات الشباب اللاهث بحثا عن اليقين ، اللائذ بكل ما يصادفه من الوان العقائد والمذاهب والاديان . . السماوى فيها وغير السماوى . وبقيت السنوات العشر الاخيرة سنوات عودة الى الدين . . . وجدت بدورها سبيلها الى المسلمين ، كما وجدت بذور الشك من قبلها السبيل نفسه .

على أن للمد الاسلامي المعاصر أسبابا أخرى خاصة بالمسلمين ، ذلك أن تعاظم القوة الاقتصادية ، للدول العربية وغالبيتها العظمى من المسلمين ، قد فجر احساسا بامكان الاستغناء عن الغرب ، الذى احتلت حضارته وثقافته مكانا عاليا في نفوس العرب والمسلمين . ولذلك أصبحت عملية البحث النشيط عن الهوية الحضارية تكوّن أساسا نفسيا وعقليا للاستقلال السياسي والاقتصادى ، الذى بدأت تنعم به أكثر الدول العربية الاسلامية . . . وكان طبيعيا ومنطقيا ان يتخذ هذا البحث صورة « العودة الى الاصول » وأن يدخل الاسلام وحضارته موجة مد جديد . . .

٢ ـ أما السؤال الثاني الذى يتعلق بجوهر هذا المد ومحتواه وتصور مستقبله ، فلعله أصعب السؤالين وأخشى ألا أكون في هذه القضية بالذات من المتفائلين . وذلك أن مشكلة المسلمين لم تكن أبداً في قلة عددهم ، وأزمة الحضارة الاسلامية ليست انحسارها عن اقاليم وشعوب

وأن المشكلة كانت ولاتزال مشكلة « صياغة » نموذج واسلوب للحياة تتأكد به قيم الاسلام العليا ومبادئه المميزة ، وينطلق المسلمون ـ في ظله ـ الى ممارسة حياتهم العصرية بلا عقد ولا أزمات ولا فصام في الشخصية كالذي يكابده ويشقي به اليوم كثير من المسلمين . . .

وسر التحفظ الذي يحول بيني وبين التفاؤل السريع بمظاهر المد الاسلامي الجديد . . أن الحركات العديدة التي تجمعها موجة هذا المد الجديد لايزال اكثرها يعاني آفات أربعاً ، لابد من الاشارة اليها ، وان كان كل منها يحتاج الى حديث طويل :

(١) وأول هذه الآفات العجز عن اقامة علاقات من المودة والحوار مع سائر عناصر المجتمع وتياراته . . . ان منهج « من ليس منا فهو من أعدائنا » يحصر دعاة الاسلام في دائرة ضيقة مغلقة . وقد يتطور عن اصحابه من مجرد تقصير في الاتصال بالآخرين الى نوع من الخصومة العامة مع المجتمع ، وهذا مدخل من أخطر مداخل الانحراف في فهم الاسلام والدعوة اليه . . ومن أخطر ثمراته ان يتصور اصحابه انهم وحدهم « جماعة المسلمين » وأن الخارج عليهم خارج على المسلمين . . اننا لانريد أن نفتح باب الحديث الطويل في هذه الآفة وانما نقول في كلمات موجزة إنه لم يعد من حق أحد أن ينصب نفسه مسيطرا على الناس باسم الاسلام يقضي فيهم بالطرد من رحمة الله . ولهذا لانشجع أبدا

وصف مجتمع معاصر بأنه « مجتمع جاهلي » اذ الناس من حولنا بشر يصيبون ويخطئون وحسابهم على الله . والجاهلية وصف يتجزأ في الافراد والمجتمعات ، كما ورد في قول النبي (ﷺ) لابي ذر « انك امرؤ فيك جاهلية » . والمؤمن المطلق والكافر المطلق ، وصفان لايجوز اطلاقهما على مقر بالشهادتين . وانما الناس من حولنا يخلطون عملا صالحا وآخر سيئا . . . وليذكر المسارعون الى تكفير الناس والمغالون في ذلك ، أن حسن نيتهم وحماسهم لدينهم لم يعد عذرا مقبولا ولاحجة مسموعة ، وانه تعالى يقول : « يا أيها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا » .

(٢) والآفة الثانية ، أن أكثر القضايا الفكرية والاجتماعية التي كانت معلقة في سائر الفكر الاسلامي والحياة الاسلامية لاتزال على حالها لم يتقدم البحث فيها كثيرا . . . فالعلماء مترددون في الاجتهاد . . واكثر المفتين يؤثرون السلامة بالوقوف عند السوابق العديدة ويدورون في كتب الفقه لايريدون ان يتجاوزوها . . والمسافة بين العالم الذي تصوره وتعالج مشاكله اكثر هذه الكتب ، وبين الواقع الحي الذي يعيشه الناس بكل مافيه من تطلعات ومشاكل وهموم تتسع يوما بعد يوم والقضايا المعلقة هي . . هي . . المرأة ومكانها في المجتمع . . . وحدود حقها في العمل والاختلاط بالرجال . . . المؤسسات الاقتصادية والمصرفية . . التأمين . . حدود الاستمتاع المشروع بالموسيّقا والغناء . . . واكبر من ذلك واخطر ، معالم التنظيم الاقتصادي والسياسي للجميع . . . ومايتطلبه في شأنها الاسلام . . .

ان المظهر الحقيقي للتقدم في هذا الميدان ، أن يقدم علماء الاسلام البدائل لكل ما ينهون عنه أو يدعون الناس الى تركه . . . فعلى هذا المنهج قام الاسلام ، وبه ارتفع الحرج عن الناس . . . اما ان توسع دائرة الحرام . . وتظل دائرة الحلال على ضيقها ، باسم ، « ترك الشبهات » أو « رفض البدع » و« التزام مسلك السلف » - فهو ظلم للاسلام ، نتيجة عجز علمائه ودعاته عن الاجتهاد بما ينفع الناس . . .

ولهذا فاننا نلمح وسط هذه الشكوى من الجمود بشائر منهج جديد ، يتمثل في العديد من المؤسسات الاقتصادية والمصرفية التي أحلت المشاركة في المخاطر محل الربا والغرر . . . واقامت أنظمة للادخار والاستثمار لا يدخلها

الربا بإثمه وشروره . . ولسنا غافلين عما يحيط بها من عقبات وصعوبات في تخريج البدائل أحيانا وفي ممارستها أحيانا أخرى . . . ولكنها ـ في يقيننا ـ احدى الومضات القليلة التي تبعث على التفاؤل ، وتجيز لنا ان نسمي « المد الاسلامي » من حولنا « بداية صحوة حقيقية » للمسلمين .

٣ ـ الآفة الثالثة ، تتمثل في الخلل في ترتيب الأولويات عند عرض الاسلام والدعوة اليه . ونحن هنا لا نشكك بحال في تكامل بناء الاسلام ولا نتجاهل هذا التكامل . . . فالعقيدة اساس الاسلام والاخلاق ضمانه ، والشريعة ترجمته العملية . . والواجبات فيه كلها مطلوبة والمحرمات كلها واجب تركها . . ولكن دعوة الناس والتوصل الى اقناعهم وكسب ولائهم ، تقتضي مراعاة تدرج خاص وترتيب معين فيما يبدأ به ، وما يمكن أن يتراخى طلبه والتشديد في أمره . وكثير من الناس يقفزون قفزا من كتب الفقه الى منابر الدعوة دون أن يتوقفوا قليلا ليعرفوا واقع الناس وما هم فيه .

ان الأمر هنا ليس أمر فتوى ولا أمر تشريع ، وانما هو أمر ترتيب في البيان ، وتدرج في معاملة النفوس واقتراب من واقع الناس طلبا لهدايتهم . . إن الدعاة الى الاسلام يقعون في خطأ فادح اذا هم خرجوا على الناس في جميع المجتمعات بقائمة موحدة من الأوامر والنواهي ومطالب الاصلاح والتغيير ، متجاهلين خصائص تلك المجتمعات ومشاكلها التي تتفاوت في أهميتها والحاحها من زمن الى زمن ومن بلد الى بلد . .

أليس غريبا على سبيل المثال أن يطيل كثير من الدعاة الحديث في النهي عن شرب الدخان وعن سماع الموسيقى والغناء أو الدعوة الى ارسال اللحية ، وفرض الحجاب على النساء ، والا نرى منهم نفس الاهتمام والحماس حين يتصل الأمر بقضايا الحرية والشورى والعدل في توزيع الثروات . .

ومن هذه الأمثلة كذلك المبالغة في الاهتمام بقضية الحدود عند المناداة بتطبيق الشريعة وتقنينها . . . ان أحدا لا يملك أن يهون من قيمة الحدود أو يجادل في ضرورة اقامتها ، ولكن وضعها على رأس القائمة هو محل النظر والاختلاف . فالحدود تتصل أساسا بظاهرة الجريمة وعقاب « المجرمين » ، والشريعة إنما وضعت أساسا للأسوياء الحافظين لحدود الله . . . فلماذا لا تذكر الشريعة الاسلامية الا مقترنة بالحدود من قتل وقطع وتغريب . . ان باب الجنايات كان

ولا يزال بابا واحدا من أبواب كتب الفقه ، كما أن الجريمة بأنواعها ليست الا وجها واحدا سلبيا من وجوه حياة الناس في الجماعات تحت لواء الاسلام أو غيره من الشرائع . .

ان هذا الخلل في ترتيب الأولويات يزداد خطورة حين يتحول الدعاة الى أولي أمر وحكام ، وحين يشرع المتحدثون باسم الاسلام في أخذ الناس به واقامة أحكامه بينهم .

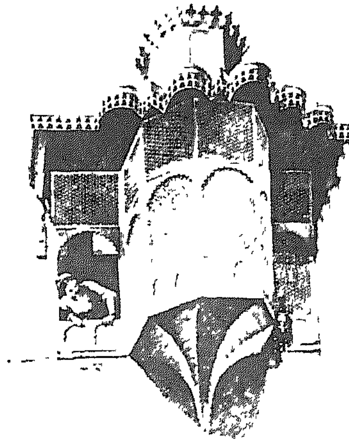
ان اخطر ما يفعله أولئك الحكام أن يتصوروا أنهم ملزمون ـ باسم تكامل الاسلام وشموله بتطبيق أحكامه في شئون الناس جملة واحدة . . ان ذلك على التحقيق غير متيسر ، وهو التزام بما لا يلزم ، وتوريط لاسم الاسلام ودعوته بما لا ضرورة له . . . وحسب أولئك الدعاة الذين صاروا حكاما أن يبدأوا بكبريات المسائل وأساسيات الحكم العادل،حسبهم أن يوفروا للناس قدرا من الحرية وقدرا من كرامة الفرد وقدرا من العدل ، وأن يعلنوا عزمهم على تنفيذ برنامج اصلاحي تتعاقب مراحله في اناة وروية لتوجه الجماعة كلها الى اقامة احكام الاسلام مرحلة بعد مرحلة وحكما بعد حكم .

٤ ـ أما الآفة الرابعة فهي التشتت الغريب الذى يحيط بالجماعات والزعامات الداعية الى الاسلام . . فهم في شقاق وخصومة وتبادل للاتهام ، وتباين غير قليل في أساليب العمل وتصور الأولويات . والأخطر من ذلك أن كثيرا من هذه الجماعات لا ترضى بالقاعدة الحكيمة قاعدة ان « نتعاون فيما اتفقنا فيه ، وأن يعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه » . . . وفي غيبة منهج للاختلاف يتحول التعدد الى تشتيت للجهود ، وحرمان للمد الاسلامي من الثراء الذى يوفره اختلاف الآراء وتعدد الاجتهادات . . .

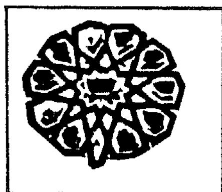
ان مستقبل المد الاسلامي الذي نعيش موجة عالية من موجاته رهن بتدارك هذه الآفات ، وهو تدارك لا يحتمل الانتظار ، فان العمل الحضاري لا يتم في فراغ وكثيرون هم الحريصون على افراغ هذا المد من محتواه ، وتوجيهه الى حيث يتبدد ويضيع .

وانما يفتح ابواب الامل عندنا في مستقبل هذا المد الاسلامي ، ما نراه من بعض مظاهر القدرة على « النقد الذاتي » ، ونمو القدرة على التصويب والتصحيح الداخلي . . . وهذه القدرة هي شرط استمرار الحياة في الكائنات

العضوية والمؤسسات الاجتماعية على السواء . وما أحوج هذا المد الاسلامي الى قيادات وزعامات تلح في اصرار على ضرورة تدارك هذه الآفات وتعين ـ بذلك ـ هذا المد على أن يصير صحوة حقيقية تأخذ بيد الناس على هدي وبصيرة الى حيث المزيد من العدل ، ومن الحرية ومن الاستمتاع بالطيبات ، ومن حرارة علاقات المودة بين الناس . . وهل الاسلام الا ذلك كله « ولكن اكثر الناس لا يعلمون » .



المسلمون .. دعوة لاقتحام المستقبل



● الى متى يظل حديثنا عن الاسلام والمسلمين حديثا موصولا عن الهموم والمشاكل والعقبات والمعوقات ؟ . ولماذا تدور أبحاثنا كلها حول المفسدين والمنحرفين والمفرطين .. ولا يكاد شيء منها يذكر الكثرة الغالبة من الاسوياء والمعتدلين ؟ .

ولماذا نبدع هذا الابداع كله فى الوصف والتحليل « والتشخيص » ..
ولانكاد نقدم جديدا نافعا من أجل العلاج ؟ .

لماذا حديث علمائنا كله عن الأزمة ..
ولاشيء عن طريق الخروج من الأزمة ؟

العربي العدد ٢٩٢ ـ مارس ـ آذار ١٩٨٣م .

لماذا هذا الاهتمام الحماسى بالخلافات والانقسامات والفرق والمذاهب والجمعيات ؟ ، والمؤامرات تستغرقنا حين نراها ، وننقب فى تاريخنا القريب والبعيد بحثا عنها واجترارا لحديثها حين لانراها . . ولماذا لايقابل هذا كله بعض الاهتمام بمواضع الاتفاق . . والنظر فى حاجات مئات الملايين من عامة المسلمين . . الذين لايختلفون على قضية سياسية أو فقهية . . وقد لايعرفون اسماء الفرق والمذاهب والجمعيات والأحزاب . . ولايحملون على صدورهم الا بطاقة الاسلام ، ولا هوية لهم الا هوية الانسانية الظامئة الى العدل والأمن والحرية والجمال .

ويريدون ان يكون حاضرهم ومستقبلهم جميعا مستقيمين على أمر الله ، محكومين بقيمه ومبادئه وشعائره وشرائعه . .

ولا أريد أن أسترسل فى طرح تلك التساؤلات حتى لا يكون حديثى - هو الآخر - نغما آخر فى معزوفة لوم النفس ،واتهام الآخرين ، ولعن الظلام . . وما كان تساؤلى هذا - بوجوهه تلك - الا مقدمة لحديث عن المسلمين وهم يدخلون - على كف الزمن - ساحة المستقبل الزاخر بكل ما هو جديد . . فى أعقاب سلسلة من « الانفجارات العلمية » المتعاقبة الحلقات . وليس فى عقولهم ومشاعرهم وكيانهم كله الا الاشتغال بالماضى . . وسيرة اصحابه . وعلومهم . ومشاكلهم . وما تركوه لنا وما لم يتركوه . وليس فى ساحتنا الا كلام كثير . . لاآخر له . . أكثره عن « تراث الماضين » وأقله » عن آمال الأحياء والمعاصرين »

هل لنا مكان

لقد استوقف نظر الباحثين والمعلقين هذا العام أن احدى المجلات الاسبوعية العالمية أرادت جريا على عادتها أن تضع على غلافها صورة أهم الشخصيات التى شغلت العالم وأثرت فى حياته خلال العام المنقضى ، فاختارت فى النهاية بعد تردد طويل أن تضع صورة آلة حاسبة اليكترونية سمّتها « آلة

العام » . . بدلا من شخصية العام . . وبين يدى وأنا أكتب هذه السطور دراستان نشرتها تلك المجلة فى عددين متتاليين تستعرضان أحدث ما ولدته الثورة العلمية المعاصرة فى ميدانين من الميادين الجديدة على الكبار من أبناء هذا الجيل . . أولهما : ميدان « الأدمغة الاليكترونية » والاجهزة ذات الوظائف المتعددة المبنية عليها . . والآخر ميدان الاشعة الضوئية المعروفة بأشعة ليزر . . وتمضى الدراستان شوطا بعيدا في استعراض الاستخدامات المتعددة . . القائم منها والقريب المتوقع . . لهذين الاكتشافين ، كما تمضى شوطا بعيدا في رسم وتخيل لصورة التحولات المعيشية والثقافية والاجتماعية والسياسية التى توشك أن تطرأ على صور الحياة الانسانية نتيجة الاستخدام الواسع للأدوات والمنتجات القائمة على الكشوف العلمية فى هذين الميدانين . . ولايملك القارىء العربى والمسلم المعاصر وهما يتابعان ذلك كله الا أن يتساءلا عن « مصيرنا » نحن العرب . . ونحن المسلمين . والمستقبل يدق أبوابنا وسط شعوب تقفز هذه القفزات الهائلة فى السيطرة على ما حولها . . وتحوز من هذه الادوات ما يختصر الزمان ويطوى المكان ويفتح ـ بسلطان العلم ـ آلافا من الابواب التى كانت الى عهد قريب مغلقة امام الانسان . .

ان السؤال الذى لابد من طرحه ، على قسوته ومرارته . . هو : هل لنا مكان فى هذا العالم الجديد ؟؟ . . وهل تكون هذه الثورة العلمية الجديدة سلاحا فى يد «الآخرين» وحدهم . . تزداد بسببه المسافة بين الشعوب المتقدمة ، والشعوب التى تحاول اللحاق . . أو تكون ـ كذلك ـ سلاحا جديدا يتيح لشعوب العالم الثالث أن تختصر الطريق وان تحل بعض مشاكلها المزمنة التى تحبسها عن الانطلاق ، وتؤخر لحظة « اقلاعها » الحضارى . . فى ميادين السياسة والاقتصاد والقدرة العسكرية على السواء ؟ .

وليس بغريب ـ وسط جو الرتابة والجمود والانكفاء على الماضى الذى يسيطر على وطننا العربى والاسلامى من قمة رأسه الى أخمص قدميه أن يكون

« الآخرون » هم وحدهم الذين يتساءلون عن مصيرنا نحن شعوب العالم الثالث ، فى مواجهة هذه الثورة العلمية الجديدة متعاقبة الحلقات . . يقول بعضهم إن عصر الآلات الاليكترونية وأشعة ليزر سوف يوسع الهوة بين الذين يملكون تلك الادوات الحضارية الجديدة والذين لايملكونها ـ وأن فرصتنا ـ نحن شعوب العالم الثالث ـ فى اللحاق بحائزى تلك الآلات سوف تتضاءل الى حد بعيد . . ويقول آخرون : بل ان الانتشار السريع لهذه الأدوات الحضارية وتسويقها بأسعار فى متناول الجميع ومنفعتها الهائلة لمستخدميها ، من شأنها أن تمنح العالم الثالث فرصة فريدة لمشاركة العالم المتقدم مرحلته الحضارية والصناعية الجديدة دون حاجة للمرور بمرحلة الثورة الصناعية التى تخلف العالم الثالث عن اللحاق بها واكتفى بالافادة من ثمراتها واستيراد منتجاتها دون استيعاب القوانين الداخلية التى تحكم صنع تلك الثمرات وانتاجها .

فما هو ـ اذن ـ مكان المسلمين فى هذا العالم الجديد ؟؟ .

الجواب . . ان الاختيار المطروح لم يعد اختيارا بين اللحاق . . والتخلف . . وانما صار اختيارا بين الوجود المستقل المشارك فى حركة الحياة . . والوجود التابع الذليل الذى تضيع معه الذاتية ، ويتحول اصحابه الى « موالى » . . يخدمون الآخرين . وقد تنمو الحضارة على أكتافهم وجهودهم . . ولكنهم لا يكونون أبدا من صناعها ولا يعرف لهم التاريخ كيانا مستقلا عن سادتها الذين يحتكرون معرفة قوانينها ، ويقودون وحدهم مسيرتها . ان مشاركة المسلمين فى المراحل المقبلة من حياة الحضارة الانسانية تقتضى ـ فيما نرى ـ نوعا من الثورة الثقافية التى لا تحتمل الابطاء . . جوهرها الارتحال من الماضى الى المستقبل . ومن العزلة والانكفاء على الذات الى الانفتاح على العالم ومن الجمود على الموجود الى البحث فى الآفاق . ان لهذه الثورة الثقافية ـ فيما نرى ـ معالم رئيسية بغيرها لن يهتز النسيج الحضارى لأمتنا التى تعيش مرحلة « بيات ثقافى واجتماعى وسياسى » طال مداه . . لن يخرجها

منه الا جيل من الشباب . . قدماه فى الارض ورأسه فى السماء . . جذوره فى الماضى . . وأغصانه تسابق الدنيا الى المستقبل القريب والبعيد . .

ان لهذه الثورة الثقافية الاسلامية سمات رئيسية هى التى ندعو الى ممارستها فى هذه السطور ، منادين كل مثقف عربى ومسلم ، وكل شاب مسلم وفتاة مسلمة بنداءات ثلاثة واضحة صريحة :

النداء الاول : توقفوا ـ بلا ابطاء ـ عن الانحياز العقلى والشعورى الى الماضى وتعالوا الى الحاضر والمستقبل . .

نعم . . ان الماضى قد حمل للدنيا كلها رسالات السماء . . وعلى جناحيه ـ حين كان حاضرا ـ عاش الانبياء والمرسلون . . وصحابتهم وتابعوهم والذين هدى الله من بعدهم . . وفى أيامه قامت للمسلمين حضارة ، ودولة ، وشريعة وثقافة . . والذين يخاصمون الماضى ويدعون للانقطاع عنه انما يقتلون أمل المستقبل فى الرشد ، ويحاربون سنة الله في اتصال الأزمنة وتقدم الحياة . . ولكن هذا كله شىء . . والانحياز العقلى والشعورى للماضى على حساب المستقبل شىء آخر . .

ولنحذر أشد الحذر من أن يكون ارتباطنا الوجدانى بالماضى تعبيرا عن علة نفسية يخلقها العجز عن مواجهة الحاضر وتبعاته ، أو اليأس من المستقبل واحتمالاته . . ولنذكر أن صلتنا بالماضى ينبغى أن تقتصر على أمور ثلاثة لا نزيد عليها ولا ننقص منها :

أولا : اننا نأخذ منه أصول ديننا والقيم الأساسية لحضارتنا . . فالكتاب والسنة قد وصلا الينا عبر الأجيال ، وأحكام الله الثابتة فيهما لم تنزل من السماء ليحكم بها « الماضون » وانما هى قائمة بين الناس الى قيام الساعة : . . بل ان جانبا كبيرا من حكمتها يتجلى على وجهه الأكمل جيلا بعد جيل وحينا بعد حين . . « سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم » . . وسيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) بدورها ليست فصلا من فصول التاريخ مضى وانقضى . . وانما

هى هدى نتأسى به ويتبعه المؤمنون من بعده وهذا ـ كذلـك ـ من أحكام الله الثابتة « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة أحسنة »

ثانيا : اننا نرى فيه « سجل الحضارة » بمكوناتها كلها ، وتجاربها الممتدة عبر القرون . . ونرى فى هذا السجل زادا لا يستغنى عنه العقلاء ـ مسلمين كانوا أو غير مسلمين ـ كما نرى فى التوجه للتاريخ طلبا للمعرفة رافدا من روافد المنهج الذى دلنا عليه القرآن الكريم وهو ينـادى أتباعـه : « قل سيـروا فى الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المجرمين ـ ٦٩ النمل ـ » ثم يعلمهم أن لمسار التاريخ ضوابط وقوانـين ينبغى الاسترشـاد بها فيقـول : « قد خلت من قبلكم سنن فـسيروا فى الأرض فانظروا ـ آل عمران ـ » .

على أن هذا الماضى بكل مـا فيه ينبغى أن « يحضـر » الينا ، ولا يجـوز أن « نرجع » نحن اليه . . وفرق بين الأمرين عـظيم ، لأن التجارب الانسـانية تزخر بكل ماهو جديد . . وأهل الحاضر يطلون ـ من نافذة الزمن ـ على الماضى بكل ما فيه . . وليس للسابقين الى معرفة الحاضر والمستقبل من سبيل . . فضلا عن أن يكون لهم فيهما رأى نافذ وقول غير مردود . .

أما التعلل بظاهر ما روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من قوله : « ما من عام الا والذى بعده شر منه حتى تلقوا ربكم » ، وقوله (صـلى الله عليه وسلم) : « خيرالقرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » فتعلل لاغناء فيه ، اذ هذه الاحاديث تحتاج الى تأويل وفهم صحيح (١) ، والا كانت مخالفة لما علم من الدين بالضرورة مصادقة لأحاديث أخرى ترجَح معنـاها لاتفـاقه الكامل مع أصول الاسلام العامة كقوله (صلى الله عليه وسلم)«أمتي كالغيث لا يدرى أوله خير أم آخره» وقوله (صلى الله عليه وسلم) : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من عاداهم حتى يأتى أمر الله » .

ثالثا : يتوج ذلك كله أصل كبير لا تجوز الغفلة عنه . . هو أن هذا الكون ـ بمادته وناسه ـ محكوم بسنن وقوانين ، يجرى ناموسها على الأقدمين والمحدثين ،

ويخضع لسلطانها السلف والخلف جميعا . . « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم ، وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا ـ ٥٥ النور ـ » . . لترتفع ـ اذن ـ هذه الرءوس المنكفئة على الماضى ولتتجه بأبصارها الى الحاضر والمستقبل ، وليعرف أصحابها أنهم مسئولون عن حاضرهم وحده . . وأن الماضين ـ برهم وفاجرهم ـ قد أفضوا الى أعمالهم « تلك أمة قد خلت ، لها ما كسبت ولكم ما كسبتم » .

ولنعمل ـ فى اصرار ـ على مقاومة ذلك التوجه الخاطىء الذى يغشى كثيرا من شبابنا فيصور لهم أن الحياة توشك أن تغلق أبوابها ، وأن اشراط الساعة قد بدأت تتوالى فى الأفق ، وأن عليهم لذلك أن ينفضوا أيديهم من الدنيا ، وأن يتهيأوا للمشاركة فى أحداث المشهد الأخير من مشاهد الوجود الانسانى على ظهر هذا الكوكب .

ولنقل لهؤلاء جميعا . . ما لكم وللساعة وأشراطها ؟؟ . . ألم تسمعوا قول نبيكم (صلى الله عليه وسلم) : الجهاد ماض الى يوم القيامة . . وقوله : « اذا قامت الساعة على أحدكم وفى يده فسيلة ، فاستطاع ألا تقوم عليه حتى يغرسها فليفعل » . . ونضيف نحن متسائلين : أفى هذا الزمان الذى يتلفت فيه الناس بحثا عن القيم المطلقة ، وطلبا للأمن والسكينة فى كنفها ، وحين تبدأ أزهار الاسلام ومبادئه وشرائعه فى التفتح لينعم الناس بشذاها . . يريد هؤلاء النفر اسدال الستار وتفريق الموكب واعلان النهاية ؟ . فلتبق أحاديث الساعة واشراطها فى مواضعها وليقل العلماء فى تحقيق تلك الاحاديث ما يقولون . . ولنسلم جميعا بما يطمئن اليه القلب والعقل منها . . ولتجىء الساعة بعد ذلك حين يأذن الله بمجيئها . . أما أن يتوقف العمل ، وتعرض النفوس عن الحياة ، ويظل الجيل كله محملقا فى أفق الزمن ينتظر تلك الأشراط أو يخيل له أنه يراها . . فتلك حماقة لا تليق بالعقلاء ، ولا يمكن أن يكون لها موضع فى حياة جيل ـ هو بقية الأمل ومعقد الرجاء .

العزلة : مستحيلة ومدمرة

النداء الثاني

لا مجال بعد الان لعزلة المسلمين عن العالم . . فهى مستحيلة أولا . . ومدمرة ثانيا . . فالحواجز بين الناس والشعوب قد أسقطت الثورة الصناعية جانبا منها . . ثم جاءت الثورة فى وسائل الاتصال فأسقطت البقية الباقية منها . . والزمن يتسارع ، والتقدم العلمى يتم قفزا وانطلاقا . . ومن تباعد عن ركب الحياة ضاع ، وقتلته الحيرة . . فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية . . والحكمة - بعد ذلك - ضالة المؤمن . . وأكثر ما يقدمه العلم أدوات وأسلحة . . يستطيع المسلمون أن يوجهوها وجهة الخير ، وأن يوظفوها لا شاعة « الرشد والقسط » .

ان أخطر ما يقدم الى هذا الجيل ، هذا الحديث عن ضرورة العزلة ، وهذه الدعوة الى « الاعتكاف الحضارى » بدعوى الاعداد لمولد الحضارة المتميزة التى لا تخالطها أوشاب الحضارات التى ثبت افلاسها . . ان هذه الدعوة - فى حقيقتها - دعوة للانتحار الحضارى . . لأنها تعزل أصحابها . . وتضعهم خارج دائرة الحركة والصراع ، وهى وحدها الدائرة التى تحتاج الى جهد المسلمين والى معالم حضاراتهم . .

نعم . . ان ما يريده أصحاب هذه الدعوة هو المحافظة على « روح الحضارة الاسلامية » وهى محافظة مشروعة وواجبة . . ولكن روح الحضارة لا تحتاج الى أن تولد - من جديد - مع مطلع كل جيل . . فقد تحددت معالمها واكتملت ، بتمام الوحى ، وكمال الدين ، وختام النبوات . . وبقى « الانسان المسلم » وحده ، مسلحا بعقيدته ومعرفته ومعالم دينه . . مزودا برؤيته المتميزة التى تقوم على عدد من القيم الحافظة لنسيج العلاقات الانسانية . . هى - بشهادة التاريخ قديمه وحديثه ودلالة التجربة الانسانية المتراكمة - معيار الرشد ،

وجوهر « القسط » الذى ارسل الله به رسله وأنزل معهم الكتاب والميزان . . أو هى بالتعبير الحديث الشائع ضمان « التحسن » فى نوعية الحياة .

ان التجارب الانسانية ـ منذ الآن ـ سوف تقع كلها فى ساحات مكشوفة . . والتبادل الحضارى والثقافى بين الناس والشعوب ، سوف يجرى هو الاخر فى ميادين مفتوحة لا حجب فيها ولا حواجز . . وعلى المسلمين ، حكاما وعلماء وجماهير ، أن يخوضوا تجربتهم ويؤدوا دورهم فى اطار هذه الشروط التى فرضتها مرحلة النمو العلمى والتقنى التى وصلت اليها المسيرة الانسانية . . ان عددا هائلا من أنماط السلوك واساليب العمل الفردى والجماعى تحتاج الى اعادة نظر عاجلة . .

فأسوار الحماية والوصاية على السلوك الفردى لم تعد اسلوبا تربويا فعالا . . وانما صارت قضية تنمية الاحساس بالمسئولية . . وتشجيع الاقدام على ممارسة الحرية . . هى البدائل الشرعية الوحيدة . . فلا وقت هناك « للستر الحديدية » التى تنمو وراء جدرانها العالية بذرة الحضارة كما يقولون . . (٢) وعلى الجيل الجديد ان يواجه بقامته العالية لفح الرياح الهوجاء التى تهب من كل مكان . . وعلى نظم التربية والتعليم والاعلام والعمل مع الشباب أن تستجيب لهذا الواقع الجديد ، وأن تتوجه الى بناء الشخصية وتثبيت منهج المعرفة الصحيحة وتدريب الارادة وتحريك البواعث الذاتية بدلا من التوجه الى التلقين ، وتحفيظ كمٍّ متراكم من جزئيات المعرفة . . والاعتماد فى التربية السلوكية على تأثير «الجماعة» وحدها .

اننا نقدر المخاوف والهواجس التى تشغل الداعين الى « الاعتكاف الحضارى » . . انهم يحسون ـ فى ارهاف ـ بما يجرى حولهم ويعرفون أن الارض تميد بما عليها ومن عليها تحت مطارق التطور الذى تتسارع خطاه . . وهم لذلك يخشون ان تمتد رياح التغيير فتصيب « جوهر » التصور الاسلامى « والمعرفة الاسلامية » و «السلوك الاسلامى » . . وأن تختلط بسبب ذلك الرؤية على

المسلم المعاصر ، فتتسلل اليه معالم تصورات مناقضة للاسلام يذهب معها « تميزه » وتضيع فى غمارها « ذاتية » حضارته . . ان الترجمة العملية الواجبة لهذه المخاوف المشروعة ينبغى ان تتمثل - فيما نرى - فى اعادة ترتيب الأولويات فى مناهج الدعوة والتربية والتعليم وبحيث « تتميز » الاصول من الفروع . . وتوجه العناية الى « كليات » العقيدة الاسلامية والرؤية الاسلامية للانسان وطبيعته وغايات وجوده « ونوع » علاقاته بالآخرين ، والى المقاصد والمصالح التى يدور عليها التشريع الاسلامى . . بدلا من التوجه الى الفروع والجزئيات والامور الخلافية التى شغلت - للاسف الشديد - حياة أجيال بأكملها من العلماء والعامة والشباب .

تقابل مغلوط

النداء الثالث :

لنضع معا - فى حزم لاتردد معه - خاتمة حاسمة للمقابلة المغلوطة التى استولت - بغير حق - على رقعة هائلة من حياتنا الفكرية والوجدانية . . بين العقل من جانب . . والنصوص من جانب آخر . . وربما هان الأمر فى هذه المقابلة المغلوطة لو اقتصر أثرها على كتابات الفلاسفة وعلماء الكلام وفقهاء الشريعة فى محاولاتهم الموصولة لتحديد العلاقة بين العقل والنقل كما يقول الفقهاء أو بين الحكمة والشريعة كما يقول الفلاسفة . . وانما حلت الطامة الكبيرة حين استقر فى أذهان أجيال متعاقبة منهج يتعبد بالنصوص ، ولا يريد أن يتجاوز ظاهرها ، وينفر أشد النفور من محاولات النظر فى عللها ومقاصدها والمصالح التى تسعى لحمايتها . . وحين استقر فى أذهانهم كذلك أن « التجديد » فى الفقه والاجتهاد عن طريق النظر فى تجديد الحاجات ، واختلاف الأزمنة والأمكنة . . افتئات على صاحب الشريعة ، وانتقاص من الحاكمية التى يتفرد بها . .

ان المدخل لوضع خاتمة هذا التقابل المغلوط أمران :

أن تعلم الأجيال الناشئة من شباب الاسلام أن صاحب « العلم » هو صاحب الشريعة . . وأن واهب العقل هو الموحي بالنقل وأن الرواية لا تغني بحال عن الفقه والدراية . . وأن مَثَل الذين يحفظون النصوص دون أن يحيطوا بمقاصدها « كمَثَل قوم جاءهم كتاب من ملكهم ليلاً ، فتداخلتهم روعة ، ولا يدرون ما في الكتاب » . . فلنعلم أبناءنا أن يقرءوا - في خشوع - كتاب الله المنزل على رسوله وأن يقرءوا - في خشوع مماثل ، واستشراف مرهف ، كتاب الله المبثوث في الكون . . آيات بينات . . تدل على القدرة والرحمة والعلم واللطف والوحدانية . .

أن نعلم الجيل كله - من جديد - أن تكاليف الشريعة ليست عقوبات يفرضها الله على المكلفين ، فهو سبحانه غني عن العالمين . . وانما ترجع تلك التكاليف كلها الى تحقيق مقاصدها في الناس . . وهى مقاصد تدور على حفظ النفس والعقل والدين والعرض والمال . . والنصوص ليست الا شواهد وعلامات على تحقيق هذه المقاصد ورعاية تلك المصالح . . وهي - وحدها - لا يمكن أن تغني عن « اجتهاد العقول » لرعاية تلك المصالح في صورها المتجددة بأدوات تشريعية تكمل النصوص ، ولا تعارضها . .

إن كارثة قفل باب الاجتهاد ينبغي أن تزول عن كاهل هذه الأمة حتى تستطيع عمل شيء - أي شيء - لانهاء « بياتها » الحضاري الطويل .

وهنا أيضاً لا نستطيع أن نسرف في مجاملة مخاوف الخائفين . . اذ من الكلام المعاد أن « الاجتهاد » في أمور التشريع . . ليس خبطاً بغير دليل ، ولا شطحاً بالخواطر السانحة والأهواء العابرة . . ولا ندري لماذا يخوفوننا من ترك النقيض بالوقوع في النقيض . . الاجتهاد في أمور التشريع هو بذل الجهد من العارفين والمتخصصين والمؤهلين باستخدام العقول في استخراج الأحكام التشريعية التي تنفع الناس والتي لا تخالف معلوماً من الدين بالضرورة ، ولا تصادم نصاً قطعياً

في ثبوته ، قطعياً في دلالته . . ولا يقولن أحد إن باب الاجتهاد مفتوح وإن أحدا لم يغلقه . . نعم . . قد يكون ذلك الباب مفتوحاً . . ولكن الذين يتجاسرون اليوم على الدخول منه تتناوشهم السهام من كل مكان . . وقد يؤثر أكثرهم ـ لذلك ـ السلامة ، فيقعد عن محاولة الاجتهاد . . ويلوذ بالصمت عن لا ونعم كما يقول شاعرنا العربي القديم . .

ومن القول المعاد . . الذي يستحق ـ مع ذلك ـ أن يعاد . . ان ممارسة الاجتهاد في عصرنا هذا تحتاج الى معرفة واسعة وشاملة بالواقع الجديد . . بكل عناصره . . فهذا الواقع هو « الموضوع » الذي يراد اجراء حكم الاسلام عليه . . وقبل تصوره على وجهه الصحيح لا يمكن اصدار الحكم . . ولا يتصور تحقيق مقاصد الشريعة . .

ان للنصوص الاسلامية حفظتها والمدافعين عنها في كل زمان . . ولكن الأزمة الحقيقية في ثقافتنا الاسلامية المعاصرة أن العقل قد أنزل عن سلطانه . . وصار « المؤمنون » ينظرون اليه في ريبة وشك وسوء ظن . . واذا كانت ثقافة الغرب قد عبدت العقل في بعض عصورها . . وأفضى ذلك الى ما أفضى اليه من أزمات فليست تلك قضيتنا وليس ذلك همنا . . وانما همنا الحقيقي . ان فترات التحول الحضاري ـ بطبيعتها ـ فترات قلق وتوتر ومخاض عسير . . وليس غريباً أن يكون المسلمون في دهشة وقلق وحيرة وهم يواجهون طوفان التحولات الحضارية التي تعم العالم كله متخطية حدود الزمان والمكان . . ومن الطبيعى أن يقابل البعض هذا الطوفان بالانطواء على النفس ، والالتفاف حول الذات ، والتشبث العنيد بكل ما هو قديم ، رجاء أن يكون كل قديم أصيلاً وأن يكون الاعتصام به سبيل النجاة . . ومن الطبيعي أيضاً أن يلقى بعض الناس أنفسهم وسط أمواج الطوفان القادم . . فيغرق أكثرهم وتطويه أمواج النسيان . .

وانما تظل مسئولية الصفوة من المثقفين وحملة الأمانة في هذه الأمة أن يحاصروا هذين النموذجين ليظلا هامشين على جانبي التيار الواسع الأصيل . . وليبقى

هذا التيار الأصيل قادراً على حيازة الحسنيين جميعاً . . ثمرات التجربة الانسانية الطويلة في استخدام العقل لعمارة الكون وتسخير الطبيعة . . ورشد الحق المنزل من السماء . . قيماً هادية تحفظ على الموكب المندفع توازنه ، وتحفظ على « العلاقات الانسانية » جوهر الخير المطلق الذي تمثله قيم . . العدل والرحمة وصلاح ذات البين ، والتسابق الى الفضل والعفو والايثار واشاعة السلام . .



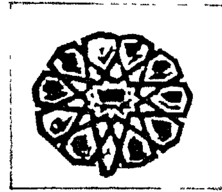
* هوامش

(١) حديث « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم . . » أخرجه البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود ، كما أخرجه البخاري عن عمران بن حصين . . وهو فيما نرى - إشارة الى دبيب الفساد مع بعد الناس عن عهد النبوة . . فالتفاضل الذي يشير اليه بين قرن النبي (ﷺ) والقرابة التي تليه ليس تقريراً عاماً لمبدأ تراجع الزمان ، اذ ليس ذلك من سنن الله تعالى بل هو مناقض لكمال عدله بين خلقه ورحمته بهم جميعاً . . فهو اذن مجرد وصف لتناقص المشاعر القوية التي ولدها وجود النبي ﷺ بين قومه وأقرانه ونزول الوحي عليه ، وهو بين ظهرانيهم .

ويشهد لهذا المعنى تماماً ما جاء في رواية عمران بن حصين التي أخرجها البخاري من قوله ﷺ « ان بعدكم قوماً يخوفون ولا يؤتمنون ويشهدون ولا يستشهدون وينذرون ولا ينون أو يظهر منهم السمن » - فهذه الآفات تدب في الأجيال شيئاً فشيئاً بعد عصر « النبوة » الذي تأتلق فيه الفضائل . . والحديث ليس أكثر من تقرير لذلك مع الانكار على تاركي تلك الفضائل .

(٢) انظر خلاف ذلك كله بحث الدكتور عبد الحليم عويس في العدد ٣٢ من مجلة المسلم المعاصر (شوال - ذو القعدة - ذو الحجة) - كلمة التحرير يقول في خاتمتها ص ٨ : ولا حل الا « بالاعتكاف » أو « الاعتزال والمراقبة » أو بناء « جدار خاص » يحمي الجرثومة الغضة من الانسحاق العاجل أو نقل أمراض البيئة أو نقل خصائصها ، أو فقدان النمو الذاتي المستقل .

خمس علامات على طريق الاسلام



المفارقة بين « حقيقة الاسلام » و « واقع المسلمين » حقيقة حية لا تحتاج الى بيان ، كما لا يحتاج المسلمون معها الى اعتذار .. فالاسلام وان يكن حقا خالصا ودينا نزل به الوحي من السماء .. فانه يظل « دعوة » الى الهدى . والخير يتلقاها الناس ، على امتداد العصور يقبلها بعضهم ويعرض عنها آخرون .. ولا تتغير بسببها أحوالهم الا بقدر ما يغيرون من أعمالهم وما يستقيمون عليه من معالمها ومبادئها ..

والمسلمون اليوم يقفون على أعتاب « صحوة جديدة » ترصد بشائرها .. وترى بعض علاماتها .. ولكنها تولد في مرحلة من مراحل التطور الانساني بالغة التعقيد ..

العربي العدد ٣٠٢ يناير - كانون الثاني ١٩٨٤ م

في رحاب هذه « الصحوة » والتعبير عنها تمتلىء سوق الفكر والثقافة بالآلاف من الكتب والنشرات التي تحمل شعارات الاسلام وتنسب نفسها الى البعث الاسلامي الجديد بروافده وتياراته المختلفة . . ولكن أكثر هذه الكتب والأفكار والنشرات تقدم لقرائها خليطاً هائلا من الرؤى والافكار تكاد تزيغ معه الأبصار والبصائر بين دعوات صوفية . . ودعوات سلفية . . وحركات سياسية ونداءات للتجديد والثورة على القديم . . حتى صرنا نخاف أن يشيح كثير من الناس بوجوههم عن تلك الثقافة الاسلامية كلها مهما حملت من أوصاف الصحوة ، والبعث ، والاحياء . . باحثين عن شيء واضح يسير المأخذ ، محدد المعالم ، يقيمون عليه حياتهم الفكرية والنفسية ، ويخوضون في ظلاله تجربة الحياة ، في عصر يضع على كواهل أهله أحمالا من القلق والحيرة . . لا تحتمل أن تضيف اليها « الدعوة الى الاسلام » أحمالا جديدة . .

من أجل ذلك لن نتوقف أبدا عن الدعوة الى بذل جهد منظم متواصل الحلقات ، تحدد فيه للجيل كله ، وللشباب خاصة ، معالم الاسلام الرئيسية ، تحديدا يميز بين الاصول والفروع ، وبين الثوابت التي لا تقبل التبديل والمتغيرات التي يقتلها الجمود والتثبيت . .

ان الرؤوس التي تزاحمت عليها الشعارات المتناقضة ، والنفوس التي أرهقها الشد والجذب بألوان شتى من الغمز واللمز واللوم والاتهام قد آن لها أن تسمع من جديد ، بعيدا عن ضوضاء الإعلام الصاخب وشحناء المبارزات الكلامية المتشنجة اجابات واضحة عن أسئلة لا تزال تلح على العقول والنفوس .

السؤال الاول . . هذا الاسلام ، ما هو ، وماذا يريد من الانسان ؟ وكيف تصور مبادئه وقيمه وتعاليمه مهمة الانسان على هذه الارض ؟

السؤال الثاني . . . هذا الكم الهائل الذي تركته لنا الأجيال السابقة من الاجداد والأسلاف من انجازات الحضارة الاسلامية وعلومها مما نسميه اليوم « التراث » . . ما هو ؟ وبأي أجزائه نلتزم ؟ . . . ومن أي أجزائه نتحرر ؟

السؤال الثالث . . . هل الاسلام حقيقة كيان « متميز تماما » ، ومنفصل عن كل ما عداه بحيث ينبغي على الجيل المعاصر أن يربط نفسه فكريا ونفسيا بالمسلمين وحدهم ، وأن يمتنع عن التفاعل مع كل تجربة انسانية تمت أو تتم

خارج الاسلام « المكاني » و « الزماني » ؟ أو أن الاسلام في جوهره دعوة للرشد يوجهها خالق الناس للناس ، ثم يظل الناس قبلها ومعها « كلهم عيال الله » كما يقول الحديث الشريف ، بحيث يعتبر المسلم تراث الانسانية تراثا له ، يختار منه ـ في حرية وعلى بصيرة ـ ما ينفع الناس ، ما دام لا يعارض مبدأ من مبادىء الاسلام أو حكما ثابتا من أحكامه ؟

السؤال الرابع . . هذه الخصومة التي ورثناها عن عصور قديمة بين العقل والمنطق والتجربة الانسانية من ناحية ، وبين « النصوص » أو « النقل » كما يقول علماؤنا من ناحية أخرى . . هل يمكن أن تكون خصومة حقيقية . . علينا في ظلها أن نختار بين طرفيها ؟ وهل من الضروري أن تصحبنا هذه الخصومة في حاضرنا لننقسم جميعا حتى في ظلال الاسلام وتحت رايته الى دعاة « عقل » ودعاة نقل . . . أو الى مجددين وسلفيين ؟ أو أن هذا كله اجترار خاطىء لمواقف تاريخية لا تلزم المعاصرين ؟؟

السؤال الخامس . . . كيف يدعو المسلم الى الاسلام في هذا الزمان ؟

هل يصدع بما يراه الحق في « جرعة واحدة كبيرة » يطلقها على الناس ولا عليه بعد ذلك كيف تقع على عقولهم ونفوسهم وسط عالم يموج بالأفكار والرؤى والمذاهب . . . وتخيم فيه على الناس طبقات بعضها فوق بعض من العادات والمألوفات وأنماط السلوك التي صنعها الإلف والعرف والاعتياد ، وقد امتزج فيها الحق بالباطل والصحيح بالسقيم ؟؟

وهل يملك المسلم اليوم أن يتدرج في عرضه للاسلام وأن يرتب قائمة أولوياته قبل أن يخرج بها الى الناس ؟ أو أن هذا يدخل به في متاهات المداهنة ، وتجزئة الاسلام ، والاستدراك على الله ؟؟

هذه وأمثالها هي الأسئلة التي تلح على عقول الشباب وتصرخ في أعصاب الجيل كله تطلب الجواب . . . جوابا واضحا صريحا بعيدا عن تعقيدات المتخصصين وحماسات الدعاة ، وحماقات بعض المتشنجين .

فلنجمع اذن أطراف شجاعتنا ، ولنتحرر ـ مرة واحدة ـ من الخضوع لابتزاز المزايدين ، ولنصدع بالحق في محاولة جادة مخلصة لتقديم الجواب . .



الأتقياء العقلاء

نعم . . . ان الاجابة المقنعة الكاملة لا يمكن أن يتسع لها مقال واحد أو كتاب . . . وانما ينبغي ـ فيما نرى ـ أن تكون موضوعا لجهاد جماعي موصول الحلقات ، تندب نفسها له جماعات من الاتقياء العقلاء . . يتحررون من السجن الرهيب الذي حبس فيه كثير من دعاة الاسلام أنفسهم . . . سجن أقوال الرجال ومتون أصحاب المتون . . . كما يتحررون من نقمة المبارزات الكلامية العقيمة ، حول قضايا مقطوعة الصلة بالمشاكل الحقيقية الكبرى لجماهير المسلمين ، وانتظارا لهذا الجهد العلمي الذي لم يعد يحتمل التأخير ، نسوق هذه الاجابات المختصرة ، اعلانا لموقف ، وايذانا ببدء حوار ، حول أمور نعتبرها شروط النهضة ومقومات الانبعاث الصحيح ، وبغيرها لا نرى لهذه الامة رجاء في حاضر ولا أملا في مستقبل .

١ ـ ما هو الاسلام ؟ وماذا يريد من الانسان ؟؟

الاسلام دين الله المنزل على أنبيائه ورسله ، دعوة الى الايمان بالله وحده والتصديق برسله واليوم الآخر ، واقامة الحق والعدل بين عباد الله . . وهي دعوة توجتها بعثة محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وجمع القرآن الكريم أصولها ومبادئها . . عقيدة توحيد خالص ، وشريعة عدل ومساواة وتكافل ، وأخلاق بر وتواصل رحمة ، وشعائر يتميز بها المسلمون ، تحفظ عليهم رباطهم بعقيدتهم ودينهم . . . وتجعل منهم « أمة واحدة » لها معالمها . .

والانسان في نظر الاسلام مخلوق مفضل مكرم ، اصطفاه الله من بين خلقه ، فنفخ فيه من روحه ، وعلمه الاسماء كلها ، وجعله خليفة في أرضه . . وحمله أمانة تعمير الكون بسلطان العقل وقوة العمل ، وأمانة هداية الدنيا باقامة أمرها على قيم الاسلام ومبادئه . . . وليس وراء هذين الامرين مهمة لبشر ، وليس من دونهما فضل لأحد على أحد .

ولا يحتاج المسلم ـ حتى يصبح مسلما ـ الى شهادة أحد أو وساطة أحد . . وانما يصبح المسلم مسلما اذا آمن بالله وصدق برسوله وشهد بذلك كله بلسانه ، وحسابه بعد ذلك على الله .

ولا يكفر مسلم بمعصية اذ كل بني آدم خطاء والله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء .

٢ ـ أما تراث الأقدمين . . . فلا يخلو أن يكون نصا جاء به الوحي ونقل الينا بدليل يفيد القطع . . أو نصا جاءنا بدليل ظني . . . أو اجماعا لأصحاب النبي (ﷺ) أو اجتهادا في أمور الدين والدنيا لرجال يصيبون ويخطئون . . أو عملا لعامة المسلمين وخاصتهم . . . فيه الخطأ وفيه الصواب . . وبعضه ينفع وبعضه تجاوزته الأيام ، والرضا بالنصوص الثابتة والاذعان لها هو علامة التصديق ودليل الايمان . . . ولكن الرواية مع ذلك لا تغني عن « الدراية » . . وتطبيق النص على الوقائع المتجددة لا تحسمه قضية « الورود القطعي » وحدها ، وانما يظل المجال واسعا ومفتوحا للنظر في دلالات النصوص ووجوه تفسيرها . . وما اذا كان حكمها تشريعا عاما دائما ، أو حكما موقوتا يتغير بتغير الأزمنة والأمكنة . . . أما اجتهاد القدماء من السلف فانه يظل تجربة غير ملزمة . . . لا يكفي القدم وحده مسوغا للالتزام بها . . . ولا يكفي ـ مع ذلك ـ لاستبعادها والاصرار على نبذها . .

وتاريخ المسلمين منذ عهد الصحابة الى يومنا هذا تاريخ أمة من البشر عامر بالخير وبالشر معا . . . فالى جوار أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، عاش أبو جهل وأبو لهب وأمية بن خلف . . والى جانب العدل الذي قام عليه الحكم في أيام الخلافة الراشدة . . وجدنا من يصف الحاكم بأنه ظل الله في الأرض . . وسمعنا مقالة الذي يقول لرعيته : لآخذن البرىء منكم بالمذنب والصحيح بالسقيم ، والقاعد بالقائم . . فاذا قيل له ان الله علمنا غير هذا حيث قال : « وابراهيم الذي وفى ، ألا تزر وازرة وزر أخرى » أجاب معترضه قائلا : ولكننا لن نبلغ الحق فيك وفي أصحابك حتى نخوض اليكم الباطل خوضا .

وكما كان أصحاب النبي (ﷺ) « أشداء على الكفار رحماء بينهم » « أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين » . . . خلف من بعدهم خلف رجعوا كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض . . وصار بأسهم بينهم أشد من بأسهم على عدوهم ، وكما استطاعت أجيال من المسلمين أن ترتاد آفاق العلم والمعرفة وتثري التجربة الانسانية في اشاعة العدل والرخاء ، فان أجيالا أخرى من المسلمين قد ركنت الى التواكل والقعود واشتغلت بالخرافة ومارست البطالة . .

تلك اذن أمم قد خلت . . . لها ما كسبت ، ولنا ـ اليوم ـ ما نكسب ، والتراث تجارب ، واجتهاد السلف « سوابق » . . . والحاضر لا يصلح له الا اجتهاد « جديد » . . ولا تصلح له أبدا بطالة يريد أصحابها أن يتدثروا بجهد غيرهم أو يلوذوا باجتهاد تم في غير عصورهم .

٣ ـ والاسلام ليس منفصلا عن تاريخ الانسانية وتجاربها . . . وانما يتميز الاسلام بالنقاءالمطلق لعقيدة التوحيد فيه . . كما يتميز بشعائر هي رموزه وعلاماته المميزة ، وشرائع تجسد رعاية مصالح الناس في اطار ما جاءت به ، ولكنها تفتح الباب للأخذ بمزيد من تلك المصالح فيما يحدث للناس ـ بعد انقطاع الوحي ـ من أحوال جديدة ، وعلاقات مستحدثة ، وهموم لم تعرفها الأجيال السابقة . .

والذين يسرفون في الالحاح على تميز الاسلام والمسلمين تميزا شاملا مطلقا . . محجوجون بنصوص القرآن الكريم التي تصف أنبياء الله قبل نبينا (ﷺ) بوصف الاسلام . . « ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما » .

وهم محجوجون كذلك بحقيقة وحدة الانسانية ووحدة مصدر الأديان السماوية . . وبأن العهد الذي أخذ بحمل الامانة انما أخذ على آدم أبي البشرية وعلى بنيه ، مسلمين وغير مسلمين « واذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم . . قالوا : بلى » .

والذين يلحون هذا الالحاح الشديد على اختلاف الاسلام عن كل ما عداه ، يمنحون فرصة نادرة للذين يصورون المسلمين كما لو كانوا غرباء على حضارة العصر كلها . . وييسرون مهمة « الاعلام الصهيوني » الذي ملأ الدنيا صياحا بما سماه « الميراث اليهودي المسيحي » ليوهم العالم المسيحي كله أن المسلمين « غرباء » عن هذا الميراث . . . وأن اليهودية والمسيحية يجمعها ـ وحدهما ـ ميراث مشترك . .



العقل والنقل

٤ ـ أما الخصومة بين « العقل والنقل » فانها تحتاج الى حديث مفصل يصفي هذه المأساة التي لا تزال موضوعا مفضلا لأبطال المبارزات الكلامية ، منذ صدر الاسلام الى يومنا هذا ، ولقد آن أن تسكت الاصوات المنكرة التي تدفع المسلمين دفعا الى خيار مظلم بين تمسك بالنقل وحده ، تدفن معه حضارتهم ، أو تحال الى رفوف المتاحف . . أو تمسك بالعقل وحده ، تختفي معه ذاتية المسلمين ، وتتآكل في ظله فرص الهداية والرشد التي تحملها نصوص الاسلام ومبادئه للبشرية كلها .

وقولنا الذي نردده في ذلك أن النقل رواية عن واهب العقل . . وأن صريح المعقول لا يمكن أن يناقض صحيح المنقول . . اذ لا يمكن لليقين أن يصادم اليقين . . . « والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا » . .

واذا كانت آفة الدنيا من حولنا أن الأرض قد أخذت زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها ، وتصوروا أن « العقل » يستطيع ـ بغير النقل ـ أن يهدي الى الرشد فان آفتنا نحن المسلمين ـ أننا عطلنا العقول ، وركنت عامتنا وخاصتنا الى المنقول . . . فتوقف كثيرون عن السعي ، واختلط التوكل بالتواكل ، وامتزجت القناعة بالخمول ، كما اختلطت العفة بالعجز . . . فتقدم الناس وتأخرنا . . . وتحركت الدنيا وتجمدنا . . . . وأنزل العقل عن « عرشه » في حياتنا كلها .

ولا أمل اليوم في صحوة ، ولا رجاء في بعث . . . ولا جدوى من حديث عن تقدم أو تنمية الا اذا تحركت العقول في الرؤوس . . . . والا اذا ثاب المسلمون الى منهج العلم الذي بسلطانه يتمايز الناس وتتفاوت حظوظهم من الريادة والسبق . .

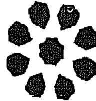
٥ ـ أما الدعوة الى الاسلام في هذا الزمان . . . فانها هي الاخرى تحتاج الى حديث مفصل مستقل . . ولكن موقفنا الذي نعلنه على رؤوس الاشهاد قبل أن نبدأ جولات الحوار هو أن الدعوة قد صارت علما له أصوله ومناهجه . وان كلمة الحق لا تجاوز الأسماع الى القلوب الا اذا توجهت الى تلك القلوب بحكمة وموعظة حسنة . . . وان دعاة الاسلام مطالبون اليوم بأمور ثلاثة :

○ بأن يرتبوا أولوياتهم في ضوء أولويات المبادىء والاحكام في التصور الاسلامي . . . فالعقائد تسبق التكاليف . . . وأساسيات الأخلاق والسلوك تسبق الآداب والكمالات ، وما يتصل بجماهير الناس وعامتهم يقدم على ما يتصل بخاصتهم وصفوتهم . . . والهموم الحادة العاجلة تقدم ـ عند العلاج ـ على القضايا النظرية والنادرة .

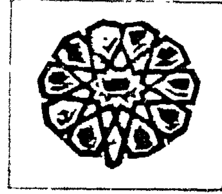
○ والدعاة مطالبون بعد ذلك بأن يتقنوا علوم الاتصال وفنونه . . . وأن يسخروا ذلك كله لتقريب الحق من النفوس حتى تستقبله راضية مرضية مقبلة غير مدبرة . . وحرام أن نرى رجال الاعلان والاعلام وأساتذة التحريض والتلقين السياسي يستعينون بهذه العلوم كلها لترويج سلعهم وأفكارهم ومذاهبهم واتجاهاتهم ، ويظل الدعاة المسلمون يكتفون بتلاوة النصوص ، وترديد أقوال الأقدمين . . . والناس شاردون عنهم بعقولهم وقلوبهم . .

○ أن يسعى الدعاة ، من خلال حكوماتهم ومؤسساتهم الى حيازة أكثر التقنيات تقدما وأشدها فاعلية ، للوصول بالكلمة والصورة والفكرة والخبر والرأي الى ملايين الناس . . . والا ضاع صوت الوعاظ وخطباء المساجد وهم يشقون حناجرهم فوق المنابر الخشبية التي تتصدر بيوت الله . . . الى جانب صور وأصوات تقتحم على الناس بيوتهم ومدارسهم ومنتدياتهم في أسلوب بالغ التشويق عظيم التأثير . .

هذه مواقف لا بد من اعلانها في وضوح . . . وجسارة . . . حتى نعود بها الى دائرة حوار واسع يلتقي عليه أصحاب الرجاء ، في مستقبل أكثر اشراقا للاسلام والمسلمين . وجدير بنا أن نتعاون ـ بهذا الحوار ـ على البر والخير ، وأن نوسع مساحة الاتفاق والالتقاء ، بدلا من أن نفني أعمارنا ـ وهي قصيرة ـ في تراشق بالنصوص وتقاذف ـ غير كريم ـ بالاتهامات . . . فتسقط كلها على الامة كل الأمة كأنها حجارة من سجيل .



٤ وجوه لمأساة الشباب المسلم



في العالم الاسلامي جماعات ، أكثر أفرادها من الشباب ، يعملون للاسلام ، ويرفعون شعاراته ، ويسعون جادين مخلصين لأخذ أنفسهم بتعاليمه ، ودعوة الناس حكاما ومحكومين ـ الى الالتزام به واتباعه .. ولكنهم مع ذلك يعيشون في غربة !

بينهم وبين أكثر الناس فجوة .. وبينهم وبين كل الحكومات جفوة .. يبدأون كما يبدأ الدعاة في كل عصر ومصر .. يعظون ويجادلون .. ثم لا تلبث صدور بعضهم أن تضيق بما حولهم ومن حولهم .. ولا تلبث وجوههم أن تعبس وتكفهر .. فاذا تمسكهم بما يؤمنون به يتحول بهم الى عزلة .. واذا حوارهم مع غيرهم يستحيل الى مشاحنة ومخاشنة ونفرة .. واذا انكارهم على مخالفيهم يجاوز القلب واللسان ، ليصير حربا ساخنة وصداما طابعه العنف والشدة .. واتهاما ـ لا مواربة فيه ـ بالكفر والجاهلية والردة . ثم تأتي ـ ولا بد ـ لحظة صدام ومواجهة مع الحكومات القائمة ، وتراق دماء ، ويسقط صرعى في لحظات غاضبة محمومة .. ولا يرتفع ـ مع ذلك ـ للاسلام لواء .

---

* العربي العدد ٢٦٩ ابريل ـ نيسان ١٩٨١م

ويعايش المسلمون المأساة في كل مرة ، وهي على مرأى منهم ومسمع . ولكنهم لا يملكون ازاءها الا الحيرة والدهشة والأسى . لا يكاد أحد من مفكريهم وخاصة مثقفيهم وأولي الامر منهم يتوقف عند الظاهرة باحثا عن أسبابها ، محللا لظروف قيامها وتكرارها على هذا النحو المتشابه ، محاولا أن يقطع الطريق على هذه الدوائر العقيمة الخبيثة ، دوائر الحماس والعزلة ، فالجفوة ! فالصدام والدم والحرام ! وغاية ما يصل الى الناس من حقيقة ذلك الامر أحاديث متفرقة مبتسرة ، تتناول الموضوع بالاشارة العابرة أحيانا ، وبطريق الاثارة الصحفية أحيانا ، وبأسلوب التخويف والاتهام الأمني تارة ثالثة أخرى متحدثة عن « النشاط الديني المتطرف » وجماعات التكفير والهجرة » ـ و « أهل الكهف » وغير ذلك من الاوصاف التي لا تزيد المأساة الا غموضا ، وتجعلها أقرب الى قصص الاثارة وأفلام الرعب . . وتحول دون البحث الجاد المسئول . .

ويدفعنا اليوم الى تناول أمر هذه الجماعات بالحديث المفصل أمران يجعلان السكوت عن هذا الحديث تقصيرا لا يغتفر . . واسهاما ـ بالصمت ـ في تكرار هذه المأساة المحزنة . .

الأمر الاول : أننا نعايش ظاهرة احياء ديني ، ومد اسلامي يشمل العالم الاسلامي من أدناه الى أقصاه . . وأن الدفعة الروحية ، والحماس الهائل الذي يصاحب هذا المد ، يدفع بكثير من رواده ، خصوصا من الشباب ، الى مواقف تقترب بهم قليلا أو كثيرا من مواقع أقدام الشباب الذين سبقوهم الى الوقوع في دوامة المأساة التي وصفناها . . أقول هذا عن معاينة ومعايشة وصحبة الآلاف من الشباب جمعتني بهم ظروف مختلفة في أقطار اسلامية عديدة ، وكأني ، وأنا أكتب هذه السطور ، أرى أمامي وجوههم الطيبة النضرة ، يكسوها الجد ، ويعلوها الحماس ، ويزينها الاعتزاز الهائل « بالاسلام » والرغبة في توكيد « الانتماء اليه » . . وكأني أسمع أصواتهم ـ كما سمعتها ـ تتعالى بالحكمة والموعظة الحسنة أحيانا . . ثم ينزلق بعضها ، شيئا فشيئا الى متاهات ضيق الصدر ، واستعجال الامر ، والمسارعة الى اتهام الآخرين ، « بالجاهلية » و « الكفر » .

الامر الثاني : ان ما نشر خلال الاعوام القليلة الاخيرة عن هذه الجماعات وعن ظاهرة « الغلو في التكفير » ، وما تناقلته من أخبارها الصحف والمجلات كما يكشف عن جسامة الاخطار وفداحة الاخطاء التي يتعرض لها أولئك الشباب . . فانه يهدد بخطر آخر أشد فداحة . وهو خطر القاء ظلال المخاوف وغيوم الاتهام على كل نشاط ديني ، وكل تجمع يرفع شعارات الاسلام ويدعو اليه .

ان مسئولية كبرى في هذه المأساة تقع اليوم على عاتق العلماء والباحثين وأولي الرأي . . لوضع هذه الظاهرةبجوانبها كلها على مائدة التشريح والبحث العلمي . .

وأبادر فأقول إن الامر أكبر وأدق من أن تجري معالجته في مقالات متفرقة . وأضيف أن الأمانة والانصاف لهؤلاء الشباب يقتضيان أن نلاحظ في حقهم أنهم ليسوا شركاء في كل هذه المعالم . . اذ نصيبهم منها مختلف متفاوت . . وخلافاتهم بينهم حول كثير منها قائمة وبعضها موثق منشور ، وبعضها يعرفه حق المعرفة من خالطوهم وجادلوهم واتصلوا بهم . .

ان للمأساة ، على اختلاف حلقاتها المتكررة ، معالم مشتركة ، بعضها نفسي ، وبعضها فكري ، وبعضها يتداخل فيه المزاج الشخصي لقادة تلك الجماعات ، مع النسيج الفكري الذي يقدمونه لأتباعهم .

١ ـ وأول هذه المعالم . . الانفراد بتعريفات خاصة لعدد من المصطلحات الدينية ، وهي تعريفات تتجه كلها الى الفصل النفسي والعقلي الكامل بين المسلمين وبين غيرهم . . وفي مقدمة هذه المصطلحات . . الايمان ، والكفر ، والجاهلية ، والطاغوت . . وأضاف اليها البعض مصطلحا آخر هو « الحاكمية » يحتاج ـ وحده ـ الى حديث طويل . .

والحديث في هذه المصطلحات حديث قديم له تاريخه الموثق المعروف في تراث الاسلام . . وآراء أهل السنة والشيعة والخوارج والمعتزلة فيه مدونة ومتواترة . . ولكنها ظلت قرونا طويلة مجرد « تراث » كامن في الكتب والمؤلفات . . حتى جاء عالمان معاصران جليلان فتناولاها من جديد بالبحث والتحليل[1] ، وتابعهما ، على بصيرة أحيانا ، وعلى غير بصيرة أحيانا أخرى ، كثيرون . . فكانت هذه المتابعة مدخلا من مداخل العوج والانحراف . . هذان

العالمان هما العلامة والداعية الباكستاني المعروف أبو الاعلى المودودي ، والداعية والمفسر والاديب الاستاذ سيد قطب عليهما رحمة الله .

واذا كانت المجاملة في قضايا الفكر خيانة لأمانة الكلمة ، فان من الحق علينا أن نقول لهذا الشباب في غير مواربة إن كل أحد ـ مهما بلغ علمه وورعه ـ يؤخذ من كلامه ويترك الا النبي المعصوم صلى الله عليه وسلم،وكل من عداه (ﷺ) يخطىء في اجتهاده ويصيب . . ونحن واياهم كما قال القائل : هم رجال ونحن رجال . . والعلامة المودودي رحمه الله كتب ما كتب في اطار مجتمع يسعى للتميز ، وشعب مسلم يتوجه « للانفصال السياسي » . . وتوكيد الذات في مواجهة الآخرين . .

أما الاستاذ سيد قطب رحمه الله فقد كتب جانبا كبيرا مما كتبه بعد معاناة هائلة من الاضطهاد والقهر ، ومن خلال العزلة التي أحاطه بها جو الاعتقال والسجن . . والوقوف عند أقوالهما وحدها . . واسقاط ما عداها من أقوال غيرهم من العلماء والمفسرين والمجتهدين من عهد النبي (ﷺ) والصحابة والتابعين . . مسلك لا يمكن قبوله .

يروي واحد منهم ، خالفهم في بعض مواقفهم ، ثم عني بالكتابة عنهم وعن ذكرياته معهم ، حوارا طويلا دار بينه وبين واحد من زعمائهم[٢] نورد هنا بعض فقرات منه لما تكشف عنه من أهمية قضية « المصطلحات » هذه عندهم ، وما يكشف عنه كذلك من السهولة العجيبة ـ التي تبنوا بها مواقف فكرية بالغة الغرابة مسرفة في الشذوذ ، شديدة العوج عن منهج أهل السنة والجماعة وجمهور المسلمين .

أ : أبا (م) بارك الله فيه ، ونصر الله بك وبه . . لماذا لا نصلي على كل من الشيخ (ص) و (ك) ؟ (من أعضاء جماعة أخرى مسلمة تم اعدامهما) .

ب : لأننا قد بلغناهم بالحق فرفضوه .

أ : علام اتفقتم وعلام اختلفتم ؟

ب : اختلفنا في مسألة أقوال الصحابة وأقوال الفقهاء ، فهم يأخذون بهذه الاقوال ونحن لا نعول عليها (كذا) .

(أ) : ولكني قرأت محاكمة (ص) وسمعت مرافعة (ك) عن نفسه ، فتبينت وضوح المصطلحات لديها . مصطلح الطاغوت والكفر والجاهلية والايمان والاسلام .

(ب) : لكنهما رفضا أن يبايعا الجماعة ، ونحن جماعة الحق ، ومن عداها فليس بمسلم .

على أن انفراد هؤلاء الشباب بتعريفات خاصة لبعض المصطلحات الدينية لا يرجع - كما قد يتوهم - الى متابعتهم - ولو بالتفسير الخاطيء ، لكتابات العلامة المودودي والمرحوم الاستاذ سيد قطب . . وانما يرجع - كذلك - الى تصديهم لما يسمونه « التعامل المباشر مع القرآن » . دون أن يكون لديهم الحد الادنى من أدوات الاجتهاد ، ومع ضآلة نصيبهم من الفقه والتجربة . وقلة زادهم من قواعد التفسير والترجيح . وقد انتهى بهم الامر الى الفتيا في كبريات المسائل المتعلقة بالكفر والايمان بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ، فضلت افهام كثير منهم ، وزلت أقدام آخرين . . وعزل بعضهم نفسه عن تيار الاسلام الضارب في أعماق التاريخ ، حين اعتبر عصور الفقهاء منذ القرن الرابع للهجرة حتى نهاية الخلافة العثمانية عصور كفر وشرك وعبادة لصنم التقليد .

٢ - وثاني هذه المعالم ، تكفير المجتمعات المعاصرة ، ووصفها بالجاهلية .

وأساس هذا « التكفير » عندهم ، ما فهموه ، ربما بالظنون الفاسدة ، من نصوص تعاملوا معها تعاملا مباشرا بالخواطر السانحة التي لا تغني من الحق شيئا . . لقد رددوا أول الامر ما قرره العلامة المودودي في كتاب المصطلحات الاربعة « من أن نقص المعرفة بمعاني الاله والرب والعبادة والدين يلبس على صاحبه » كل ما جاء به القرآن من الهدى والارشاد « فتبقى عقيدته وأعماله كلها ناقصة » . . وقفز أصحاب نظرية التكفير من هذا الكلام الواضح الى القول بأن المسلمين في عصرنا قد ارتدوا عن الاسلام لأنهم ينطقون بشهادة لا يعرفون معناها ولا يعملون بمضمونها ، ومهما صلوا وصاموا وحجوا وزعموا أنهم مسلمون فلن يغير ذلك من كفرهم شيئا . .

والمجتمعات المعاصرة في زعمهم لا تسير على الاسلام فأعمالها وتصرفاتها ونظامها السياسي والاقتصادي ليست اسلامية . . فهي - من ثم - مجتمعات جاهلية كافرة . . واستعمل بعضهم في ذلك مصطلح « الحاكمية » ، زاعمين أن

الأخذ في شيء من أمور المجتمع بأحكام غير مستمدة من شريعة الاسلام ، مزاحمة لله تعالى في التشريع الذي هو صفة من صفاته ، والمظهر الاساسي لحاكميته . . وأنه بذلك يخرج أصحابه من الايمان الى الكفر والجاهلية . ولعل من الكلمات التي ساعدت على التوسع في اطلاق وصف الجاهلية على المجتمعات المعاصرة ما ذهب اليه سيد قطب رحمه الله من أن « الجاهلية ليست فترة زمنية معينة من الزمان ، انما هي حالة اجتماعية معينة ، ذات تصورات معينة للحياة ، ويمكن أن توجد هذه الحالة وأن يوجد هذا التصور في أي زمان ومكان » (من تفسيره للآية ٣٣ من سورة الاحزاب » .

ومن حق سيد قطب رحمه الله علينا وعلى القراء أن نسبق القول في هذه القضية فنقول إن سياق كلامه (في هذا الموضع على الاقل) قاطع في دلالته على أنه ـ رحمه الله ـ انما قصد جاهلية المعصية ولم يقصد جاهلية الكفر التي تخرج صاحبها عن أصل الايمان . .

وينطلق هذا الشباب في صياغة أحكام قاطعة جائرة في أمور الكفر والايمان فيقولون : « من لم يكفر الكافر فهو كافر » .

وهنا لا نملك الا أن نلاحظ التشابه الكبير بين منهج الخوارج المعروف في تاريخ الاسلام ، ومنهج هؤلاء الشباب الجدد . . فالخوارج رفعوا ـ كما يرفع هؤلاء اليوم ـ شعار حق أرادوا به باطلا فقالوا : لا حكم الا الله . . ورد عليهم الامام علي رضي الله عنه فقال : « نعم لا حكم الا الله . . ولكن لا بد للناس من أمير » . . وكذلك ذهب الخوارج الى تكفير من رضي بالتحكيم ، كما ذهبوا الى تكفير مرتكب المعصية . . وكلها أحكام لا دليل عليها ولا برهان . . ولكنها ثمرة « التعامل المباشر مع كتاب الله » تعاملا لا يسنده علم ، ولا يشهد له دليل أو برهان . ولهذا نستطيع أن نقرر أن فكر الخوارج كان ولا يزال أحد الينابيع التي يستمد منها كثير من اراء هؤلاء المتطرفين الجدد من الشباب .

٣ ـ وثالث هذه المعالم ، تفسير معنى « الجماعة » التي أوجب الاسلام لزومها والارتباط بها تفسيرا يقصرها « عليهم » ، ويجعل مفارقتها والخروج منها نوعا من الردة والكفر . .

وفي القضية أيضا تعامل الشباب مع النصوص تعاملا مباشرا بغير برهان محتجين بحديث البخاري في باب الفتن « من مات وهو مفارق للجماعة مات

ميتة جاهلية » ، وحديث مسلم « من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » . .

وحجر الزاوية في هذه القضية كلها هو تعريف الجماعة . . . وليس في أقوال العلماء والمفسرين من عهد النبي (ﷺ) الى يومنا هذا ـ عدا الخوارج ـ من يقول بهذا التفسير الضيق العجيب لمعنى « الجماعة » بل قالوا انها جماعة أهل الاسلام الذين يكونون أمة المسلمين ويحكمهم أمير،وقيل هي الامام ومن معه من أهل الحل والعقد . .

ولا نريد أن نستبق القول في هذه القضية ، ولكنا نسوقها مثالا على فساد الرأي ، وسقوط الحجة ، وانعدام الدليل ، ومفارقة المنطق ، وانكار بداهات الامور . . والا فقد ثبت يقينا أن نفرا من أعلام الصحابة تخلفوا عن بيعة أبي بكر ، فما فكر هو ولا أحد من أصحاب النبي (ﷺ) في اعتبارهم كفارا ومنهم العباس وابنه الفضل والزبير وسلمان وأبو ذر وعمار بن ياسر . . وقد بايعوا بعد ذلك بشهر . . كما ثبت أن نفرا آخرين من كبار الصحابة تأخروا عن بيعة علي رضي الله عنه منهم سعد بن أبي وقاص وعبدالله بن عمر ، وأسامة بن زيد وأبو سعيد الخدري . . ولم يقل لهم الامام ولا أحد من الصحابة أنهم كفار « بل انه رضي الله عنه رفض أن يصف الخوارج بهذا الوصف . .

ومرة أخرى نعود الى الحوار الذي دار داخل احدى الجماعات المعاصرة حول هذه القضية .

أبو (م) : لا نصلي عليهما (عضوين في جماعة أخرى تم اعدامهما) لأنهما رفضا أن يبايعا الجماعة ونحن جماعة الحق ، ومن عدانا فليس بمسلم .

أبو (خ) : ألا يجوز أن تعترف بالامر الواقع ، تعدد الجماعات القائمة على التصور الصحيح ، لعل مرحلة قادمة توحد هذا الشتات .

أبو (م) : لا يجوز أن تتعدد الجماعة المسلمة .

والغريب أن أبا (خ) هذا رغم دعوته الى تعدد الجماعات يعود فيتردد في ترك الجماعة قائلا « وكان ترك هذه الجماعة آنئذ ردة » .

ويبلغ التضييق في معنى الجماعة بعد ذلك حدا يربط الجماعة « بأميرها » و « زعمائها » وحدهم ، وهو ما يصوره أحد أطراف الحوار السابق قائلا :

« لقد كان يكفي أن لا يعجب انسان ما بنقاش الآخر ، فيعتبرّه خارج الدائرة ويسلط عليه بالتالي سبل الاعتداء بالقتل على عضو آخر قائلا : لماذا هذا ؟

يأتيه الجواب في بساطة مذهلة : وهل هذا حرام ؟ ان قتل المرتد حلال شرعا .

ويغيب في ظلام العزلة ، وفتنة الرئاسة ، وغرور الجرأة على الله بالفتيا في دينه ، والتعالي على الناس بالقضاء في دمائهم وأعراضهم وأموالهم قضاء لا يسنده علم ولا هدى . . يغيب وسط تلك الظلمات قول الله تعالى : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ » ويضيع وسط الصرخات المتشنجة المريضة قول نبي الرحمة عليه الصلاة والسلام وهو على أبواب لقاء الله : مودعا هذه الدنيا وأهلها ، في حجة الوداع .

« أيها الناس . . ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم الى يوم القيامة كحرمة يومكم هذا في عامكم هذا في بلدكم هذا » .

٤ ـ الهجرة ، والمفاصلة ، رتب بعض هؤلاء الشباب ـ على وصف المجتمعات المعاصرة بالجاهلية ـ سلسلة من النتائج والمواقف السلوكية ترجع في جملتها الى اعتزال المجتمع ومؤسساته ورفض التعامل مع أنظمته وشرائعه ورموزه . . فاعتبروا المشاركة في الانتخابات العامة كفرا لأنه اتباع لنظام لحكم بغير ما أنزل الله . . ودعوا أتباعهم الى اعتزال المساجد القائمة لأنها في زعمهم « معابد الجاهلية » ولأن الذين يصلون فيها قد ارتدوا عن الاسلام ، والصلاة معهم شهادة لهم بالايمان مع أنهم كفار . . ويتعلل هذا النفر من الشباب في دعوتهم هذه بتفسير المرحوم سيد قطب لقوله تعالى في سورة يونس (الآية ٨٧) : « وأوحينا الى موسى وأخيه أن تبوّآ لقومكما بمصر بيوتا ، واجعلوا بيوتكم قبلة ، وأقيموا الصلاة ، وبشر المؤمنين » . .

ان التساهل الشديد في استعمال مصطلح الجاهلية ، هو الذي زين مثل هذا التفسير ، وزين لهؤلاء الشباب أن يعتبروا مساجد اليوم كلها « معابد للجاهلية » . . رغم من فيها من القائمين والعابدين والركع السجود . .

كما أن الاقدام في جرأة على التعامل المباشر مع القرآن الكريم هو الذي فوت عليهم تدبر الآية الكريمة من سورة يونس . ولو تدبروا ، وسألوا أهل

الذكر من الاقدمين والمحدثين لعرفوا أن الاذن لبني اسرائيل بالصلاة في البيوت كان اتقاء لقتلهم في المساجد على رأي بعض المفسرين ، وكان بسبب تخريب فرعون للمساجد ومنعه بني اسرائيل من الصلاة فيها على رأي آخرين . .

ويمضي أصحاب نظرية هجرة المجتمع الى نهاية الشوط ، فينادون بهجرة كاملة في صورة اعتزال المجتمع عزلة مادية حقيقية ولو الى الكهوف والجبال . . ويسمون اعتزال مؤسسات المجتمع الجاهلي مفاصلة له وهجرة منه . ثم يقيمون العلاقة بين المجتمع الذي هجروه ، والمجتمع الذي هاجروا اليه على أساس الخصومة والحرب . .

ان المفاصلة الوحيدة التي يقبلها الاسلام هي المفاصلة الشعورية التي تتمثل في انكار المنكر بالقلب عند العجز عما سوى ذلك ، كما تتمثل في اعتزال المنكرات والآثام . . لا اعتزال الناس كلهم ، برهم وفاجرهم .

اننا نعتبر العزلة والهجرة في منهج هؤلاء الشباب بداية التخريب النفسي لأتباعهم . . وأول طريق العوج عن الاسلام ومنهجه الثابت في الدعوة والاصلاح وتعمير الكون . . انها تفتح على الدعاة باب المرارة وكراهية الدنيا وأهلها . . تدفع بصالحيهم الى نوع من الذبول الاجتماعي العقيم . . يصوره أحد أطراف الحوار الذي أوردناه حين يتحدث عن اعتكافه فيقول انه « كان قائما على اقتناع بأننا في آخر الزمان ، ولا نجاة من المحن والفتن في مثل هذا الوقت سوى لزوم بيتي » .

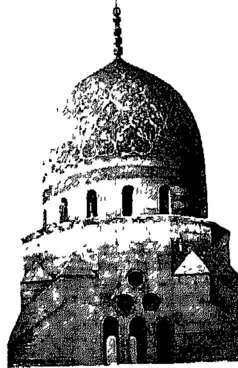
أما أهل الخشونة والعنف فان العزلة تلقى بهم في صدام ساخن مع الدنيا من حولهم وقد يندفع بعضهم الى التخريب والاذى « تحت شعار » تحطيم المجتمع الجاهلي . . يفعلون ذلك وهم يرددون قول الله تعالى :

« ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فباذن الله وليخزي الفاسقين » (سورة الحشر ٥) ـ ولو تورعوا عن خطيئة ما سموه التعامل المباشر مع القرآن ، لعلموا أن ما ورد في الآية الكريمة من اباحة قطع نخيل بني النضير انما كان استثناء أحاطت به ظروفه . . وأن الادب الذي تعلمه صاحب رسول الله أبو بكر الصديق من خليله ونبيه (ﷺ) هو الذي علمه لجيوشه المتوجهة للحرب الى الشام قائلا : لا تقتلوا امرأة ولا صبيا ولا كبيرا هرما ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تخربوا عامرا . . ولا تعقروا نخلا ولا تحرقوه » .

هذه أهم المعالم الفكرية والسلوكية التي يولدها الاخذ المباشر من القرآن بزعمهم . . وتولدها القطيعة مع تراث الاسلام المتراكم من اجتهاد أهل الذكر . . كما تولدها في النهاية عزلة المجتمع وهجرته . . وان حمل ذلك كله أسماء وشعارات ينسبها أصحابها - بزعمهم - الى الاسلام . .

ولا علاج لشيء من هذه الجهالات الا بالكشف الهادىء عن زيفها . . وارساء المنهج القويم في فهم الاسلام والاستدلال على أحكامه ومبادئه . . حتى يرى هؤلاء وغيرهم حقيقة الاسلام في رحمته وسماحته وعدله ورفقه . . كما رآها بنور العلم الصادق علماء الاسلام على امتداد تاريخه . . ووصفها واحد من ثقاتهم هو ابن قيم الجوزيه قائلا : اعلم أن الشريعة عدل كلها ، وقسط كلها ، ورحمة كلها . . فكل مسألة خرجت من العدل الى الظلم ، ومن القسط الى الجور ، ومن الرحمة الى ضدها ، فليستْ من الشريعة وان أدخلت فيها بالتأويل .

« ولله الحجة البالغة » .





● الكتـاب الســابـع ●
● ١٥ ابـريـل ١٩٨٥م ●
● كـتـاب الـعـربي ●
● سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي ●

الفهرس

كتاب العربي

● فهرس كتاب العربي السابع ●